الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل

زين العابدين محمد عبد الحسين

صادق علي حسن



الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل

الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل

زين العابدين محمد عبد الحسين

صادق علي حسن

الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2018

First Edition, Beirut/Lebanon, 2018



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77322 - 688 - 0

الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل

زين العابدين محمد عبد الحسين

صادق علي حسن



مقدمة المركز

ان أهمية التنمية الاقتصادية ليست بخافية على المختصين وان دورها في بناء الأمم ورقي المجتمعات هو دور محوري حاسم، فلا يمكن تحقيق التنمية السياسية وزيادة الوعي السياسي لدى شعوب من دون تحقيق التنمية الاقتصادية ولا يمكن للديمقراطية ان تعمل وفق الياتها الصحيحة من دون تطور اقتصادي، فجميع الشعوب التي تمتلك نظاما ديمقراطيا متطورا نجدها قد سبقته بنظام اقتصادي متطور فالترابط بين الازدهار السياسي متمثلا بالديمقراطية الصحيحة والتطور الاقتصادي ترابط عضوي لا يمكن ان ينفك أحدهما عن الاخر.

ان مركز الرافدين للحوار ـ RCD وضع المساهمة في بناء مؤسسات الدولة أحد أهدافه الرئيسة ايمانا منه بان تلك العملية هي من مهام المؤسسات البحثية ومراكز الفكر وليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط، ومن هذه الرؤية نظم المركز العديد من الأنشطة التي تضمنت الندوات الحوارية والجلسات النقاشية التي تناولت الواقع الاقتصادي في العراق من جوانب مختلفة، اذ عقد المركز ورشة عمل بعنوان «الاستثمار ودوره في اصلاح الاقتصاد العراقي» استُضيف فيها نخبة من أصحاب الشأن في الاستثمار ، كما بادر المركز باستضافة وزير التخطيط ووزير التجارة الدكتور سلمان الجميلي في ندوة عنوانها «وزارة التخطيط: التنمية وبناء الدولة»، في ندوة أخرى عنوانها «الاقتصاد والطاقة: التحديات والفرص المستقبلية» نظمها المركز واستضاف فيها كل من نائب رئيس الوزراء ووزير النفط السابقين الدكتور حسين الشهرستاني والدكتور عادل عبد المهدي، كما ان الملف الاقتصادي كان حاضرا في ندوة المركز حول «حكومة الدكتور العبادي: التحديات والاخفاقات والانجازات «استعرض فيها امين عام مجلس الوزراء الدكتور مهدي العلاق الملف التنموي للحكومة، وندوة محافظ البنك المركزي الدكتور علي العلاق الموسومة «السياسة النقدية من الاستقرار السعري الى الاستقرار النقدي والتحفيز الاقتصادي» أيضا كانت من الندوات المعقودة في المركز والتي تعنى بالشأن

الاقتصادي والتنموي، كما لم يغب الشأن الاقتصادي عن الزيارات الخارجية لوفد مركز الرافدين للحوار ـ Rcd فمن ضمن البرنامج عُقِد اجتماع في غرفة التجارة الاوربية ومقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل ناقش فيه وفد المركز سبل تعزيز وتطوير الاقتصاد العراقي واضيف اليها زيارة أخرى لغرفة التجارة البلجيكية ـ اللوكسمبرغية لبحث تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية للعراق مع المحيط الدولي.

واستكمالا لتلك الرؤية ولتحقيق ذلك الهدف تبنى مركز الرافدين للحوار مشروعا لنشر الكتب والدراسات التي تساهم في بناء مؤسسات الدولة ومساعدة صناع القرار على تبني الطروحات العلمية التي تساعد على تحسين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

هذا الكتاب «الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل» هو باكورة ذلك المشروع. مؤَلفا الكتاب وهما الدكتور زين العابدين محمد عبد الحسين والدكتور صادق علي حسين باحثان مختصان بالشأن الاقتصادي العراقي، تناولا في كتابهما واقع الاقتصاد العراقي من حيث الصعوبات التي يواجهها مع تسليط الضوء على إمكانيات المعالجة ليكون اقتصادا فعالا متماشيا مع الوضع الاقتصادي العالم، من خلال تناولهما اهم سمات الاقتصاد العراقي بعد 2003 في فصلها الأول، ولما كان النفط هو العنصر الأكثر تأثيرا في الواقع الاقتصادي العراقي، كونه يشكل المورد الأساس للدخل القومي ومن وارداته تتشكل الموازنة فكان لا بد من ان يسلط عليه الضوء بشيء من التفصيل وهو ما ذهب اليه الباحثان في الفصل الثاني من دراستهما من خلال تحليلهما للريع النفطي العراقي بعد 2003، اما الفصل الثالث من الدراسة فقد جاء مسلطا الضوء على الموازنات السنوية في العراق بعد 2003 كون ان تلك الموازنات تشكل الحافز الأول لحركة الاقتصاد العراقي نتيجة لطبيعة الدولة الريعية في العراق.

ان واقع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمار واحتياط العملة والقطاع الصناعي والزراعي وغيرها فضلا عن واقع القطاعات التنموية مثل التعليم والصحة ومستويات الفقر قد تم دراستها وتوضيح واقعها الذي أصابه التدهور بسبب انخفاض عائدات النفط العراقية نتيجة لانخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي جاءت مفصلة في الفصل الرابع، اما العلاقة القياسية بين أسعار النفط والموازنات العامة فقد تطرق لها الباحثان في الفصل الخامس من الدراسة، وبالعودة الى النفط ولكن من منظار مستقبلي لهذه السلعة كخزين استراتيجي

فقد قدم الباحثان رؤية مثلى لإنتاج النفط تتوافق مع ما معمول به عالميا بشكل لا يؤدي الى استنزاف الاحتياطيات النفطية الموجودة في العراق مما يؤثر سلبا على الأجيال القادمة، جاءت تلك الرؤية في الفصل السادس من الدراسة.

اما الفصل السابع والأخير من الدراسة فقد خصصه الباحثان لتوضيح الخطط التي يجب تبنيها من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في البلد من اجل تحسين أداء الاقتصادي العراقي، مع تركيزهما على ترشيد الدعم الحكومي وتوضيح آلياته، فضلاً عن التركيز على الإشكاليات التي تواجه وضع الخطط السليمة لتحسين الاقتصاد العراقي، وختم الباحثان دراستهما بتقدم الانموذج الشامل للتخطيط الاستراتيجي للاقتصاد العراقي، وضحا فيه معايير النموذج المناسب للعراق إضافة الى وضع تصور لخطة استراتيجية شاملة لتطوير الاقتصاد العراقي.

المقدمة

جاء في الحكمة اليابانية أن (الرؤية دون عمل حلم يقظة، والعمل دون رؤية كابوس)، ويشير (نيدو قوبين) بأن التخطيط الاستراتيجي هو خارطة تُرشدك للطريق الصحيح بين نقطتين: أولاهما: أين أنت الآن؟ والأخرى: أين ترغب أن تكون في المستقبل؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

إن ما يحدث من اهتزازات وأزمات متسلسلة ذات أبعاد مختلفة في مسيرة أغلب الدول ولا سيّما النامية منها، سببه التركيز على التخطيط اللحظي والتخطيط العشوائي، أو حتى على ردود الأفعال التكتيكية التي تحل المشكلات بطريقة آنية بسبب الافتراضات الخاطئة والتوقعات البعيدة غير المتصلة بالواقع، مع غياب الاستناد إلى التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى الذي يمثل الخريطة الإرشادية نحو تحقيق الأهداف بشمولية مستمرة واستشرافية مستقبلية لإدارة المخاطر، من خلال دراسة جلّ الاحتمالات المتوقعة وعدم تجاهل احتمالية النكوص المتأتي من الإفراط بالتفاؤل أو التحفظ السلبي.

ويختلف التفكير الاستراتيجي عما هو عليه التخطيط الاستراتيجي لأن التفكير الاستراتيجي ينقلنا دائماً إلى المستقبل ذهنياً، بينما التخطيط الاستراتيجي تكون أهم مزياته العمل للمدى الطويل عبر انتقالات عملية محسوبة عبر المزج الواعي بين الأهداف والبرامج التنفيذية التي تكمّل إحداها الأخرى لحلقات التخطيط الاستراتيجي، كونها الرافد الرئيس الذي يضع الحلول والحلول البديلة لاتخاذ القرارات بصورة معمَّقة؛ من أجل تنظيم العمل بغية الوصول إلى الأهداف.

وباتت الحكومات وبخاصة في عالم الجنوب تواجه المزيد من التحديات على مستوى تفاعلات الاقتصاد العالمي، بعدما أزيلت الحدود القومية لصالح تحرير التجارة العالمية، وموجة الديمقراطية والسعي للتمتع بقدر أكبر من اللامركزية فكان لا بدَّ من البحث في التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد، رغبةً في استمرار تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على

الميزات التنافسية، التي من شأنها رفع مستوى منافع النمو لتوسيع فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تشكل جزءاً أساسياً من ممكنات القوة الشاملة التي تسعى مختلف دول العالم لمراكمتها، من أجل التمتع بالمكانة التي تسعى إليها وهو ما ينعكس بالحتم إيجاباً على الارتقاء بنوعية الحياة وتحسينها وعلى رفاهية المجتمع ورضاه.

لذلك يحاول هذا الكتاب تسليط ضوء كشّاف على واقع الاقتصاد العراقي والمشكلات التي باتت تتساكن معه، بل وتزاوجت فيما بينها لتشكل متلازمة بات يوصف بها على الرغم من كل القدرات التي يحتضنها هذا الاقتصاد في تنوعها وحجمها، ولعل الركون على المورد الواحد، قد أسس لمفاعيل باتت تتغذى فيما بينها وتتعمق لتضفي شيئاً من الاعتمادية التي باتت تُغرق ما بقي من مواريث الإمكانات الاقتصادية التي تتضاءل رويداً رويداً، وهو ما يجعل الأجيال القادمة تلعن الأجيال الحالية لكونها قد أهدرت (الإمكانية) في أن يكون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات ذات الدرجة المتوسطة من التنوع في الدخل والإنتاج ارتكازاً على قطاعات الاقتصاد الحقيقي (المادي).

إن التحول من دولة منتجة إلى دولة ريعية (خراجية) بامتياز بعد الجهد الإنمائي لعقود عديدة يمثل نهجاً ارتدادياً، لذلك تصبح مهمة البحث في استراتيجية وطنية حقيقية يمكن للعراق من خلالها وضع اقتصاده على مسار النمو المستحثّ ذاتياً وتفعيل شراكة تعاضدية مع القطاع الخاص، خياراً وحيداً يجب حث الخطى نحوه مشفوعاً برؤية تخطيطية تتولى الدولة فيها حشد الإمكانات المجتمعية كافة لاقتناص الفرصة المتاحة، وبخلاف ذلك تصبح المراهنة على المستقبل أشبه بالمغامرة، ومن لا يسيطر على حاضره لن يكون قادراً على التخطيط لمستقبله.

المؤلفين

الفصل الأول

أهم سمات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة في ظل الاحتلال الأمريكي عام 2003 يمكن عدّها مرحلة الأزمة الشاملة من حيث حدتها ودرجة تعقيدها وتعدد جوانبها وأبعادها وإن الواقع الاقتصادي العراقي لا يحتاج إلى إقامة دلائل كثيرة على عمق أزمته التي أصبحت واضحة للعيان، وفي العموم اتخذت الأزمة الاقتصادية مظاهر عدة يمكن إجمالها بالآتي[1]:

1 ـ انهيار مؤسسة الاقتصاد العراقي

بدخول القوات الأمريكية إلى العراق في 2003/4/9 انهارت الدولة العراقية بانهيار المؤسسات القانونية ونظام القضاء والقانون فكل شيء أصبح غير مصون بسبب غياب المؤسسات القضائية وانعدام الرقابة والمساءلة وهيمنة التأثيرات السياسية والمليشيات المسلحة وإشاعة الفساد بكل صوره وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات السياسية، لم يكن العراق ينطوي على مؤسسات سياسية سليمة تكون قادرة على إدارة عملية التغيير الصحيح بعد عام 2003 بل شهدنا ولادة عسيرة (نظام الدولة، عمل المعارضة، الانتخابات، النزاهة، الأحزاب،... الخ...) وتنافساً قائماً على أساس الإقصاء وتهميش الآخر، وبالتالي أصبحنا أمام بيئة عدم استقرار سياسي/ أمني... ودونهما لا وجود لاستقرار اقتصادي دائم، لذا فإن الانهيار المؤسسي (القانوني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي) فضلاً عن عمليات النهب والسلب والحرق التي طالت كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كانت وما زالت أحد أسباب ومظاهر الأزمة الاقتصادية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، ومعلماً بارزاً من معالم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

---

(1) نقلًا عن هيثم كريم صيوان البدري، أزمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 15، 2009، ص23 ـ 29.

2 ـ ارتهان سلطة القرار الاقتصادي بسلطات الاحتلال

عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من مصادرة القرار الاقتصادي الوطني كإفراز للحالة التي مر بها العراق آنذاك والمتمثلة بوجود القوات الأمريكية في العراق، فضلاً عن التأثير الكبير الذي كان للمتغير الأمريكي في صياغة تحركات الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأمريكية قادت العملية الاقتصادية في العراق من خلال قوة دورها التأثيري في صياغة شكل التعاملات الاقتصادية للعراق مع العالم الخارجي.

3 ـ هبوط الناتج المحلي الإجمالي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 نلاحظ بقاء الاقتصاد العراقي يعاني من توقف كامل لمجمل النشاط الاقتصادي في البلد، ومن انهيار المؤسسات والقطاعات الاقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ معدل النمو إن لم نقل انعدامه، وعليه فإنّ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الاقتصاد عموماً كان بسبب تعرض العديد من البنى التحية والمنشآت الصناعية إلى الدمار ونقص المواد الأولية والطاقة وانكماش عمليات الاستثمار، فضلاً عن انعدام الأمن وتزايد حدة العنف الطائفي في البلاد وانتشار المافيات الاقتصادية التي أخذت تُحكم سيطرتها على مجمل القطاعات الاقتصادية... كل ذلك ساهم بشكل كبير في توقف عملية النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

4 ـ انخفاض معدل الاستثمار في الاقتصاد

اتصف الاقتصاد العراقي في ظل فترة الاحتلال الأمريكي بانخفاض معدل الاستثمار المحلي الذي سجل معدلاً سالباً للنمو، نتيجة لانعدام الادخار على الرغم من تحسن مستوى الدخل، إذ إن جزءاً كبيراً منه اتجه نحو الإنفاق الاستهلاكي والذي أدى في ظل قصور العرض الكلي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل كبير جداً، أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي وعلى الرغم من التشريعات القانونية التي صدرت من جانب سلطة الاحتلال الأمريكي، إلا أن معدلات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي ظلت تساوي صفراً[1].

---

(1) الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005 ـ 2006، الأمم المتحدة، نيويورك 2006، ص112.

5 ـ زيادة معدل البطالة

إن البطالة المستشرية بين صفوف القوى القادرة على العمل، تشكل مظهراً من مظاهر الأزمة الاقتصادية، وتحدياً مستقبلياً لعملية النهوض بالاقتصاد العراقي، وتعد أحد أركان مثلث الأزمة الاقتصادية في العراق، ومدخلاً أساسياً لظاهرتي الفقر والعنف في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003 إذ ازدادت البطالة بسبب تدمير المؤسسات الاقتصادية وتعطل النشاط الاقتصادي بشكل كامل، فضلاً عن حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والإعلامية متزامناً مع انتشار العنف والمافيات والمليشيات المسلحة التي حالت دون توفر بيئة عمل آمنة في العراق.

6 ـ استشراء الفقر

إن تدني نوعية الحياة للإنسان العراقي يعد مؤشراً حقيقياً للفقر الذي كان وما يزال معلماً بارزاً من معالم الوضع الاقتصادي في العراق، ازداد منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب سياسات الحروب والعقوبات الاقتصادية التي انعكست في جميع نواحي الحياة المدنية سواء الصحية أو التعليمية أو التنمية البشرية، وأسهمت في تدني المستوى المعاشي للسكان بل إن سوء التغذية أصبحت مشكلة متفاقمة في عموم محافظات العراق والتي ولدت نقص المناعة وانتشار الأمراض ونقص شديد في الأدوية وتدهور واقع الخدمات الصحية فضلاً عن التلوث البيئي في العراق، وكل ذلك أثّر على نوعية الحياة للإنسان العراقي، إذ انخفض معدل العمر المتوقع له من (65) سنة في عام 1990 إلى (59) سنة في عام 1998 [1] وحسب لجنة الاستثمار في مجلس النواب العراقي فإن نسبة الفقر بلغت ما بين (40 ـ 50 %) من السكان أي ما يقارب (12 ـ 14) مليون نسمة من مجموع سكان العراق والبالغ 29 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2007 يعيشون دون مستوى الفقر وبدخل يبلغ (50000) دينار شهرياً[2].

7 ـ ارتفاع معدلات التضخم

ولّدت ظروف عدم الاستقرار نقصاً كبيراً في المعروض من السلع والخدمات مقابل زيادة في حجم الطلب عليها، مما أدى إلى تسارع وتيرة الزيادات الحاصلة في الأسعار العامة في العراق منذ عام 2003.

---

(1) المصدر نفسه، ص332.

(2) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مصدر سابق، ص290.

وفي الجانب الآخر، نجد التوسع الكبير في إنفاق الدولة الذي وصل إلى (52 %) عام 2005 ثم ارتفع إلى (87 %) عام 2006 من إجمالي الإنفاق الكلي، وترافق ذلك مع اعتمادها الإصدار النقدي الذي عمّق من العجز المالي، وعظم الكتلة النقدية في التداول التي ارتفعت إلى (2898.2) مليار دينار عام 2003 [1].

8 ـ تزايد انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي

شهد عام 2003 مرحلة جديدة تمثلت برفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق منذ عام 1990 وذلك بصدور قرار مجلس الأمن رقم (1483) في نيسان (2003)[2].

يضاف إلى ذلك صدور قانون تحرير التجارة رقم 54 لعام 2004 من جانب إدارة سلطة الاحتلال في عهد بول بريمر[3]، إذ فُتحت السوق العراقية على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية بسبب عدم وجود سياسات ضريبية ورسوم كمركية على الواردات، وبسبب غياب سلطة القانون وانعدام الرقابة ومقاييس السيطرة النوعية تزامناً مع زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع الناشئ عن تحسن مستوى الدخل الفردي مقابل انعدام وجود قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على تلبية ذلك الطلب المتزايد، الأمر الذي دفع إلى توقف الصناعة الوطنية الناشئة بسبب عدم القدرة على منافسة المنتوج الأجنبي من حيث الجودة والسعر، وزاد ذلك من حجم الاختلال في الميزان التجاري العراقي بسبب غلبة الواردات على الصادرات، باستثناء النفط الخام، فكل شيء من الخارج، حتى الكهرباء والبنزين والماء والغذاء، وهذا يعني زيادة انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي.

يلاحظ مما سبق أن هنالك سمات أخرى للاقتصاد العراقي يمكن إيجازها في ما يأتي:

- الخلافات السياسية وهشاشة الوضع الأمني: تمثل الخلافات السياسية وضعف الوضع الأمني معوقات للتطور الاقتصادي، كلما كان الوضع مستقراً سياسياً وأمنياً كانت هناك برامج تنموية ناجحة بعيدة عن تغلغل ظاهرة الفساد وانعدام الثقة الداخلية والخارجية.

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ هيئة التخطيط الاقتصادي ـ خطة بحوث الوزارة 2006 نقلًا عن د.محمد عبد صالح، مصدر سابق، ص10.

(2) للمزيد ينظر: نص القرار رقم 1483 في نيسان 2003.

(3) قانون رقم 54 (سياسة تحرير التجارة العراقية) لعام 2004.

- ضعف التراكم الرأسمالي: والسبب في ذلك هو انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع مستوى الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى ضعف التراكم الرأسمالي، أو ما يطلق عليه فجوة الادخارات، وهي تنتج عن كون الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها، ويرجع سببها إلى ضعف الطاقة الإنتاجية بسبب الاختلالات الهيكلية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال[1].
- اختلال هيكل الاقتصاد العراقي: وذلك بهيمنة القطاع النفطي الريعي على الاقتصاد، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وإن أنماط النمو الاقتصادي التي شهدها العراق في السابق المتأتية من نمو القطاع النفطي على حساب معدلات نمو بسيطة في القطاعات الإنتاجية، حملت في طياتها بذور الانهيار السريع، كما أن القطاع الخاص في العراق يتسم بالضعف ومحدودية مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي.
- تبعيّة الاقتصاد العراقي لسوق أسعار النفط العالمية: يمثل تراجع أسعار النفط العالمية إلى ما دون (44.18) دولاراً، تحدياً كبيراً يواجه العراق بصورة خاصة ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بصورة عامة، والتي يبلغ عمرها قرابة ستة وخمسين عاماً، وتبلغ قدرتها الاقتصادية في التحكم بنحو (33 ـ 40 %) من إنتاج العالم من النفط الخام، وطبيعة القرارات تؤثّر في أسعار الصرف وأسواق الأسهم وحركة الاستثمارات وتحديد ميزانيات الحكومات وتفاوتت ردود الفعل التي أثارتها أزمة انخفاض أسعار النفط للدول المصدرة للنفط «أوبك» في الإبقاء على سقف إنتاجها دون تغيير في الأسواق المالية مع انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وتراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة للخام الأسود وأسهم الشركات النفطية لصقور أسعار النفط مثل (المملكة العربية السعودية وإيران والعراق)، وبدأت تفقد دورها بوصفها منظمة تسعى إلى تحقيق الاستقرار لأسعار النفط والحصول على ربح مناسب وعادل للنفط الخام للدول المنتجة، وتحولها إلى منتدى للكلام.
- السياسة الصناعية هذا القطاع المهم يعاني جملة من التحديات والمشكلات التي تفرضها المتغيرات ذات الطابع الداخلي من مشكلة أساسية وجوهرية ذات تأثير الواضح والأساسي في الوضع الاقتصادي الصناعي العراقي الهش والمتمثل في الهياكل الاقتصادية

(1) ظاهر طاهر حسن، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي وكشكلة البطالة وحلها، مجلة، العدد 52، ص18.

المتخلفة نتيجة العسكرة الصناعية وانعدام التطور التكنولوجي التي كانت سائدة قبل عام 2003 وتهميش دورها في اعادة بناء الاقتصاد العراقي.

- الدعم الحكومي في العراق: والذي يمول أغلب القطاعات الاقتصادية الخدمية الاجتماعية، وهو المدخل الوحيد في مجال التمويل فمنذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921 إلى وقتنا الحاضر، كانت سياسات الدعم مستمرة لكنها بلا شك عجزت عن تحقيق هدفها التنموي الداعم لبعض القطاعات، ففي أغلب الأحيان كان هذا الدعم يؤثّر في أموال الخزينة العامة ويضيّق نطاق الموازنة العامة التي تعمل على رافد اقتصادي واحد هو الريع النفطي الذي يعاني من مجموعة من التبعات التي أثرت فيه بشكل مباشر، ونتيجة لهذا التأثير تتعطل سياسات التنمية العمرانية، ولهذا الدعم مجموعة من النتائج السلبية الجوهرية منها:
- إن السبب الرئيس لوجود الدعم الحكومي في مختلف القطاعات هو الحصار الاقتصادي الذي قد زال وإنّ العراق يشهد تحولاً اقتصادياً وسياسياً، في آن واحد مما يتطلب القضاء على التشوهات الاقتصادية التي ترهق ميزانية الدولة وتنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد.
- تكون عملية التمويل في أغلب الأحيان بطريقة غير مدروسة مما يعني نقل الأموال من قطاعات مختلفة لسد عجز بعض احتياجات القطاعات، وهذا يمثل في نفسه إخفاقاً لعملية النمو نتيجة الأسلوب الخاطئ الذي طبق فيه مما أفقده جدواه ورؤاه التنموية.
- استمرار الدعم الحكومي يؤدي إلى تحجيم أو حتى إلغاء دور القطاع الخاص والاستثمار الخارجي المعول عليهما في عملية التنمية الاقتصادية.
- يكون التهميش عادةً أساساً لبعض الفئات التي تستحق هذا الدعم، ولكن تكون بنسبة محدودة من الكمية والنوعية، والبعض الذي يحصل على هذا الدعم يذهب للهدر الاستهلاكي.
- أدت الاختلالات في ميزانية الدولة إلى عجز عام في أغلب قطاعات الدولة العراقية، لأنه من الصعب الكشف عن القطاع صاحب الأولوية والفاعل الحقيقي المستحق لهذا الدعم.
- فشل السياسة التمويلية أدى إلى إنهاء نظام الطبقية الاقتصادية التي تساهم في تقسيم العمل والتدرج الوظيفي، مما جعل الفئات المحرومة أكثر حرماناً والغنية أكثر دخلاً.

- إن معظم المحافظات العراقية بدأت تسجل عجزاً في موازناتها، مما أجبرها على تجميد الرواتب وتقليص سياسات الدعم الحكومي التي عمل على إحياء السخط والاستقرار المجتمعي.
- زيادة في معدلات البطالة المقنّعة للأفراد العاملين في المؤسسات الحكومية نتيجة استلام الأموال دون تقديم الأعمال، أي العمل المقترن بالإنتاجية.
- في ظل الاقتصاد العالمي الحالي الذي يشهد تنافساً شديداً وتشاركاً في عملية الإنتاج، يصعب على الواقع الاقتصادي العراقي أن يساهم في إحداث قفزة نوعية إيجابية ملموسة في الاقتصاد.
- انعدام السياسات التي ترفع من التنافسية والإنتاجية لدى المشاريع الصغيرة للأفراد أو الشركات الفتية في ظل نظام العولمة المسيطر على الاقتصاد العالمي بمجموعة من السياسات التي توفر الدعم لأصحاب المشاريع الريادية الجديدة وتدعمهم اقتصادياً واجتماعياً لكي يتمكنوا من تطوير مشاريعهم بنحوٍ نوعي يمكنهم من القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- انعدام التنويع الاقتصادي في موارد الموازنة العراقية الذي انعكس على سياسات عدم جذب الاستثمار، نتيجة النسبية والتموج في الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

تحليل الريع النفطي في العراق بعد عام 2003

المبحث الأول

واقع القطاع النفطي في العراق

إن لإنتاج النفط علاقة قوية بواقع الاقتصاد العراقي، إذ يلعب القطاع النفطي دوراً بارزاً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتمد ميزانية الحكومة وبشكل كبير على العائدات النفطية التي تشكل حوالي 95% من مجموع الإيرادات الحكومية، حيث يعد النفط المصدر الأول للموارد المالية من العملات الأجنبية، وبالتالي تكمن أهميته الاستراتيجية في تمويل أوجه الإنفاق الاستثماري اللازم لعملية إعادة إعمار العراق[1]، لذلك سيتم تحليل واقع القطاع النفطي في العراق بعد عام 2003 من حيث: الاحتياطي والإنتاج والتصدير.

المطلب الأول ـ الاحتياطي النفطي

إن معرفة الحجم الحقيقي للثروة النفطية هو الأساس لوضع وتنفيذ وتقويم الخطط المختلفة في القطاع النفطي، فلا يمكن وضع خطة لتطوير ذلك القطاع دون تصنيف الاحتياطات وجمع المعلومات المتعلقة بالاحتياطات النفطية لكل حقل، والعراق يتمتع باحتياطات نفطية مؤكدة كبيرة تبلغ حوالي 145.3 مليار برميل عام 2013 ويحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وإيران بنسبة تبلغ حوالي 11.38% من إجمالي الاحتياطات العالمية لعام 2011 [2] واستناداً إلى المرجعية التاريخية، فإن تقديرات مصادر النفط غير المكتشفة هي أكبر من الاحتياطي النفطي في العراق حسب مصادر نفطية متخصصة، فقد قدر أحد هذه المصادر أن تلك الكميات في

---

(1) أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ط3، 2010، ص116.

(2) يحيى حمد حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق (دروس الماضي وآفاق المستقبل)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2015، ص91.

العراق هي حوالي 360 مليار برميل، وأن الاحتياطي الأصلي (الاحتياطي الجيولوجي) هو 310.5 مليار برميل وأن النفط المتبقي بعد تطبيق عملية الاستخلاص الأولى هو 174.2 مليار برميل، لذلك فإن الآبار التي عُدّت غير اقتصادية في فترة ما يمكن أن تقود للإنتاج باستخدام تقنيات الاستخلاص لتدخل حيز الإنتاج التجاري وبالأخص في حقول كركوك وبعض آبار الرميلة (الشمالية والجنوبية)[1]، ويمكن توضيح الاحتياطات النفطية للفترة (2004 ـ 2014) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الاحتياطي النفطي في العراق للفترة (2004 ـ 2014) مليار برميل

السنة	الاحتياطي النفطي العراقي	الاحتياطي النفطي العالمي	نسبة الاحتياطي النفطي العراقي من الاحتياطي النفطي العالمي %	معدل النمو %
2004	112.5	1103.3	10.19	-
2005	112.5	1119.0	10.05	ـ 1.38
2006	115.0	1151.6	9.98	ـ 0.69
2007	115.0	1170.8	9.82	ـ 1.61
2008	115.0	1169.1	9.83	0.10
2009	143.1	1214.5	11.78	18.09
2010	142.3	1231.0	11.55	ـ 1.97
2011	141.4	1241.6	11.38	ـ 1.48
2012	145.3	1266.5	11.47	0.78
2013	145.3	1277.7	11.37	ـ 0.87
2014	145.3	1292.9	11.23	ـ 0.01

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) للسنوات (2008 ـ 2015)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه، أن نسبة الاحتياطي النفطي العراقي إلى العالم حتى عام 2014 بلغت (% 11.23)، ويلاحظ أيضاً أن النسبة تتراوح ما بين (9 ـ 11 %) على الرغم من زيادة الاحتياطي وعلى فترات متباعدة وهذا يعزى إلى أسباب التدهور في القطاع النفطي في العراق بعد عام 2003.

(1) عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط3، 2015، ص ص21 ـ 22.

المطلب الثاني: الإنتاج النفطي

تراجع الإنتاج النفطي في العراق بعد دخول العراق للكويت واستمر بالتراجع إلى أن أقرت الأمم المتحدة في نيسان من عام 1996 قرارها رقم 986 المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي كان سبباً في ارتفاع الإنتاج النفطي عام 1996 إلى 740 ألف برميل يومياً، واستمرت وتيرة الصعود إلى 2.8 مليون برميل يومياً ما بين عامي (2002 ـ 2003)[1] وهذا أعلى إنتاج قد تحقق في هذه الفترة، إلا أن الإنتاج قد تراجع بسبب ظروف الاحتلال الأمريكي وتداعياته على الوضع الأمني والاقتصادي بعد عام 2003، إذ إن الصناعة النفطية في تلك الفترة ضعفت قدرتها على التطور بسبب عدم إمكانية الحصول على أحدث تقنيات صناعة النفط مثل (الحفر الزلزالي الثلاثي الأبعاد أو الاتجاهي أو العميق وطريقة الحقن بالغاز)، واستخدم العراق بدلاً من ذلك أساليب هندسية متخلفة مثل (الضخ المفرط، وحقن الماء إلى درجة التفييض أحياناً) وذلك من أجل إدامة الإنتاج، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بحقول النفط بعد الاحتلال الأمريكي من جراء أعمال النهب والتخريب[2]، ويمكن توضيح الإنتاج النفطي في العراق للفترة (2004 ـ 2014) من خلال الجدول الآتي:

(1) عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي (فوضى تنمية... خيارات الانطلاق)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2013، ص45.

(2) أحمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد السابع عشر، العدد 64، 2011، ص218.

جدول رقم (2)

الإنتاج النفطي في العراق للفترة (2004 ـ 2014) ألف برميل/ يوم

السنة	الإنتاج النفطي العراقي	معدل النمو %	الإنتاج النفطي العالمي	نسبة الإنتاج النفطي العراقي من الإنتاج النفطي العالمي %	معدل النمو %
2004	2107.2	-	71243.4	2.95	-
2005	1912.7	9.68 ـ	72361.6	2.64	11.10 ـ
2006	1952.2	2.04	80651.3	2.42	8.70 ـ
2007	2035.2	4.16	85606.3	2.37	2.08 ـ
2008	2280.2	11.36	84049.2	2.71	13.40
2009	2346.0	2.84	70734.0	3.31	19.99
2010	2359.0	0.55	71951.8	3.27	1.21 ـ
2011	2653.0	11.74	72506.6	3.65	10.99
2012	2942.0	10.33	73556.0	3.99	8.90
2013	2980.0	1.28	76129.7	3.91	2.02 ـ
2014	3110	0.04	76224.0	4.08	0.04

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) للسنوات (2008 ـ 2015)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه انخفاض الإنتاج النفطي العراقي عام 2005 الذي بلغ (1912.7) قياساً بعام 2004 الذي بلغ (2107.2) بمعدل نمو سالب بلغ (9.68% ـ) في حين انخفضت نسبة الإنتاج النفطي العراقي من الإنتاج النفطي العالمي إلى (2.64%) قياساً بعام 2004 الذي بلغ (2.95%) وسبب هذا الانخفاض عمليات التخريب التي استهدفت أنابيب نقل النفط الخام، وبعدها بدأ الإنتاج بالارتفاع بصورة متتالية حتى عام 2014 الذي وصل فيه الإنتاج إلى (3110) وبمعدل نمو موجب بلغ (0.04%) في حين ارتفعت نسبة الإنتاج النفطي العراقي من الإنتاج النفطي العالمي إلى (4.08%) مقارنةً مع العام 2013 الذي بلغت فيه (3.91%) وإن سبب هذه الارتفاعات في الإنتاج في هذه الفترة الزمنية هو حصول جولات التراخيص النفطية التي عملت على زيادة كميات الإنتاج من الحقول النفطية ويتضح من الجدول كذلك أن نسبة الإنتاج العراقي من العالمي تتراوح بين (2 ـ 4 %).

المطلب الثالث ـ الصادرات النفطية

من خلال خطوط الأنابيب الممتدة عبر تركيا وسورية والسعودية فضلاً عن طريق الخليج يستطيع العراق تصدير ما يزيد على 6 مليون برميل يومياً، حيث تم ربط مواقع الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير بشبكات من الخطوط والمستودعات لنقل وخزن النفط الخام والغاز من شمال العراق إلى جنوبه وبموانئ البصرة وجيهان وينبع السعودي، إلا أن هذه الشبكات من خطوط النقل قد تأثرت بعوامل عديدة منها[1]:

العمليات الحربية المباشرة التي تسببت في تدمير المستودعات في الفاو وجزء من المستودعات في الزبير وبزركان وغيرها، حيث أصبحت الطاقة التخزينية في الجنوب لا تسمح باستمرار الإنتاج بالطاقات الاعتيادية إلا لفترات قصيرة وفي حالة توقف التصدير يتطلب توقف الإنتاج وغلق الآبار والاكتفاء بإنتاج ما يلبي الحاجة المحلية.

تأثر عملية النقل نتيجة تآكل الأنابيب الناقلة، حيث إن معظم هذه الأنابيب قد تجاوزت عمرها التشغيلي، كما أن هذه الأنابيب تعرضت للعمليات التخريبية بعد عام 2003.

وفي عام 2003 تم رفع الحظر عن الصادرات النفطية العراقية بموجب الفقرات 12 و13 و14 من قرار مجلس الأمن الدولي والتي تتضمن أن يتم إنهاء عمل برنامج النفط مقابل الغذاء وأن يتولى صندوق تنمية العراق إدارة العائدات النفطية، ووفق ذلك اتجه العراق إلى التعامل مع الشركات الأجنبية إذ تركزت صادرات العراق النفطية في مجموعة من الشركات الأوربية منها (بريطانيا وفرنسا وإسبانيا) وشركات آسيوية منها (الصين واليابان والهند) وبلدان عربية منها (الأردن والمغرب) فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل[2].

يصدّر العراق نسبة مهمة من نفطه عبر ثلاثة موانئ في مياهه الإقليمية لتحميل النفط الخام هي (ميناء البصرة وميناء خور العمية وميناء خور الزبير) الذي يتعامل بمقادير صغيرة من النفط فضلاً عن سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل ويعد ميناء البصرة من أكبر الموانئ، حيث يتكون من أربعة مراسٍ ذات سعة 400 ألف برميل يومياً، وقد صدر هذا الميناء في نهاية عام 2004 حوالي 1.6 مليون برميل يومياً من أصل طاقة التحميل المقررة لهذا

(1) أحمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص220.

(2) فلاح حسن ثويني، الإدارة الاقتصادية للإيرادات النفطية في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد93، 2012، ص347.

الميناء والبالغة 2 مليون برميل يومياً، وفي بداية شهر آذار من عام 2004 تمت إعادة فتح ميناء خور العمية لتصدير النفط الخام بطاقة ابتدائية بلغت (300 ـ 400) ألف برميل يومياً بعد الإصلاح الكامل له[1] ويمكن توضيح الصادرات النفطية العراقية للفترة (2004 ـ 2014) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

الصادرات النفطية في العراق للفترة (2014 ـ 2004) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية العراقية	معدل النمو %	الصادرات العراقية	نسبة الصادرات النفطية العراقية من الصادرات الكلية العراقية%	معدل النمو %
2004	17751	-	18490	96.00	-
2005	23400	27.62	24027	97.39	1.43
2006	30465	26.38	30529	99.79	2.43
2007	39433	25.80	39516	99.79	0
2008	61111	43.80	63726	95.90	3.97 ـ
2009	41668	38.29 ـ	44275	94.11	1.88 ـ
2010	50701	19.62	51764	97.94	3.98
2011	77609	42.57	79681	97.39	0.56 ـ
2012	89463.73	14.21	94209	94.96	2.52 ـ
2013	84477.67	5.73 ـ	89769	94.10	0.90 ـ
2014	83351	0.01 ـ	83981	99.24	0.05

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2007

ـ OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2008

ـ التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) للسنوات (2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015)، صفحات متفرقة.

ـ النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2011، 2012، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

(1) أحمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص221.

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 سجلت ارتفاعات في قيمة الصادرات النفطية العراقية وبمعدلات نمو موجبة، إلا أن قيمة الصادرات النفطية قد انخفضت في عام 2009 إلى (41668) قياساً بما كانت عليه في عام 2008 حيث بلغت (61111) وبمعدل نمو سالب بلغ (38.29% ـ) قياساً بعام 2008 الذي بلغت فيه (43.80%). وإن سبب هذا الانخفاض هو الأزمة المالية العالمية كما ذكرنا سابقاً، في حين انخفضت نسبة الصادرات النفطية العراقية من الصادرات العراقية الكلية إلى (94.11%) مقارنةً بما كانت عليه في عام 2008 حيث بلغت (95.90%) بعد ذلك حصلت ارتفاعات في عام 2010 و2011 و2012 وبمعدلات نمو موجبة حتى عام 2013 الذي سجل انخفاضاً في قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (84477.67) قياساً بعام 2012، حيث بلغت (89463.73) وبمعدل نمو سالب بلغ (5.73% ـ)، في حين سجلت نسبة الصادرات النفطية العراقية من الصادرات العراقية الكلية انخفاضاً إلى (94.10%) مقارنةً مع عام 2012 الذي بلغت فيه (94.96%)، أما في عام 2014 فقد سجلت الصادرات النفطية العراقية انخفاضاً عما كانت عليه في عام 2013 إذ وصلت إلى (83351) بمعدل نمو سالب بلغ (0.01% ـ)، في حين ارتفعت نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية العراقية إلى (99.24%) بمعدل نمو موجب بلغ (0.05%)، وقد تراوحت النسبة بين الصادرات النفطية والكلية ما بين (94 ـ 99 %) حيث بلغت نسبة كبيرة جداً، وهذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد المحلي والاعتماد الكبير على القطاع النفطي دون أي مساهمة تذكر للقطاعات الأخرى.

المبحث الثاني

واقع مشاكل القطاع النفطي في العراق

يواجه قطاع النفط في العراق العديد من التحديات التي تؤثر سلباً على مجمل فعاليات النشاط الاقتصادي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى قسمين: تحديات داخلية مرتبطة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد، وتحديات خارجية مرتبطة بطبيعة التغيرات في الأسواق العالمية للنفط.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

هناك عدد من التحديات التي تعترض النهوض بقطاع النفط وتحد من لعبه دوراً أكبر في صياغة التوجهات التنموية في العراق، ومن أبرز هذه التحديات:

أولاً ـ تقادم البنى التحتية: يعاني العراق من تقادم بنيته التحتية بحيث إنها تتطلب استثمارات هائلة على الرغم من أن العراق قد أنفق مليارات الدولارات لإنشاء البنى التحتية النفطية، إلا أن الكثير من هذه البنى قد تم تدميرها بفعل الحروب وأعمال التخريب بعد عام 2003.

إن تدمير البنى التحتية قد انعكس سلباً على قطاع النفط في العراق، وبالأخص فيما يتعلق باتباع سياسة إنتاج الحد الأقصى التي اتّبعتها الحكومة العراقية قبل عام 2003 في ظل ظروف فنية لا تتفق وقواعد الإنتاج السليمة[1].

(1) ربيع خلف صالح ـ إيهاب عباس محمد، القطاع النفطي في العراق (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد التاسع عشر، العدد 74، ص 240.

لقد بات مقبولاً وبشكل عام القول بأن منشآت الإنتاج النفطية العراقية هي الأقل تطوراً في العالم، إذ تعد قديمة وغير كفوءة وتفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة وهي بحاجة ماسة إلى مساعدات تقنية ومالية لغرض تأهيل هذا القطاع ليصل إنتاجه إلى (3.2) مليون برميل يومياً، وهو ما كان ينتجه في نهاية عقد السبعينيات، هذا ويتطلب عدة سنوات للوصول إلى الإنتاج المستهدف وهو ستة ملايين برميل يومياً، وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن قطاع النفط بحاجة إلى (30) مليار دولار في شكل استثمارات جديدة من أجل إصلاح الأصول الرأسمالية المتقادمة والحقول النفطية التي تضررت بفعل سوء ممارسات الإنتاج أثناء العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن، ويُعدّ بلوغ الهدف الإنتاجي، أي ستة ملايين برميل يومياً من الصادرات، أمراً ضرورياً من أجل إعمار العراق والنهوض ببنيته الاقتصادية والاجتماعية الأساسية[1].

ثانياً ـ الفساد في القطاع النفطي: بعد عام 2003 ودخول قوات الاحتلال إلى العراق وبسبب غياب الأنظمة والتعليمات، أصبح هناك فراغ دستوري وقانوني أدى إلى تفشي الفساد بشكل واسع، إذ فشلت الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد عام 2003 في معالجة مشكلة إنتاج النفط على الرغم من المبالغ المالية الهائلة التي صرفت لهذا الغرض وقد دفعت مبالغ كبيرة للشركة الأمريكية (KPR) التابعة لشركة هاليبورتن لاستعادة الطاقة الإنتاجية التي كانت متوافرة قبل الحرب إذ وصلت إلى 2.8 مليون برميلاً يومياً، إلا أن النتائج المتحققة كانت طفيفة بسبب الفساد المستشري والإدارة السيئة، فضلاً عن ذلك فقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) خلال سنة كاملة على تعزيز الفساد الإداري والمالي في القطاع النفطي، إذ يشير التدقيق المالي للموازنة العامة إلى اختفاء 20 مليار دولار من أموال العراق الخاصة، وعلى الرغم من الحديث الذي شاع عن التحقيق فإن سلطة الائتلاف لم تتحمل مسؤولية هذا المبلغ الضائع، مما شجع على حصول عمليات فساد منظمة في القطاع النفطي[2].

إن من أبرز مظاهر الفساد في القطاع النفطي في العراق بعد عام 2003 هو استمرار عمليات تهريب النفط الخام، حيث تقوم بعض شبكات المهربين المرتبطة ببعض منتسبي وزارة النفط بعمليات تسليم وهمي للمشتقات النفطية المستوردة، وهنا يلعب متعهدو النقل

(1) أحمد جاسم جبار الياسري، مصدر سابق، ص ص 134 ـ 135.

(2) عاطف لافي مرزوك، واقع الفساد في القطاع النفطي محاذير تنموية وممكنات الإصلاح، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة ـ رئاسة الجامعة، العدد 14، 2007، ص21.

ومندوبو الشركات المصدرة دوراً في هذا النوع من الفساد ولا يقتصر تهريب النفط على المنطقة الجنوبية، إذ توجد نقطة ساخنة لتهريب النفط الخام على الحدود العراقية الأردنية، فيما تستغل مافيات التهريب كثافة حركة المرور عبر الحدود مع تركيا للقيام بعمليات تهريب واسعة النطاق للنفط ومشتقاته إلى تركيا، فضلاً عن ذلك فإن هنالك عمليات تلاعب واسعة للاستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات وبيعها في السوق السوداء المحلية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يباع في تلك الأسواق يقدر بحوالي مليار دولار طبقاً لإحصائيات حديثة للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط العراقية[1].

ثالثاً/ الوضع الأمني المتدهور: يعد الاستقرار الأمني ضرورياً جداً لتوفير الفرص المناسبة لإعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي، وفي ظله يمكن النهوض بقطاع نفطي متطور قادر على تحقيق مستوى عالٍ من الإنتاج، بمعنى آخر فإنّ في ظل عدم الاستقرار والاضطراب الأمني لا نتوقع أن يكون هناك صناعة نفطية لها القدرة على تحقيق الإيرادات اللازمة لعملية تأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني[2].

إن غياب الأمن والاستقرار قد تسبب بخسائر كبيرة لحقت بقطاع النفط إذ قُدّرت الأضرار التي أصابت المنشآت النفطية بسبب الهجمات الإرهابية بـ(6.25) مليون دولار، وتشير إحصاءات وزارة النفط إلى أن خطوط الأنابيب كانت الأكثر عرضة للهجمات فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الداخلية نحو(3.12) مليون دولار للعام 2005 في حين بلغت الأضرار التي لحقت بخطوط التصدير نحو (2.71) مليون دولار، فقد أسفرت تلك العمليات التخريبية عن توقف الصادرات في الحقول الشمالية ومن ثم حصر التصدير من الجنوب وبما لا يتعدى (1.4) مليون برميل يومياً فضلاً عن الأضرار التي لحقت بإنتاج المصافي، مما أدى إلى نشوء أزمة وقود ومن ثم دفع الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من المنتجات النفطية من الدول المجاورة، فضلاً عن ذلك فإن الأوضاع الأمنية المتدهورة منعت الشركات الأجنبية من المشاركة في إعادة تأهيل القطاع النفطي في العراق والاستثمار فيه[3].

---

(1) حسن لطيف كاظم وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي (رؤية مستقبلية)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2007، ص ص60 ـ 61.

(2) أحمد جاسم جبار الياسري، مصدر سابق، ص135.

(3) ربيع خلف صالح ـ إيهاب عباس فاضل، مصدر سابق، ص ص340 ـ 341.

المطلب الثاني: المشاكل الخارجية

ترتبط المشاكل الخارجية بمجموعة من العوامل التي ينبغي التعامل معها أبرزها: (سياسة الحد من التلوث، والعلاقات مع دول الجوار).

أولاً ـ سياسة الحد من التلوث: إن أهم معضلة ينطوي عليها الوقود الأحفوري (النفط الخام) هي الأضرار البيئية الناجمة عنه وعن نواتج احتراقه، وإنّ لتقنيات استخراج الوقود الأحفوري ونقله ومعالجته تأثيراً ضاراً بالبيئة وهذا بدوره يسبب آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد.

إن هذا الأمر كان له أعظم الأثر في إضعاف الطلب على الخامات الثقيلة مما أدى بدوره إلى زيادة الفارق بين أسعار الخامات الخفيفة منخفضة الكبريت والثقيلة عالية الكبريت[1]، وهنالك إجراءات مباشرة متبعة من جانب الدول الصناعية المتقدمة، حيث لجأت تلك البلدان في السنوات الماضية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من التلوث وكان في مقدمتها فرض ضريبة الكاربون على وارداتها من النفط التي تعد في نظر العديد من المختصين ليس أكثر من ستار تخفي به حقيقة أهداف ترتبط بمصالحها الذاتية، فكل الدلائل تشير إلى أن هذه الدول تسعى لتنمية مواردها المالية لمواجهة العجز في ميزانياتها العامة وعلاج مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المركبة حيث إن هذه السياسات سوف تسهم في تخفيض حجم الإيرادات النفطية ومن ثم تحد من استهلاك الوقود الأحفوري وبالتالي البحث عن مصادر الطاقة البديلة، وبما أن معظم البلدان المنتجة للنفط تعتمد وبشكل أساس على عوائد الصادرات النفطية وخاصة العراق التي تشكل أكثر من (90%) من عائدات الموازنة العامة فإن آثارها ستكون سلبية على الاستثمارات النفطية المستقبلية وحركة التنمية الاقتصادية فعلى الرغم من الاحتياطيات النفطية الضخمة في العراق إلا أن تطورات البيئة العالمية قد تنهي عصر النفط قبل أن يتمكن البلد من استثمار جميع هذه الاحتياطيات[2].

ثانياً ـ العلاقات مع دول الجوار: إن الدول المجاورة للعراق لها تأثير (سلبي وإيجابي) في استقرار وإعادة بناء العراق، إذ يعد تدهور العلاقات الاقتصادية أحد أهم المشكلات خاصة فيما يتعلق بموضوع الحقول المشتركة وخطوط الأنابيب (ذات العلاقة بقدرة العراق التصديرية)، وفيما يخص الحقول المشتركة فإن هذا الموضوع يستحق الاهتمام والدراسة إذ يتطلب إجراء

(1) المصدر نفسه، ص241.
(2) أحمد جاسم جبار الياسري، مصدر سابق، ص145.

التنسيق مع دول الجوار لاتّباع خطط إنتاجية موحدة من شأنها الحفاظ على سلامة مكامنه وعدم التجاوز على ثروات غيره، خاصة ما تقوم به دول الجوار العراقي من خلال زيادة إنتاجها من تلك الحقول.

أما موضوع أنابيب نقل النفط في العراق مع أنها كانت حلاً لتنويع طرائق تصدير النفط فإنها كانت على الدوام عرضة للهجمات في زمن الحروب والوقوع تحت الخلافات السياسية ما بين العراق ودول الترانزيت المار منها النفط، ويمتلك العراق العديد من هذه الخطوط نجد مثلاً، أن الخط العراقي السوري الذي توقف بعد حرب 2003 لا يزال مستخدماً من الجانب السوري في أراضيه ضمن منظومة الأنابيب السورية للتصدير، أما خطا الأنابيب العراقيان اللذان يمران عبر المملكة العربية السعودية واللذان تم إنشاؤهما في الثمانينيات من القرن الماضي كرد فعل على احتمال قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، فبعد غزو الكويت عام 1991 وتطبيقاً لعقوبات مجلس الأمن الدولي تم غلقهما وقد أدخلا مبدئياً منذُ ذلك الوقت في شبكة نقل النفط الخام الخاص بالسعودية[1].

(1) ربيع خلف صالح ـ إيهاب عباس محمد، مصدر سابق، ص241.

الفصل الثالث

تحليل الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003

تلعب الموازنة العامة في العراق دوراً أساساً في تجسيد فلسفة اقتصاد السوق من جانب السلطة الاقتصادية، بعد أن كان هنالك دور تدخلي مفرط في الحياة الاقتصادية قبل عام 2003 وبالأخص أن العراق يمتلك من الموارد المادية والبشرية ما يجعله مؤهلاً لتطوير اقتصاده، لذا فللموازنة العامة دور أساس في الاقتصاد العراقي، ونظراً لذلك سنوضح في هذا المحور هيكلية الموازنة العامة في العراق وتفاصيلها، ومن ثم نوضح آلية إعداد الموازنة العامة ومشكلاتها.

المبحث الأول

هيكل الموازنة العامة في العراق

تعد موازنة العراق الأداة لتوجيه الاقتصاد العراقي[1] ويتوجب النظر إليها في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية بوصفها أداة سياسية من شأنها المساعدة في توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو ورفع دخل المواطن وتقليل البطالة، وإن إعداد الموازنة وصياغتها يعد أمراً مهماً كونها تبرز الالتزام المالي الحقيقي تجاه القطاعات وتوزيع النفقات بين أوجه الإنفاق المختلفة.

أما من حيث العوائد فتقدم الموازنة الفرضيات حول هيكلية العوائد المالية الممكنة التحقيق والتغيرات المالية والاقتصادية التي ينبغي تبنيها لتحقيق وتحسين مصادر التمويل الجديدة[2].

ولغرض تسليط الضوء على موازنات العراق بعد عام 2003 لا بد من تناولها حسب هيكليتها الأساس.

(1) لقد كان متبعاً في الموازنات الجارية اعتماد التبويب الإداري حتى عام 1976، إذ إن هذا التبويب قاصٌر لا يوفر قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط المالي أو المحاسبة القومية، ولا يميز بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، غير أن وزارة المالية أقدمت على إجراءات تغيير أساسي في التركيب الهيكلي للموازنة العامة اعتباراً من موازنة عام 1977 لمعالجة السلبيات السابقة. ينظر إلى: سالم عبد الحسين رسن، قراءة في موازنات العراق (الأبعاد والتصورات)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية، المجلد العاشر، العدد4،2008، ص107.

(2) نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 ـ 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد13، 2009، ص6.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

تعد الإيرادات العامة من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها معرفة مستوى تطور اقتصاديات البلدان، فكلما كانت الإيرادات العامة للدولة متنوعة المصادر لتمويلها، كلما دلّ ذلك على تطور البلد، إلا أن الموازنة العامة في العراق تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات الناتجة من تصدير النفط الخام، فهي تشكل ما نسبته 90 % تقريباً من إيرادات الدولة، مما جعل اقتصاد البلد يتأثر بالتقلبات التي تحصل في أسعار النفط، باعتبار أن الريع النفطي يشكل عنصراً مهماً في الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة[1].

ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (4)

تطور الإيرادات العامة في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو%[1]	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي %	معدل النمو %
2004	22703.95	-	36637.99	61.96	-
2005	27469.93	19.05	49954.48	54.98	11.95 -
2006	33257.99	19.12	64805.42	66.57	19.12
2007	43381.88	26.57	87968.28	49.31	30.01 -
2008	67033.28	43.51	130528.72	51.35	4.05
2009	46737.33	36.06 -	110526.38	42.28	19.43 -
2010	59172.19	23.59	136648.03	43.30	2.38
2011	86947.39	38.50	181711.62	47.84	9.97
2012	97175.36	11.12	204304.67	47.56	0.58 -
2013	92402.65	5.03 -	217041.89	42.57	11.08 -
2014	86809.41	0.06 -	260610.4	33.31	0.24 -
2015	44927.32	0.65 -	238826.14	18.81	0.00009 -
2016	42673.93	0.05 -	154117.64	27.68	1.13

(1) حيدر كاظم مهدي، الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية، المجلد الخامس، العدد1، 2015، ص112.

(2) تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال صيغة اللوغارتيم الطبيعي التالية: R= (ln r+1 – ln r-1) 100* إذ تمثل R: معدل النمو السنوي، وتمثل r+1: الفترة اللاحقة للإيرادات العامة، وتمثل r-1: الفترة السابقة للإيرادات العامة.

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

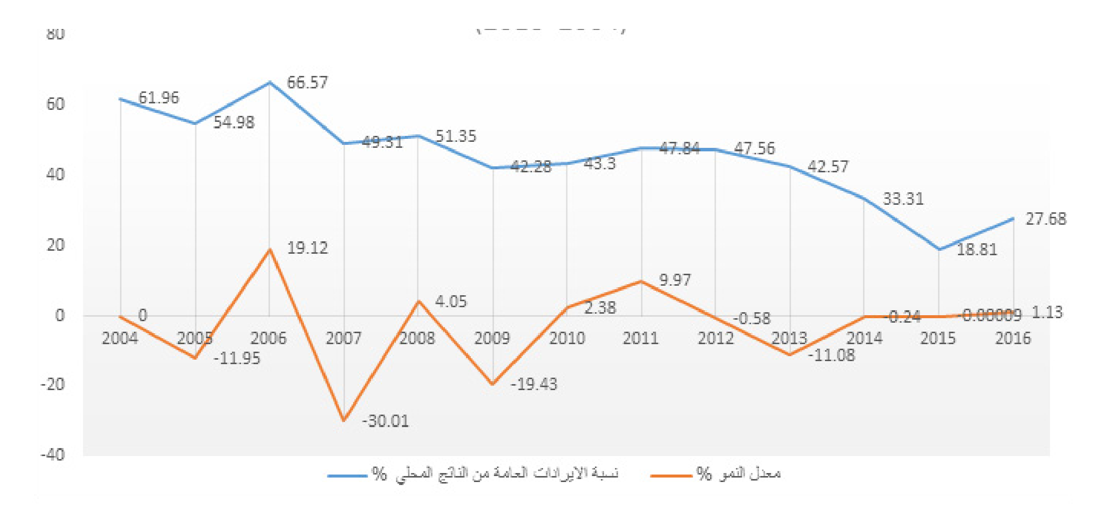
ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع الإيرادات العامة عام 2005 إلى (27469.93) عنها في عام 2004 (22703.95) بمعدل نمو سنوي بلغ (19.05%) في حين انخفضت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من (61.96%) عام 2004 إلى (54.98%) عام 2005 بمعدل نمو سالب بلغ (11.95% ـ) وسبب ذلك هو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة استمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات العامة بمعدلات نمو موجبة وبالأخص عام 2008 الذي حقق (67033.28) بسبب زيادة الإيرادات النفطية حتى عام 2009 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات العامة إلى (46737.33) عنه عام 2008 بمعدل نمو سالب بلغ (36.06% ـ)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (42.28%) عما كانت عليه عام 2008 حيث بغلت (51.35%) وكان سبب ذلك هو الأزمة المالية العالمية خلال تلك الفترة.

أما في عام 2010 فقد عادت الإيرادات العامة إلى الارتفاع إلى (59172.19) بسبب عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع، في حين ارتفعت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (43.30%) عما كانت عليه في عام 2009 واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات العامة إلى (92402.65) عنه عام 2012 الذي بلغ (97175.36) بمعدل نمو سالب بلغ (5.03% ـ)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (42.57%) عما كانت عليه عام 2012 التي بلغت (47.56%) وإن السبب في ذلك هو انخفاض الإيرادات النفطية في تلك الفترة، في حين انخفضت الإيرادات العامة في عامي 2014 و2015 التي وصلت إلى (44927.32) بمعدل نمو سالب بلغ (0.65% ـ) والذي أدى إلى انخفاض نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (18.81 %) بمعدل نمو سالب بلغ (0.00009% ـ) عام 2015، وإن السبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط الخام إلى النصف تقريباً حتى وصل إلى دون 40 دولاراً للبرميل في عام 2016 الذي بلغت فيه الإيرادات العامة)**42673.93** (بمعدل نمو سالب بلغ (0.05% ـ).

شكل رقم (1)

نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموها في العراق للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (4)

تتكون الإيرادات العامة من مصادر تمويل مختلفة تسمى بهيكل الإيرادات العامة، فكل مصدر يختلف في أهميته النسبية في تمويل الإيرادات العامة تبعاً لاختلاف درجة التطور الاقتصادي، وفي العراق ـ كما ذكرنا سابقاً ـ تعتمد الإيرادات العامة اعتماداً رئيساً على النفط الخام، ويمكن تقسيم هيكل الإيرادات العامة في العراق إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي كما يلي:

أولاً ـ الإيرادات النفطية

يمكن توضيح تطور الإيرادات النفطية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

جدول (5)

تطور الإيرادات النفطية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	الإيرادات النفطية	معدل النمو %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	معدل النمو %
2004	22431.52	-	22703.95	98.80	-
2005	26799.26	17.79	27469.93	97.55	1.27 -
2006	31754.03	16.96	33257.99	95.47	2.15 -
2007	41001.77	25.55	43381.88	94.51	1.01 -
2008	63422.30	43.62	67033.28	94.61	0.10
2009	42462.09	40.12 -	46737.33	90.85	4.05 -
2010	53620.71	23.33	59172.19	90.61	0.26 -
2011	84680.74	45.69	86947.39	97.39	7.21
2012	90288.86	6.41	97175.36	92.91	4.70 -
2013	85792.06	5.10 -	92402.65	92.84	0.07 -
2014	79960.80	0.07 -	86809.41	92.11	0.007 -
2015	40780.41	0.67 -	44927.32	90.76	0.01 -
2016	34719.26	0.16 -	42673.93	81.35	0.11 -

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

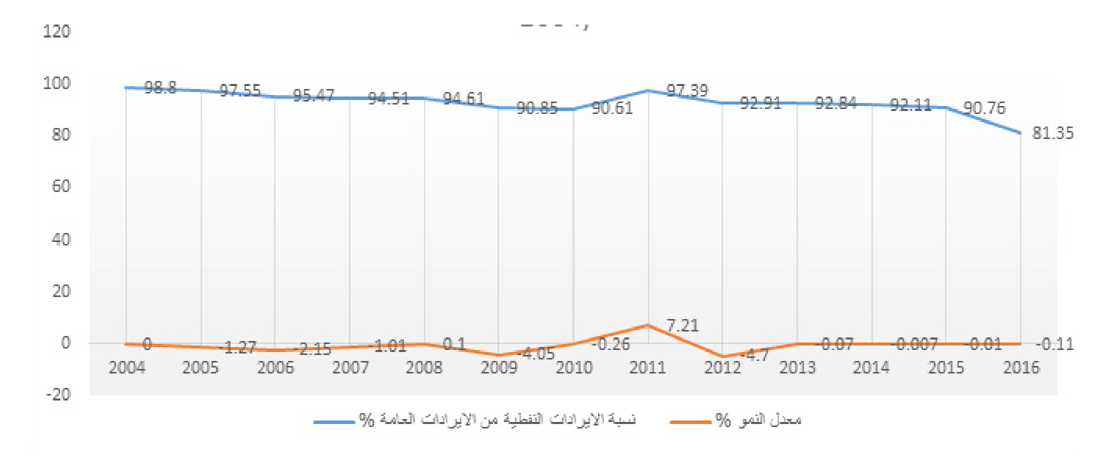
ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه، ارتفاع الإيرادات النفطية عام 2005 إلى (26799.26) عنها في عام 2004 (2273.52) بمعدل نمو سنوي بلغ (17.79%)، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية، في حين انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة من (98.80%) عام 2004 إلى (97.55%) عام 2005 بمعدل نمو سالب بلغ (11.95% ـ)، وسبب ذلك هو ارتفاع الإيرادات العامة بمعدل أو بمقدار أكبر من ارتفاع

الإيرادات النفطية، واستمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات النفطية بمعدلات نمو موجبة وبالأخص عام 2008 الذي حقق (63422.30) حتى عام 2009 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات النفطية إلى (42462.09) عنه في عام 2008 بمعدل نمو سالب بلغ (40.12% ـ)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة إلى (90.85%) عما كانت عليه عام 2008 حيث بلغت (94.61%)، وكان سبب ذلك هو انهيار أسعار النفط الخام بفعل الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي في تلك الفترة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفطي، أما في عام 2010 فقد عادت الإيرادات النفطية إلى الارتفاع إلى (53620.71) بسبب عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات النفطية إلى (85792.06) عنه في عام 2012 الذي بلغ (90288.86) بمعدل نمو سالب بلغ (5.10% ـ)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة إلى (92.84%) عما كانت عليه عام 2012 حيث بلغت (92.91%) وإن السبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية في تلك الفترة، في حين انخفضت الإيرادات النفطية في عامي 2014 و2015 فوصلت إلى (40780.41) بمعدل نمو سالب بلغ (0.67% ـ) وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة إلى (90.76%) بمعدل نمو سالب بلغ (0.01 ـ %) عام 2015 وإن السبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط الخام إلى النصف تقريباً حتى وصل إلى دون 40 دولاراً للبرميل في عام 2016 حيث وصلت الإيرادات النفطية في تلك السنة إلى (34719.26) وبنسبة بلغت (81.35) بمعدل نمو سالب بلغ (0.11% ـ).

شكل (2)

نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة ومعدل نموها في العراق للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (5)

ثانياً ـ الإيرادات الضريبية

تشمل الإيرادات الضريبية في العراق، الضرائب على الدخول والأرباح والثروة التي من مكوناتها (ضريبة التركات، وضريبة العقار، والضرائب على الأراضي الزراعية) والضرائب والرسوم السلعية التي تشمل (الضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات ومنها رسوم الصادر والوارد الكمركي وكافة الرسوم الأخرى التي تفرض بسبب معاملات التجارة الخارجية، والضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات المحلية، والرسوم الأخرى)[1]، يمكن توضيح تطور الإيرادات الضريبية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

(1) محمد طاقة ـ هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص203.

جدول (6)

تطور الإيرادات الضريبية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة %	معدل النمو %
2004	109.87	-	22703.95	0.483	-
2005	336.46	111.91	27469.93	1.22	92.65
2006	400.83	17.50	33257.99	1.20	1.65 ـ
2007	969.48	88.32	43381.88	2.23	61.96
2008	819.48	16.80 ـ	67033.28	1.22	60.31 ـ
2009	2821.32	123.62	46737.33	6.03	159.78
2010	1292.10	78.08 ـ	59172.19	2.18	101.74 ـ
2011	1491.29	14.33	86947.39	1.71	24.28 ـ
2012	2135.73	35.91	97175.36	2.19	24.74
2013	2335.11	8.92	92402.65	2.52	16.03
2014	1552.82	0.40 ـ	86809.41	1.78	0.34 ـ
2015	1068.12	0.37 ـ	44927.32	2.37	0.28
2016	3028.93	1.04	42673.93	7.09	1.09

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

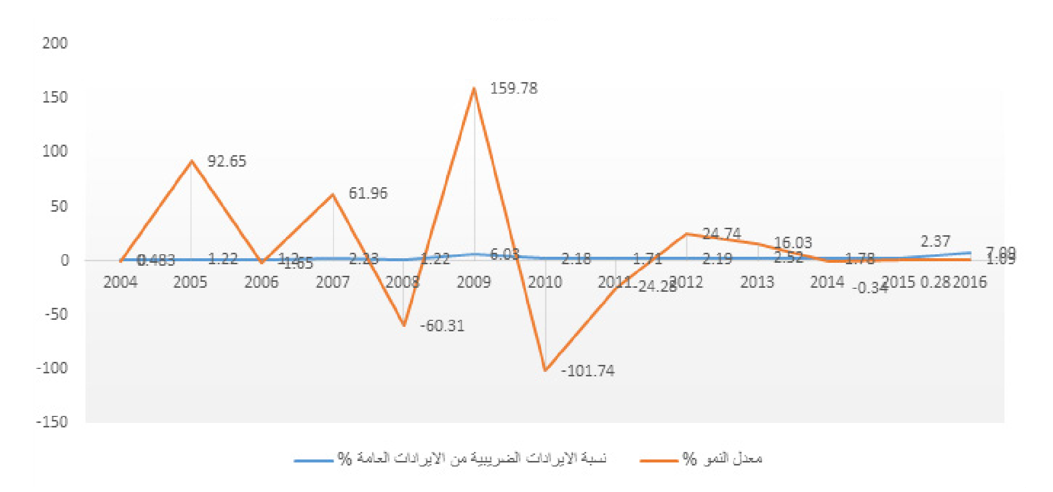
يتضح من الجدول أعلاه، ارتفاع الإيرادات الضريبية عام 2005 إلى (336.46) عما كانت عليه عام 2004 (109.87) بمعدل نمو سنوي بلغ (111.91%)، في حين ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة من (0.483%) عام 2004 إلى (1.22%)عام 2005 بمعدل نمو بلغ (92.65%) وسبب ذلك هو ارتفاع الإيرادات الضريبية بمعدل أو بمقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة، واستمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات الضريبية بمعدلات نمو موجبة حتى عام 2008 حيث انخفضت قيمة الضرائب إلى (819.48) بعد ما كانت عام 2007 (969.48) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (16.80% ـ)، إلا أنه في عام 2009 قد حققت اعلى مستوى ضريبي حيث وصلت إلى (2821.32)، وإن سبب هذا الارتفاع في الضرائب هو انخفاض أسعار النفط الخام وبالتالي الإيرادات النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية وقد

تم تعويض قسم من هذا الانخفاض من خلال رفع الضرائب، وقد بلغ معدل النمو السنوي عام 2009، أما في عام 2010 فقد انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (1292.10) بمعدل نمو سالب بلغ (78.08% ـ) بسبب عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013 التي بلغ فيها معدل الضرائب (2335.11) وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.92%)، في حين انخفضت الإيرادات الضريبية في عام 2014 و2015 التي وصلت إلى (1068.12) بمعدل نمو سالب بلغ (ـ 0.37%)، وارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى (2.37%) عنه في عام 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (0.28%) عام 2015، في حين بلغت الإيرادات الضريبية في عام 2016 (**3028.93**) بمعدل نمو موجب بلغ (1.04) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (7.09%).

شكل (3)

نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ومعدل نموها في العراق

للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (6)

ثالثاً ـ الإيرادات الأخرى

تشمل الإيرادات الأخرى جميع مصادر الإيرادات العامة غير الإيرادات النفطية والضريبية وهي (الرسوم، وإيرادات أملاك الدولة، وخدمات الدوائر، والمنح، والمساهمات الاجتماعية، وإيرادات أرباح القطاع الاشتراكي، والإيرادات الرأسمالية وغيرها)[1]، ويمكن توضيح تطور هذه الإيرادات في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

(1) محمد طاقة ـ هدى العزاوي، مصدر سابق، ص203.

جدول (7)

تطور الإيرادات الأخرى في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	الإيرادات الأخرى	معدل النمو %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة %	معدل النمو %
2004	162.55	-	22703.95	0.715	-
2005	334.20	72.07	27469.93	1.21	52.60
2006	1078.72	117.17	33257.99	3.24	98.49
2007	1410.62	26.82	43381.88	3.25	0.308
2008	2791.50	68.25	67033.28	4.16	24.68
2009	1453.90	ـ 65.23	46737.33	3.11	ـ 29.08
2010	4259.37	107.48	59172.19	7.19	83.80
2011	775.35	ـ 170.35	86947.39	0.891	ـ 208.81
2012	4750.77	181.27	97175.36	4.88	170.05
2013	4275.48	ـ 10.45	92402.65	4.62	ـ 5.47
2014	1166.44	ـ 1.29	86809.41	1.34	ـ 1.23
2015	735.43	ـ 0.46	44927.32	1.63	0.25
2016	1464.24	0.689	42673.93	3.43	0.742

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

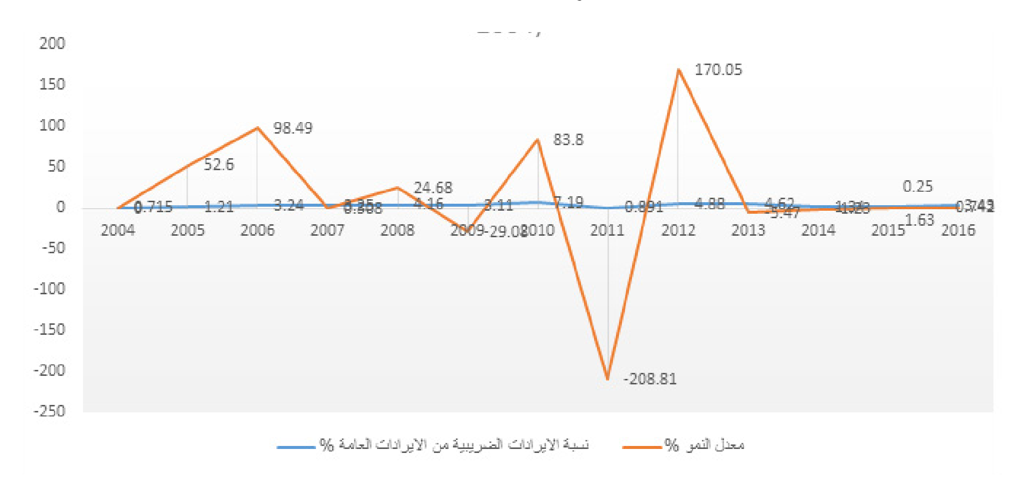
يتضح من الجدول أعلاه، ارتفاع الإيرادات الأخرى في عام 2005 إلى (334.20) عما كانت عليه عام 2004 (162.55) بمعدل نمو سنوي بلغ (72.07%)، في حين ارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة من (0.715%) عام 2004 إلى (1.21%) عام 2005 بمعدل نمو بلغ (52.60%)، وسبب ذلك هو ارتفاع الإيرادات الأخرى بمعدل أو بمقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة واستمرت هذه الارتفاعات في الإيرادات الأخرى من الموازنة العامة بمعدلات نمو موجبة حتى عام 2009 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات الأخرى إلى (1453.90) عما كان عليه في عام 2008 حيث بلغ (2791.50) وبمعدل نمو سالب بلغ (65.23%)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة إلى (3.11%) عما كانت عليه في عام 2008 حيث بلغت (4.16%)، أما

في عام 2010 فقد عادت الإيرادات الأخرى إلى الارتفاع إلى (4259.37)، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات الأخرى إلى (4275.48) عنه في عام 2012 الذي بلغ (4750.77) بمعدل نمو سالب بلغ (10.45% ـ)، في حين انخفضت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة إلى (4.62%) عما كانت عليه عام 2012 حيث بلغت (4.88%)، في حين انخفضت الإيرادات الأخرى في عامي 2014 و2015 التي وصلت إلى (735.43%) بمعدل نمو سالب بلغ (0.46% ـ)، وارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة إلى (1.63%) عما كانت عليه عام 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (0.25%) عام 2015، في حين بلغت الإيرادات الأخرى في عام 2016 (1464.24) مليار دولار بمعدل نمو بلغ (0.689) وبنسبة من الإيرادات العامة بلغت (3.43%).

شكل (4)

نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة ومعدل نموها في العراق

للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (7)

المطلب الثاني ـ النفقات العامة

إن ما يميز الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 هو ارتفاع نسبة المخصص منها للنفقات التشغيلية مع قلة التخصيصات للنفقات الاستثمارية ونتيجة لضعف المستوى الإنتاجي في معظم القطاعات الاقتصادية في تلبية احتياجات الجانب الاستهلاكي، فإن زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي سيتجه نحو الاستيراد من الخارج لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي،

وهذا من شأنه أن يساهم في تقليل أو شحة الموجودات من العملات الصعبة وبذلك إحداث عجز دائم في ميزان المدفوعات وقد أخفقت الموازنة العامة وعبر سياستها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي واتجهت نحو الإنفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي مع استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وبذا اتجه الميل نحو الاستهلاك مع الخسارة في الميل نحو الاستثمار وانخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري[1].

ويمكن توضيح تطور النفقات العامة في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

جدول (8)

تطور النفقات العامة في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	النفقات العامة	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي %	معدل النمو %
2004	22104.26	-	36637.99	60.33	-
2005	17917.91	ـ 20.99	49954.48	35.86	ـ 52.02
2006	25814.77	36.51	64805.42	39.83	10.49
2007	30806.02	17.67	87968.28	35.01	ـ 12.89
2008	49379.36	47.18	130528.72	37.83	7.74
2009	44472.94	ـ 10.46	110526.38	40.23	6.15
2010	59135.07	28.49	136648.03	43.27	7.28
2011	65850.89	10.75	181711.62	36.23	ـ 17.75
2012	85271.35	25.84	204304.67	41.73	14.13
2013	86747.58	1.71	217041.89	39.96	ـ 4.33
2014	22089.209	ـ 1.36	260610.4	8.47	ـ 1.55
2015	39506.44	0.58	238826.14	16.54	0.66
2016	52601.90	0.29	154117.64	34.13	0.73

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

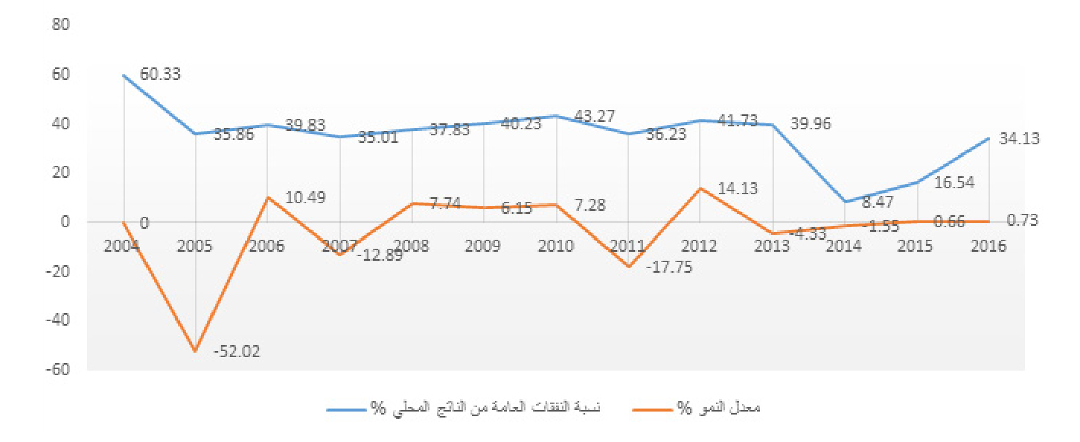
(1) حيدر كاظم مهدي، مصدر سابق، ص114.

يتضح من الجدول أعلاه، انخفاض النفقات العامة عام 2005 إلى (17917.91) عنه في عام 2004 (22104.26) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (20.99% ـ)، في حين انخفضت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من (60.33%) عام 2004 إلى (35.86%) عام 2005 بمعدل نمو سالب بلغ (52.02% -) وسبب ذلك هو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات العامة، وفي عام 2006 ارتفعت النفقات العامة إلى (25814.77) بمعدل نمو بلغ (36.51%)، وتعود هذه الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة الإنفاق العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني فضلاً عن التعديلات في سلم رواتب الموظفين، أي أن سبب هذه الزيادة هو زيادة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية في تلك الفترة، في حين ارتفعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (39.83%) واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات العامة بمعدلات نمو موجبة وبالأخص عام 2008 الذي حقق (49379.36) حتى عام 2009 الذي حقق انخفاضاً في النفقات العامة إلى (44472.94) عنه في عام 2008 بمعدل نمو سالب بلغ (10.46% ـ)، في حين ارتفعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (40.23%) عما كانت عليه في عام 2008 حيث بلغت (37.83%) وكان سبب هذا الانخفاض، السياسات الانكماشية التي قامت بها الحكومة بسبب الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة، أما في عام 2010 فقد عادت النفقات العامة إلى الارتفاع إلى (59135.07) بمعدل نمو (28.49%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (43.27%) عما كانت عليه في عام 2009 واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013، في حين انخفضت النفقات العامة عام 2014 فوصلت إلى (22089.20) بمعدل نمو سالب بلغ (1.36% ـ)، ثم بعد ذلك ارتفعت عام 2015 إلى (39506.44) عما كانت عليه عام 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (0.58%) عام 2015، في حين انخفضت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 عما كانت عليه عام 2013 إلى (8.47%) بمعدل نمو سالب بلغ (1.55 ـ %)، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2015 إذ بلغت (16.54%) بمعدل نمو موجب بلغ (0.66%)، في حين بلغت النفقات العامة في عام 2016 (52601.90) وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (34.13) وبمعدل نمو موجب بلغ 0.73%.

شكل (5)

نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي ومعدل نموها في العراق

للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (8)

تتكون النفقات العامة من قناتين هما: (النفقات الجارية، والنفقات الاستثمارية)، وهذه تسمى بهيكل النفقات العامة، فكل قناة تختلف أهميتها النسبية للاقتصاد، وفي العراق كما ذكرنا سابقاً ترتفع نسبة النفقات التشغيلية أو الجارية مع قلة النفقات الاستثمارية ويمكن توضيح هيكل النفقات العامة في العراق من خلال ما يلي:

أولاً ـ النفقات الجارية

وهي النفقات التي يتم إعدادها لأغراض تمويل الإنفاق الجاري الحكومي وتستهدف تقديم الخدمات المتنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي كخدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والرئاسات الثلاث في الدولة والخدمات الثقافية والاجتماعية وخدمات المرافق العامة وما ينفق في مجالات الأبحاث العلمية، حيث تمثل هذه النفقات بمجموعها استهلاكاً للسلع والخدمات، أي ما يسمى (بالاستهلاك الحكومي)[1]. ويمكن توضيح تطور النفقات الجارية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

(1) هناء علي حسين القريشي، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد 93، 2012، ص402.

جدول (9)

تطور النفقات الجارية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	النفقات الجارية	معدل النمو %	النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة %	معدل النمو %
2004	20029.42	-	22104.26	90.61	-
2005	14811.92	30.17 ـ	17917.91	82.66	9.182 ـ
2006	22223.05	40.56	25814.77	86.08	4.05
2007	24710.48	10.60	30806.02	80.21	7.06 ـ
2008	39503.49	46.91	49379.36	80.00	0.262 ـ
2009	35578.35	10.46 ـ	44472.94	79.99	0.012 ـ
2010	45534.00	24.67	59135.07	80.43	0.548
2011	46836.95	2.82	58227.42	71.12	12.30 ـ
2012	61467.15	27.18	85271.35	72.08	1.3
2013	58625.00	4.73 ـ	86747.58	67.58	6.44 ـ
2014	14799.77	1.37 ـ	22089.20	67.00	0.008 ـ
2015	27654.51	0.62	39506.44	70.00	0.04
2016	40136.02	0.38	52601.90	76.3	0.09

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

ـ وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية للسنوات (2005 ـ 2010).

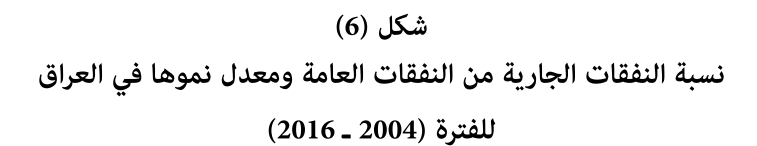
ـ التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2011، 2012، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه، انخفاض النفقات الجارية في عام 2005 إلى (14811.92) عما كانت عليه عام 2004 أي (20029.42) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (30.17% ـ) وسبب ذلك هو انخفاض النفقات العامة، في حين انخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة من (90.61%) عام 2004 إلى (82.66%) عام 2005 بمعدل نمو سالب

بلغ (9.182% ـ)، وسبب ذلك هو ارتفاع النفقات العامة بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات الجارية.

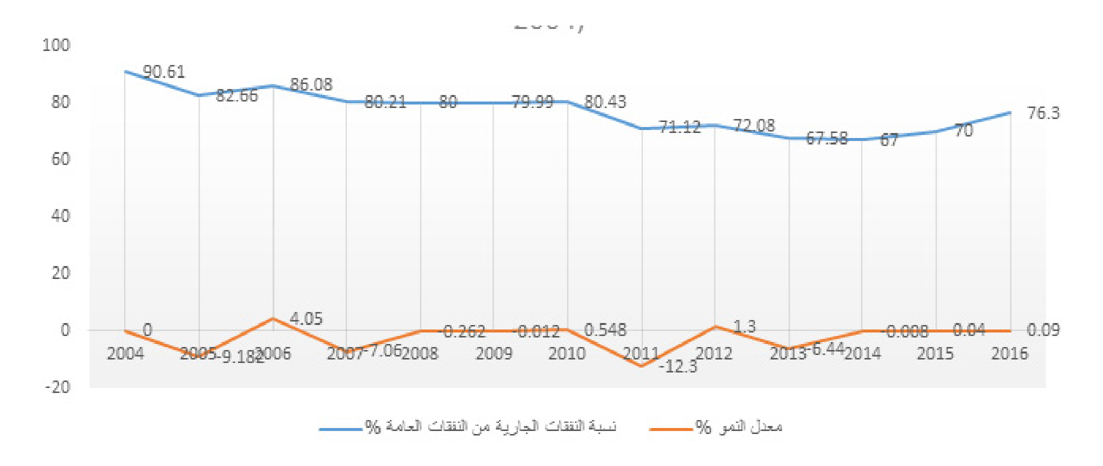
وفي عام 2006 ارتفعت النفقات الجارية إلى (22223.05) بمعدل نمو بلغ (40.56%) وتعود هذه الزيادة في النفقات الجارية إلى زيادة الإنفاق العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني، فضلاً عن التعديلات في سلم رواتب الموظفين كما ذكرنا سابقاً، في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (86.08%) واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات الجارية بمعدلات نمو موجبة وبالأخص عام 2008 الذي حقق (39503.49) بمعدل نمو بلغ (46.91%) وبنسبة (80%) من النفقات العامة، وإن سبب انخفاض هذه النسبة هو زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في النفقات الجارية لا سيما الرواتب والأجور، وقد شهد عام 2009 انخفاضاً في النفقات الجارية إلى (35578.35) عنها في عام 2008 بمعدل نمو سالب بلغ (10.46% ـ)، في حين انخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (79.99%) عما هي عليه في عام 2008، أما في عام 2010 فقد عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع إلى (45534) بمعدل نمو بلغ (24.67%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (80.43%) عما كانت عليه في عام 2009، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013 الذي سجل انخفاضاً في النفقات الجارية إلى (58625) عما كانت عليه عام 2012 حيث بلغت (61467.15) وبمعدل نمو سالب بلغ (4.73 ـ)، في حين انخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة إلى (67.58%) عما كانت عليه عام 2012 حيث بلغت (72.08%) وبمعدل نمو سالب بلغ (6.44% ـ)، في حين انخفضت النفقات الجارية عام 2014 إلى (14799.77) بمعدل نمو سالب بلغ (1.37% ـ) ثم بعد ذلك ارتفعت عام 2015 إلى (27654.51) عنها عام 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (0.62%)، في حين انخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة في عام 2014 إلى (67.00%) بمعدل نمو سالب بلغ (ـ 0.008%) ومن ثم ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة عام 2015 عنها في عام 2014 حيث وصلت إلى (70.00%) بمعدل نمو موجب بلغ (0.04%)، في حين بلغت النفقات الجارية في عام 2016 (40136.02) بمعدل نمو موجب بلغ (0.38%) وبنسبة من النفقات العامة بلغت (76.3%).



شكل (6)

نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة ومعدل نموها في العراق

للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (9)

ثانياً ـ النفقات الاستثمارية

وهي النفقات التي تعبر عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل بشكل رئيس التخصيصات التي تعتمد تغطية الإنفاق الرأسمالي وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الجارية إلا من خلال الحجم وطبيعة المشروعات التي تحتويها، وفي ما يتعلق بتوزيع التخصيصات المعتمدة للموازنة الاستثمارية[1].

ويمكن توضيح تطور النفقات الاستثمارية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول الآتي:

(1) هناء علي حسين القريشي، مصدر سابق، ص402.

جدول (10)

تطور النفقات الاستثمارية في العراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	النفقات العامة	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة %	معدل النمو %
2004	2074.83	-	22104.26	9.38	-
2005	3105.99	40.34	17917.91	17.33	61.38
2006	4086.56	27.43	25814.77	15.83	9.05 ـ
2007	6095.53	39.98	30806.02	19.78	22.27
2008	9875.87	48.25	49379.36	19.99	1.05
2009	8894.58	10.46 ـ	44472.94	19.99	0
2010	13601.06	42.47	59135.07	22.99	13.98
2011	11390.46	17.73 ـ	58227.42	19.56	16.15 ـ
2012	23804.54	73.71	85271.35	27.91	35.54
2013	28122.56	16.66	86747.58	32.41	14.94
2014	7289.43	1.35 ـ	22089.20	32.99	0.34
2015	11851.93	0.48	39506.44	29.99	0.09 ـ
2016	12465.88	0.05	52601.90	23.69	1.56 ـ

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية للسنوات (2005 ـ 2010).

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

ـ التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2011، 2012، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

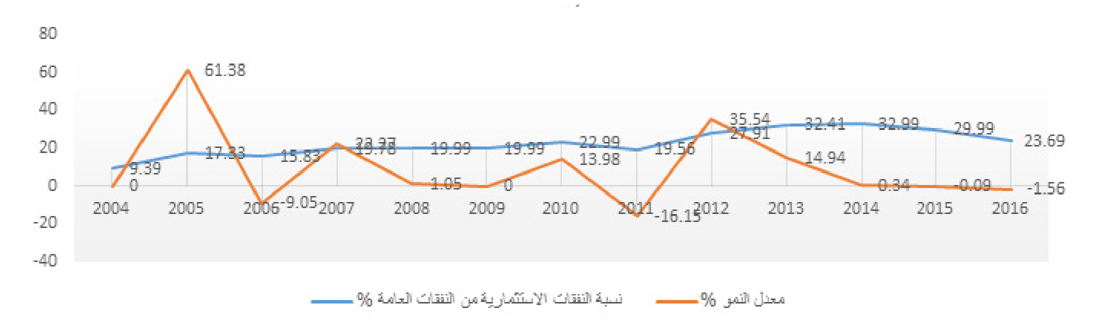
ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه، ارتفاع النفقات الاستثمارية عام 2005 إلى (3105.99) عما كانت عليه في عام 2004 (2074.83) بمعدل نمو سنوي بلغ (40.34%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة من (9.38%) عام 2004 إلى (17.33%) عام 2005 بمعدل نمو بلغ (61.38%) وسبب ذلك هو ارتفاع النفقات الاستثمارية بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات العامة، وفي عام 2006 ارتفعت النفقات الاستثمارية إلى (4086.56) بمعدل نمو بلغ

(27.43%)، واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات الجارية بمعدلات نمو موجبة حتى عام 2009 الذي سجل انخفاضاً في النفقات الاستثمارية إلى (8894.58) عنها في عام 2008 حيث سجلت (9875.87) بمعدل نمو سالب بلغ (10.46% ـ)، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (79.99%) وهي النسبة نفسها عام 2008، أي بمعدل نمو صفر، وإن سبب هذا الانخفاض في النفقات الاستثمارية يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفته من انخفاض في حصيلة النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية. أما في عام 2010 فقد عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع إلى (13601.06) بمعدل نمو بلغ (42.47%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (22.99%) عما كانت عليه في عام 2009 واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام 2013، في حين انخفضت النفقات الجارية عام 2014 إلى (7289.43) بمعدل نمو سالب بلغ (1.35% ـ)، ثم بعد ذلك ارتفعت عام 2015 إلى (11851.93) عما كانت عليه في عام 2014 بمعدل نمو موجب بلغ (0.48%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة في عام 2014 إلى (32.99%) بمعدل نمو موجب بلغ (0.34%)، ومن ثم انخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة عام 2015 عما كانت عليه في عام 2014 حيث وصلت إلى (29.99%) بمعدل نمو سالب بلغ (ـ 0.09%)، في حين بلغت النفقات الاستثمارية في عام 2016 (12465.88) بمعدل نمو موجب بلغ (0.05%) وبنسبة من النفقات العامة بلغت (23.69%).

شكل (7)

نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة ومعدل نموها في العراق للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (10)

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة في العراق وأسبابه

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد إذ إنها توضح نتيجة المركز المالي في داخل البلد من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة، لذا من الضروري توضيح ما إذا كان هنالك عجز أو فائض في موازنات العراق وتوضيح مسبباتها.

أولاً ـ عجز الموازنة العامة في العراق[1]

يعد عجز الموازنة العامة حالة طبيعية وشائعة في معظم دول العالم حتى المتقدمة منها فالعجز لا يعني فقراً في الأموال الموضوعة وإنما يعني أن ما تخطط الحكومة لإنفاقه يفوق إيراداتها لتلك السنة إلا أن العراق لم يتعرض لمشكلة تجاوز التخصيصات المالية باستثناء الفترة (2014 ـ 2015) بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي وصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، بعد ما كان 108 دولار تقريباً وهذا ما أدى إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة العراقية وحدوث مشكلة في التخصيصات المالية مما انعكس في حصول الركود في الاقتصاد العراقي، أما قبل هذا الانخفاض وفي السنوات السابقة فقد كان العراق ولا يزال يعاني من تراجع قدرته على تنفيذ التخصيصات في الموازنة العامة أي أنه في السنوات السابقة، كان العراق لديه فوائض مالية ولكن يعاني من التراجع في قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة[2]، أي عند إقرار الموازنة العامة للعراق في كل سنة يكون فيها عجز نظراً لتزايد النفقات على الإيرادات العامة إلا أنه في الواقع العملي وعند تنفيذ الموازنة العامة نلاحظ أن النفقات العامة تكون أقل من الإيرادات العامة وذلك بسبب ضعف قدرة التخصيصات المالية.

---

(1) يقصد بعجز الموازنة العامة، تزايد النفقات العامة على الإيرادات العامة، أو هي انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات مما يدفع إلى اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي الجديد لتغطية الزيادة في الإنفاق، ومن المعروف أن هنالك نوعين من عجز الموازنة، الأول: العجز الحسابي الذي يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها، والثاني: العجز الاقتصادي الذي يمثل الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض أن تتضمنها الموازنة العامة وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقيق مترجمة بتخصيصات الموازنة، ومن الطبيعي أن يكون هنالك وباستمرار عجز اقتصادي لأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض تحقيقها تكون دائماً أكبر من الممكنة التحقيق بحكم محدودية الموارد أو الإيرادات العامة. ينظر إلى: هناء علي حسين القريشي، مصدر سابق، ص398.

(2) إنعام مزيد، إصلاح الموازنة العامة العراقية طريقنا المستقبلي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة واسط، العدد 9، 2013، ص27.

لذا يمكن توضيح حالة العجز والفائض في الموازنة العامة العراقية للفترة (2004 ـ 2016) من خلال الجدول التالي:

جدول (11)

الفائض والعجز في الموازنة العامة للعراق للفترة (2004 ـ 2016) مليون دولار

السنة	الفائض أو العجز	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي %	معدل النمو %
2004	599.69	-	36637.99	1.63	-
2005	9552.02	276.80	49954.48	19.12	246.21
2006	7443.22	ـ 42.94	64805.42	11.48	ـ 51.01
2007	12575.86	52.44	87968.28	14.29	21.89
2008	17653.92	33.91	130528.72	13.52	ـ 5.53
2009	2264.39	ـ 205.36	110526.38	2.04	ـ 189.12
2010	37.12	ـ 411.09	136648.03	0.027	ـ 432.48
2011	21096.5	634.27	181711.62	11.60	606.29
2012	11904.01	ـ 57.22	204304.67	5.82	ـ 68.97
2013	5655.07	ـ 74.43	217041.89	2.60	ـ 80.57
2014	64720.201	2.43	260610.4	24.83	2.25
2015	5420.88	ـ 2.47	238826.14	2.26	ـ 2.25
2016	ـ 9927.97	0.61	154117.64	6.44	1.05

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

ـ وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية للسنوات (2005 ـ 2010).

ـ وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم توحيد الحسابات.

ـ التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2011، 2012، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

ـ النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006، 2010، 2013، 2014)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه، خلال الفترة الزمنية من عام 2004 إلى عام 2015 أن العراق قد حقق فائضاً في موازنته العامة إلا أن هنالك تفاوتاً في هذه الفوائض بين سنة وأخرى؛

حيث إنه بعد عام 2003 وبعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق شهدت العوائد النفطية زيادة ملحوظة كما تم توضيحه سابقاً، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيس، وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة، مما أدى إلى تحقيق فوائض في الموازنة العامة إذ ارتفع الفائض في عام 2005 (9552.02) قياساً بما كان عليه عام 2004 الذي بلغ (599.69) وبمعدل نمو بلغ (276.80%)، في حين ارتفعت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي (19.12%) قياساً بما كانت عليه في عام 2004 الذي بلغ (1.63%) وبمعدل نمو بلغ (246.21%) وقد انخفض فائض الموازنة العامة في عام 2006 إلى (7443.22) قياساً بعام 2005 وبمعدل نمو سالب بلغ (24.94% ـ)، في حين انخفضت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي إلى (11.48%) قياساً بعام 2005 وبمعدل نمو سالب بلغ (51.01% ـ).

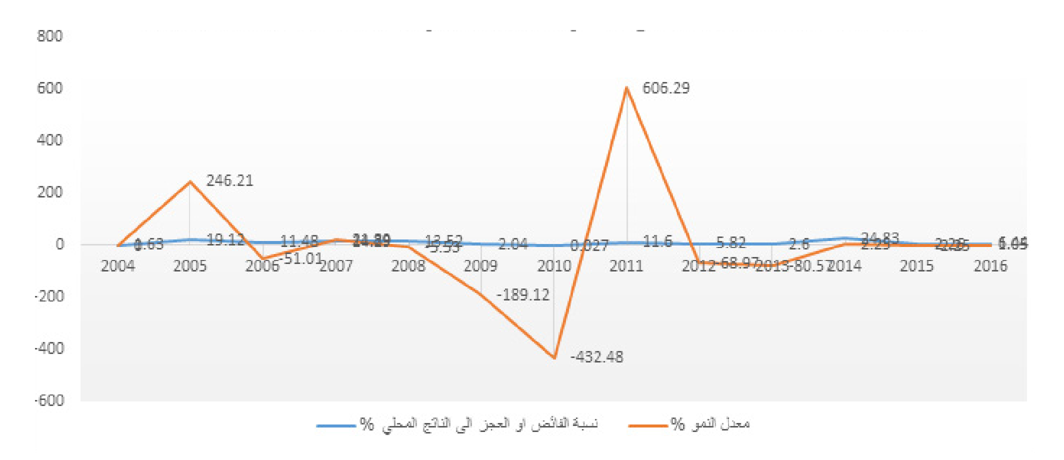
أما في عامي 2007 و2008 فقد حقق العراق فائضاً في موازنته العامة وصل إلى (1257.86) عام 2007 و(17653.92) عام 2008 وبمعدل نمو بلغ (52.44%) عام 2007 و(33.91%) عام 2008، وقد بلغت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي (14.29%) عام 2007 و(13.52%) عام 2008 وإن سبب هذا الفائض هو زيادة أسعار النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية كما ذكرنا سابقاً، وقد انخفضت نسبة الفائض عام 2009 إلى (2264.39) بمعدل نمو سنوي بلغ (205.36% ـ) في حين انخفضت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.04%)، ثم بعد ذلك انخفض الفائض في عام 2010 إلى (37.12) ثم بعد ذلك ارتفع في عام 2011 إلى (21096.5) بمعدل نمو بلغ (634.27%)، في حين ارتفعت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي إلى (634.27%) قياساً بما كانت عليه عام 2010 حيث بلغت (411.09% ـ)، ثم انخفض بعد ذلك في عام 2012 حتى عام 2013 الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً إلى (5655) قياساً بعام 2012 الذي بلغ (11904.01) وبمعدل نمو سالب بلغ (74.43% -)، في حين انخفضت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.60%) قياساً بعام 2012 الذي بلغت فيه (5.82%) وفي عام 2014 ارتفع الفائض إلى (64720.201) بمعدل نمو موجب بلغ (2.43%) وارتفعت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي قياساً بعام 2013 حيث بلغت (24.83%) بمعدل نمو موجب (2.25%).

أما في عام 2015 فقد انخفض الفائض إلى (5420.88) قياساً بعام 2014 بمعدل نمو سالب (%2.47 -)، مما أدى إلى انخفاض نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى (%2.26) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.25 ـ %) وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة، في حين بلغ الفائض أو العجز في عام 2016 (9927.97 ـ) بمعدل نمو بلغ (0.61) وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (6.44).

شكل (8)

نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي ومعدل نموه في العراق

للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (11)

ثانياً ـ أسباب عجز الموازنة العامة في العراق

لولا ضعف قدرة التخصيصات المالية للعراق ولو صرفت خطة الموازنة العامة بكاملها خلال السنة المالية لتعرض العراق إلى حصول عجز في موازنته بعد عام 2003، وإن أسباب هذا العجز يرجع إلى عوامل عديدة سنوضحها بإيجاز من خلال ما يلي:

1 ـ الزيادة في النفقات العامة

إن اختلال هيكلية الإنفاق العام وزيادة حجم الإنفاق التشغيلي (الجاري) من الأسباب الرئيسة لعجز الموازنة العامة في العراق، حيث يستحوذ الإنفاق التشغيلي على نسبة كبيرة من الإنفاق العام حيث بلغت ما بين (68 ـ 85 %) للفترة بين (2003 ـ 2012)، في حين استحوذ الإنفاق الاستثماري للمدة ذاتها ما بين (15 ـ 31.8 %) وإن ارتفاع النفقات التشغيلية وضعف النفقات الاستثمارية يعكس سياسة استهلاكية تبذيرية[1]، ويمكن توضيح ارتفاع النفقات التشغيلية من خلال توضيح هيكلية النفقات التشغيلية، لذا تتوزع نسبة النفقات التشغيلية على ما يأتي[2]:

أ ـ **الرواتب والأجور والمخصصات:** تحتل هذه الفقرة النسبة الأعلى من النفقات التشغيلية، حيث تتراوح نسبتها بين (38 ـ 40 %) من إجمالي نفقات الموازنة العامة فضلاً عن ذلك فإنّ الرواتب والمخصصات العالية التي تصرف لأعضاء مجلس النواب والرئاسات الثلاث تفوق ما يصرف في الكثير من دول العالم، وهذا الإنفاق التشغيلي الضخم على الرئاسات الثلاث لا يمثل زيادة في الثروة القومية للاقتصاد المحلي لأنه يمثل ثقلاً مالياً على الاقتصاد العراقي والموازنات العامة في الأمدين القصير والطويل جرّاء دفع رواتب لكوادر تعمل في دوائر خطط لها العمل بأسلوب الخسارة الاقتصادية.

ب ـ **السلع والخدمات:** تتراوح نسبتها **بين** (17 ـ 19 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: نفقات المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات.

ت ـ **المصروفات الأخرى:** تتراوح نسبتها بين (10 ـ 11 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: احتياطي الطوارئ ومبالغ تسوية الديون والتعويضات المختلفة.

ث ـ **الرواتب التقاعدية:** تتراوح نسبتها بين (9 ـ 10 %) من إجمالي النفقات العامة وإن سبب ارتفاع نسبتها هو الرواتب التقاعدية الممنوحة لأعضاء مجلس النواب حيث إنه في كل دورة انتخابية مدتها 4 سنوات فقط يتقاضى النائب راتباً تقاعدياً بنسبة 80% من الراتب الذي كان يتقاضاه.

---

(1) سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003 ـ 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد الثامن عشر، العدد 68، ص305.

(2) هناء علي حسين القريشي، مصدر سابق، ص ص305 ـ 306.

ج ـ **منافع اجتماعية:** تتراوح نسبتها بين (7 ـ 10 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل، تخصيصات البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية ونفقات الإغاثة والمعونة للمهجرين وبدلات العسكريين.

ح ـ **المنح:** تتراوح نسبتها بين (4 ـ 5 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: تخصيصات الالتزامات الخارجية العربية والدولية، والمنح المقدمة للمؤسسات الخدمية والثقافية والإعلامية والجمعيات الإنسانية.

خ ـ **الإعانات:** تتراوح نسبتها بين (2 ـ 6 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: تخصيصات الدعم المقدم للشركات العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وبقية شركات القطاع العام.

ع ـ **الموجودات غير المالية:** تتراوح نسبتها بين (2 ـ 4 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: نفقات شراء الأصول الرأسمالية المعتادة والضرورية لسير عمل وزارة أو إدارة ما، وما يترتب على ذلك من زيادة النفقات الحكومية على المباني الحكومية الفاخرة من سيارات ومكاتب وغيرها.

غ ـ **الفوائد:** تتراوح نسبتها بين (1 ـ 3 %) من إجمالي النفقات العامة وتشمل: الفوائد المستحقة عن الدين العام وفوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية.

2 ـ ضآلة تمويل الإيرادات العامة

تتصف الإيرادات العامة في العراق بضآلة تمويلها وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب منها: عدم تنوع مصادر الإيرادات للموازنة العامة في العراق، إذ تعتمد بنسبة كبيرة على النفط الخام ووصلت إلى 94.51% عام 2007 وانخفضت هذه النسبة إلى 87% عام 2015 وإن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية 13% وهي نسبة متدنية[1] وقد انخفضت نسبة مساهمة النفط الخام في الموازنة العامة إلى 90.85% عام 2009 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، لذا لا يمكن قبول عملية إعداد الموازنة العامة ومناقشتها وإقرارها إلا كدالة لحصيلة صادرات العراق من النفط الخام ففي كل مرة ترتفع أو تنخفض وفقاً لأسعار النفط في السوق العالمية، وإن الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة نتيجة لعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة وإن استمرار هذا الوضع معناه

(1) سالم عبد الحسين سالم، مصدر سابق، ص114.

استمرار العجز في الموازنة العامة[1].

أما السبب الآخر لضآلة تمويل الإيرادات العامة فهو انخفاض معدل الضرائب والرسوم في تكوين الإيرادات العامة، إذ تكون منخفضة إلى حدود متدنية جداً وهذه مفارقة كبيرة تدل على إهمال هذه المصادر والتي تعد من المصادر المهمة لتمويل النفقات العامة وإن ضآلة هذه المصادر يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للعراق[2].

ويمكن توضيح مصادر الإيرادات الضريبية في العراق للفترة (2008 ـ 2012) من خلال الجدول الآتي:

جدول (12)

الإيرادات الضريبية في العراق للفترة (2008 ـ 2012) مليون دينار

مصادر إيرادات الضرائب	2008	2009	2010	2011	2012
رسم إعادة الإعمار	403.87	508	508	1316	965
ضريبة دخل الفرد	193	290	200	202.7	464
ضريبة دخل الشركات	270	390	200	250	3304.6
ضريبة دخل الموظفين	96	290	200	200	116.6
ضرائب المكس	60	500	60	300	330
الضرائب والرسوم الأخرى	5385.887	1509.822	2011.2	3974.2	2740.7
مجموع الإيرادات الضريبية	6308.75	3487.82	3179.2	6242.9	7920.9

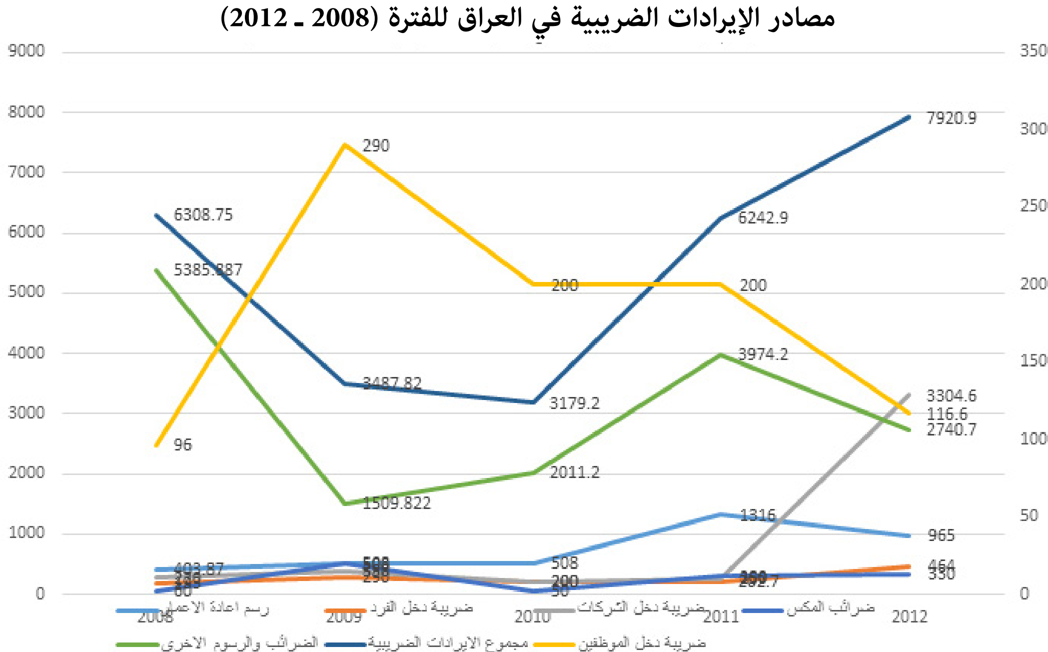
المصدر: حيدر كاظم مهدي، الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية، المجلد الخامس، العدد1، 2015، ص117.

(1) لؤي طه ملا حويش ـ علي كريم العمار، الخروقات في الموازنة والتخصيصات الدستورية (بحث تحليلي في الموازنة الاتحادية في العراق)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد29، 2012، ص12.

(2) نجم عبد عليوي، مصدر سابق، ص9.

شكل (9)

مصادر الإيرادات الضريبية في العراق للفترة (2008 ـ 2012)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (12)

يتضح من الجدول (12)، ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة حيث تراوحت نسبتها بين (5 ـ 12 %) من مصادر تمويل الموازنة العامة للعراق وهذا يرجع إلى تخلف الجهاز الضريبي وتفشي حالات التهرب الضريبي وغيرها.

3 ـ الفساد الإداري والمالي

تفاقم الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 ضمن موجتين الأولى:

بدأت بتسلم سلطة التحالف المؤقتة (CPA) إدارة البلاد بعد عام 2003 مباشرةً وقد ظهر هذا الفساد في ظل فترة مجلس الحكم المؤقت والوزارات التابعة له، حيث لم تحتفظ سلطة التحالف المؤقتة بسجلات أصولية كافية لإثبات مصروفات الموازنة العامة فبعد قيام مراقب الحسابات التابع لسلطة التحالف المؤقتة بفحص عينة من عشرة مصروفات خلال الفترة (2003 ـ 2004) تبين عدم احتواء أي من هذه المصروفات العشرة التي تراوحت قيمتها بين (120 ـ 900) مليون دولار على سجلات لخطط صرف الموازنة تدعم المبالغ التي جهزت

للوزارات، وقد تم تجهيز ستة من هذه المصروفات دون مذكرات تخصيص من جانب سلطة التحالف المؤقتة، في حين جهز اثنان من هذه المصروفات والتي تبلغ قيمتها 616 مليون دولار دون مستندات صرف[1].

أما موجة الفساد الثانية فقد بدأت برحيل سلطة التحالف المؤقتة وتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وهذه الموجة هي الأخطر في الفساد الإداري والمالي من حيث حجم المال العام الذي تعرض ولا يزال يتعرض بسببها إلى النهب[2]، فضلًا عن ذلك فقد أدى الفساد إلى هجرة الكفاءات والخبرات الوطنية بسبب تولي غير المؤهلين المناصب الحكومية المهمة (نتيجة المحاباة والمحسوبية والرشوة) ووفق أحد تقارير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في عام 2005 فإن عدداً من المسؤولين في مستويات مختلفة يمارسون النهب المنظم للدولة وثرواتها ليتكامل ذلك مع إقدام المحتلين على تبديد مليارات الدولارات من الأموال العراقية، وقد ضرب الفساد أكبر الميادين الاقتصادية في العراق وهو قطاع النفط حيث يقدر مجمل الخسائر التي تسبب فيها بنحو 18 مليار دولار في سنة 2005 وهو أحد واردات البلد الرئيسة لتمويل الموازنة العامة والذي ينعكس بشكل رئيس على زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، كذلك يمكن أن نلاحظ تأثير الفساد على موازنة عام 2007 حيث بلغ العجز حوالي 6 مليار دولار قبل التنفيذ ولم ينفذ منها سوى 10 % بحكم فقدان الأمن والاستقرار والفساد الإداري والمالي[3] وقد وصل حجم الموازنة العامة في عام 2008 إلى 48 مليار دولار واستمرت الزيادة في الموازنة العامة حتى عام 2013 حيث وصلت إلى 173 مليار دولار ولكن رغم هذا الحجم من الأموال إلا أنه لا توجد مؤشرات إيجابية في مجال الخدمات ولا المجالات الأخرى مثل تقليل البطالة القيام بالاستثمارات في المجالات التي تحقق منافع للمجتمع العراقي وتحسين القطاعات الاقتصادية وهذا يرجع بشكل رئيس إلى تفشي الفساد الإداري والمالي في العراق، لذا فإن هنالك انعكاسات كبيرة للفساد الإداري والمالي على الموازنة العامة للدولة فبوجود الفساد

---

(1) محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ط1، 2009، ص 364.

(2) المصدر نفسه، ص367.

(3) خديجة جمعة، الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، العدد73، 2008، ص ص13 ـ 14.

ستذهب الأموال إلى غير ما ينبغي تخصيصها له وتتعرض للتبذير ويزداد عجز الموازنة العامة وبذا لا تكون الموازنة أداة ناجحة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء ومن ثم تفقد فعاليتها والغرض الذي وضعت من أجله[1].

4 ـ تزايد الإنفاق العسكري

نظراً للظروف التي حلت بالعراق بعد عام 2003 وحل المؤسسات العسكرية والأمنية بات من الضروري بناء منظومة أمنية دفاعية ازدادت أهميتها بعد جلاء القوات الأجنبية عن العراق مهدت هذه الظروف لخلق مناخ يتزايد فيه حجم الإنفاق العسكري كقيمة مطلقة أو كنسبة من إجمالي النفقات العامة وأثر ذلك في قيمة عجز الموازنة العامة[2].

ويمكن توضيح نسب الإنفاق العسكري من خلال الجدول الآتي:

جدول (13)

نسب الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام والتشغيلي للفترة (2007 ـ 2012)

السنة	نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الإنفاق العسكري %	نسبة الرواتب والأجور إلى إجمالي النفقات التشغيلية الأمنية %
2007	17	99	73
2008	14	90	51
2009	16	90	69
2010	16	90	71
2011	15	90	70
2012	16	90	71

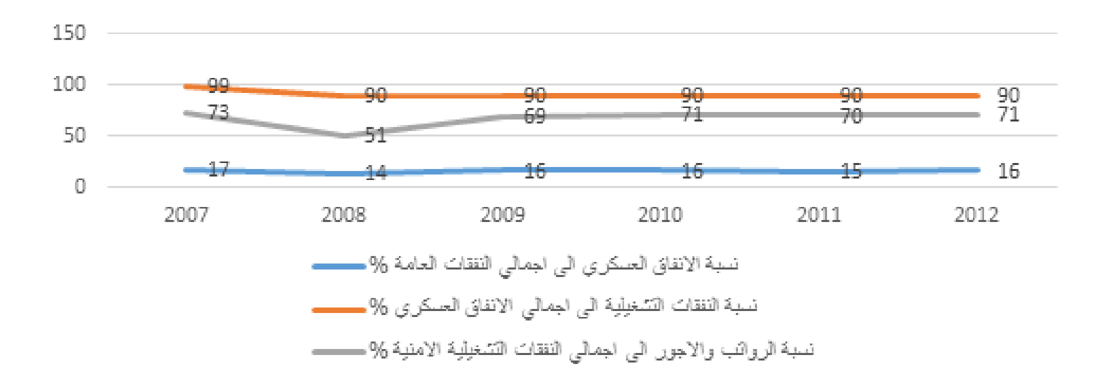
المصدر: سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003 ـ 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد الثامن عشر، العدد68، ص310.

(1) محمد فاضل نعمة الياسري ـ عبد الرضا حسن سعود، الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الموازنة العامة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، رئاسة جامعة كربلاء، المجلد السابع، العدد2، 2009، ص ص126 ـ 127.

(2) سالم عبد الحسين سالم، مصدر سابق، ص310.

شكل (10)

نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام والتشغيلي في العراق للفترة (2004 ـ 2016)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (13)

يتضح من الجدول أعلاه، استحواذ الإنفاق العسكري (النفقات الأمنية) للمدة (2007 ـ 2012) على 16% من إجمالي النفقات العامة عام 2012 ومع تزايد القيمة المطلقة للإنفاق العام نصل إلى نتيجة تشير إلى أن الإنفاق العسكري في تزايد مستمر وهو أحد الأعباء على الموازنة العامة ويعد أحد أسباب حصول العجز فيها حيث إن معظم النفقات العامة يذهب إلى النفقات الأمنية التشغيلية وتحديداً إلى فقرة الرواتب والأجور، ففي عام 2012 اتجه 71% من هذه النفقات إلى الرواتب والأجور في حين شكلت النفقات التشغيلية نسبة 90% من إجمالي النفقات الأمنية.

المبحث الثاني

آلية إعداد الموازنة العامة في العراق ومشكلاتها

المطلب الأول: إعداد وتحضير الموازنة العامة في العراق

يتم إعداد الموازنة العامة في العراق من جانب السلطة التنفيذية بحسب ما أكدت الدساتير المتعاقبة حيث تم الإقرار في دستور عام 2005 بأنه (يمارس مجلس الوزراء إعداد مشروع الموازنة والحساب الختامي) وتعد بالتعاون ما بين وزارة المالية (التي يقع على عاتقها تجميع مقترحات الإنفاق المقدرة في المرافق المختلفة وحصر الإيرادات وتقديرها على مستوى الدولة) ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (التي يقع على عاتقها تصميم لوائح وأهداف السياسة المالية لوحدات الإنفاق لغرض إعداد ميزانيتها وتقدير النفقات الاستثمارية)[1] لذا تمر مرحلة إعداد وتحضير الموازنة العامة في العراق بعدة مراحل تم تحديد البعض منها بموجب الدستور والمواد القانونية ويمكن توضيحها من خلال ما يلي[2]:

المرحلة الأولى: إصدار وزير المالية تقريراً حول إعداد الموازنة العامة خلال شهر أيار من كل سنة يحدد بموجبه أولويات السياسة المالية والحد المخطط لكلفة الإنفاق العام ويتم إصدار التقرير أعلاه بعد التشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي ويعتمد في إعداده على العديد من الدراسات المتعلقة بالحالة الاقتصادية للعراق لا سيما أسعار النفط الخام والقوى العاملة وغيرها، وهذا ما نصت عليه المواد (110) و(80) و(160) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

(1) إنعام مزيد، مصدر سابق، ص16.

(2) أديب قاسم شندي ـ بتول حسن ردرد الزبيدي، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 ـ 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة واسط، العدد15، 2014، ص ص5 ـ 6.

المرحلة الثانية: عند اكتمال المصادقة على تقرير الموازنة العامة وتحديد أهداف السياسة المالية وبحسب ما نصت المادة (3) من القسم (6) من قانون الإدارة المالية رقم (94) لسنة 2004 يقوم وزير المالية بالتشاور مع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي بتعميم لوائح داخلية بأهداف السياسة المالية لوحدات الإنفاق لغرض إعداد موازنتها خلال شهر حزيران، أي إصدار التعليمات الخاصة بالموازنة وترفق مع التعليمات استمارات يتم فيها توضيح التعليمات في صورة رقمية لتحديد المستوى الإجمالي للنفقات، وهذه التعليمات لا تحمل صفة الإلزام وإنما تخضع للصلاحيات التقديرية لكل هيئة أو وزارة في ضوء ما تسمح به إمكانياتها مثل بناء القدرات الذاتية للوزارات والدوائر والهيئات والشركات العامة لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وكذلك التقيد بالجدول الزمني لمناقشة الموازنات التقديرية وكيفية وضع التقديرات، حيث تملأ الاستمارات وتقدم للدراسات ذات الصلة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الموازنة الاستثمارية والإنفاق الجاري والاستثماري خلال شهر تموز ليتم تقديمه بعد ذلك إلى وزارة المالية ووزارة التخطيط، وبعد مناقشة التقديرات مع وزارة المالية يتم توحيدها خلال شهر أيلول لغرض المصادقة عليها.

المرحلة الثالثة: خلال شهر تشرين الأول وتشرين الثاني من كل سنة تتم إحالة مشروع الموازنة العامة إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، حيث تقوم اللجنة المالية والاقتصادية في المجلس بدراسة مشروع الموازنة وتحليله وتثبيت ملاحظات حول المشروع تتضمن التحليل المالي لمشروع الموازنة والتعديلات المقترحة حول المناقلات بين أبواب وفصول مشروع الموازنة ونقاط الضعف والمخالفات والتوصيات وتحدد المادتان (93) و(94) من النظام الداخلي لمجلس النواب اختصاص هاتين اللجنتين وعلاقتهما بالموازنة العامة، وتشير المادة (56) من الدستور العراقي لعام 2005 إلى صلاحية مجلس النواب بتخفيض مجمل مبالغ الموازنة العامة وله عند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات كما تشير هذه المادة إلى صلاحية مجلس النواب العراقي لإجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة وبعد سلسلة من المناقشات يتم إقرار مشروع الموازنة العامة خلال شهر كانون الأول الذي تحدد فيه مبالغ الإيرادات والنفقات الحكومية وكيفية التصرف بها ضمن الحدود العليا المرسومة لها، ثم بعد ذلك تحال إلى مجلس الرئاسة للمصادقة على القانون (شأنه شأن بقية القوانين) ثم ينشر في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع) ليصبح قانوناً نافذاً.

المطلب الثاني: اختلالات ومشكلات إعداد الموازنة العامة في العراق

يرتبط إعداد الموازنة العامة في أي دولة بدالة هدف معين تعمل بنود الموازنة على تحقيقه وفق أولويات وطنية ملزمة للسلطتين التنفيذية والتشريعية إلا أن المشكلة في العراق هي أن الأولويات الوطنية غير متفق عليها من جانب الكتل السياسية الممثلة لمجلس النواب، فجدل أعضاء مجلس النواب يتمحور حول تخصيصات ومفردات وحصص الموازنة وما يمكن أن يترتب على توزيعها من مكاسب سياسية واقتصادية للفرقاء السياسيين في الأجل القصير، ولا ينظر إليها بمنظور المدى البعيد إذ هي برنامج مالي سنوي وموازنة بنود رقمية لا صلة لها بالعملية التنموية ولا صلة لها بتحقيق التوافق ما بين السياسة النقدية والمالية فهي موازنة تحوي الكثير من الأخطاء الاستراتيجية والتناقض والاضطراب في أسسها القانونية والاقتصادية[1]، لذا فإن هنالك الكثير من الاختلالات والمشكلات في عملية إعداد الموازنة العامة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

أولاً ـ الاختلالات في آليات إقرار الموازنة في مجلس النواب

تتمحور آليات إقرار الموازنة العامة في مجلس النواب حول العديد من الاختلالات منها: ضعف التوازن بين المعطيات السياسية والمهنية في تقويم إقرار بعض فقرات الموازنة وضعف قدرة مجلس النواب على القيام بمهمة المراقبة على الموازنة العامة بشكل صحيح والتأثير السلبي للديمقراطية التوافقية من ناحيتين: الأولى، إطالة وتأخير أمد مناقشة وإقرار الموازنة العامة والثانية، تعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب على تنفيذ الموازنة العامة[2].

---

(1) إنعام مزيد، مصدر سابق، ص ص16 ـ 17.

(2) حيدر العبادي، آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة في العراق، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل إعداد وإقرار الموازنة لعام 2008 في العراق، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لبنان، 2008، ص ص15 ـ 16.

ثانياً ـ الاختلالات في وزارة المالية ومجلس الوزراء

يمكن توضيح بعض من هذه الاختلالات من خلال ما يلي[1]:

1 ـ تأخر تقديم الموازنة إلى مجلس الوزراء مما يؤخر إقرارها ومن ثم إطلاق الأموال نحو الوزارات والمحافظات.

2 ـ التأخر في إعداد ومناقشة وتصديق الموازنة العامة من جانب الأجهزة التنفيذية والتشريعية والتي ساهمت في تأخر وعرقلة تنفيذ الموازنة وبالأخص التخصيصات المتعلقة بالفصول التشغيلية والرأسمالية والاضطرار إلى اللجوء للصرف على أساس 1/12 من مصروفات الموازنة السابقة.

3 ـ تبني نمط الموازنة التقليدية (موازنة البنود) التي تشكو الكثير من العيوب منها: عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها التخصيصات وعدم ارتباطها بالتخطيط كذلك عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية لعدم اعتمادها على المعايير الموضوعية والعلمية الخاصة بتقييم الأداء وأخيراً لا يمكن تخطي المشكلات التي تظهر عند التنفيذ لقلة مرونة التكيف لهذا النوع من الموازنات، ذلك أن الاعتمادات مرصودة لبنود محددة وبذلك دورها لا يتعدى أن يكون رقابياً فقط.

4 ـ تضمن قانون الموازنة العامة أحكاماً ونصوصاً ليس لها علاقة بالتشريعات الخاصة بقانون الموازنة فورد مثلاً (إضافة مبالغ الإيرادات الشهرية التي تحققها وزارة الصحة بكافة دوائرها إلى موازناتها لغرض شراء الأدوية والمستلزمات الطبية) وهو ما يتناقض مع الأسس والقواعد العامة لإعداد الموازنة (قاعدة عدم التخصيص) التي تعني بعدم جواز تخصيص إيراد معين لسداد نفقة معينة فضلاً عن أن تقديرات تلك الإيرادات أدرجت أصلاً في جدول الإيرادات الملحق بقانون الموازنة العامة.

وبخصوص الموازنة العامة العراقية من خلال المشاهدة التحليلية لمعطيات واقعها نجد أن السلطة التنفيذية تأخذ على عاتقها المهام الموكلة إليها في إعداد وتحضير مشروع

(1) ينظر إلى: إنعام مزيد، مصدر سابق، ص18، محمد سلمان كريم العزاوي ـ عبد الصاحب نجم عبد الجبوري، تقويم أسس إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام 2008، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد الخامس عشر، العدد53، 2009، ص ص285 ـ 286.

الموازنة العامة دون أن تلتزم المواعيد الزمنية المحددة لتقديم المشروع إلى البرلمان العراقي وتكمن المشكلة كذلك، في عدم أخذ البرلمان العراقي لدوره المطلوب على الرغم من أنه يمتلك الكثير من الأدوات والوسائل التي صرح بها الدستور العراقي وهذا يؤدي إلى مواجهة العديد من المشكلات، حيث لا توجد سوى مناقشات وملاحظات سطحية غير فاعلة عند مناقشة مشروع الموازنة العراقية للفترة (2003 ـ 2010) كما أن الحساب الختامي لم يوله البرلمان الاهتمام المطلوب مما أفقده أهميته المعهودة وحوله إلى حساب محاسبي تدقيق بسيط فلا يوجد أي في المناقشات محاسبة البرلمان العراقي لأسباب مخالفة السلطة التنفيذية والتزامها بمواعيد تقديم مشاريع الموازنة العامة أو الحساب الختامي، فمثلاً حتى تاريخ 2011/11/16 لم يقدم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2012 ولم يكتمل عرض الحسابات الختامية للفترة الماضية على البرلمان لإقرارها، كذلك لم يقدم مشروع الموازنة العامة في عام 2014 ولم يقر أصلاً وقد تم دمجه مع موازنة عام 2015 وهذه مخالفة كبيرة للدستور العراقي ولكن لا يوجد هنالك محاسبة وردع لهذه المخالفات كما لم يناقش البرلمان العراقي مع السلطة التنفيذية مدى قدرتها ونجاحها أو إخفاقها في تنفيذ قوانين الموازنة العامة بعد عام 2003 ولم يتم تحديد أخطاء التنفيذ بشكل دقيق ولم تتم معرفة مدى التزام السلطة التنفيذية ونجاحها في تحقيق الأهداف المالية المحددة في قوانين الموازنة العامة وتقييم دقيق لأداء السلطة التنفيذية ومدى التزامها بالتخصيصات والتعرف فيما إذا كانت هنالك تجاوزات أم لا وتحصيلها للإيرادات العامة التي نصت عليها تلك المشاريع، كما لم ينجح البرلمان في تحديد الأثر الحقيقي للنفقات العامة وبذا لم ينجح في إظهار المركز المالي للدولة وتحقيق إمكانية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة بكل مراحلها السابقة واللاحقة والمرافقة للتنفيذ بشكل فعال ومؤثر.

الفصل الرابع

التحليل الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد العراقي

للفترة (2006 ـ 2015)

إن انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية له آثار سلبية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، حيث إن أغلب هذه الدول تعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمصدر رئيس في نمو وتنمية اقتصادياتها وإعداد موازنتها العامة كما هو الحال في العراق الذي يتميز اقتصاده بأزمة اقتصاد أحادي الجانب، إذ يعتمد على الإيرادات النفطية وبذلك يتأثر اقتصاده بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، إذ أدى هبوط أسعار النفط في منتصف عام 2014 إلى انخفاض الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض النفقات العامة لموازنة العراق في السنوات (2014، 2015، 2016) مما عمق عجز الموازنة بشكل كبير وإنّ هذا العجز والانخفاض في النفقات العامة انعكس بشكل سلبي على القطاعات في الاقتصاد العراقي مثل القطاع الصناعي والزراعي والصحة والتعليم والقطاعات الخدمية وغيرها، فضلاً عن تأثيره على مستوى الاستهلاك والادّخار لانخفاض متوسط دخل الفرد العراقي مما سبب ركوداً كبيراً على مستوى الاقتصاد الكلي في العراق.

المطلب الأول: الوضع الأمني المتدهور

لا يمكن أن نغفل الدور الاقتصادي في تصعيد ظاهرة العنف التي تتحرك صعوداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة فالتدهور الاقتصادي يقود إلى توترات اجتماعية خطيرة تعمل على توفير مستلزمات تصعيد العنف في الفضاء الاجتماعي مما يؤدي إلى انتكاسات أمنية، ولا شك أن الأزمة الاقتصادية التي شهدها العراق والتي تفاقمت بشكل أكبر منذ عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط تعد من العوامل الدافعة للمزيد من العنف وحصول الانتكاسات الأمنية[1]، ولكون العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على النفط بشكل أساس، لذا تقوم إشكالية التنمية في العراق في أن الثروة النفطية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم لضمان مستقبل الأجيال القادمة لأن العائدات النفطية

(1) علي حسن نيسان ـ رشيد عماره، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، العددان (39 ـ 40)، 2015، ص80 ـ 81.

تتعرض لتقلبات حادة بسبب انخفاض أسعار النفط وهذا ما زاد من وتيرة الأزمات المؤثرة في الجانب الأمني، إذ أدى انخفاض أسعار النفط المفاجئ إلى انخفاض الإيرادات النفطية العراقية التي سببت صدمة كبيرة للعراق بالأخص كونه يخوض حرباً ضد داعش (الإرهاب) فضلاً عن ملفات إعادة إعمار العراق وتوفير مبالغ للمهجرين من المناطق المسيطر عليها من جانب داعش الإرهابي، كل ذلك يتطلب تمويلاً كبيراً لا خطة تقشفية وبذا فإن انخفاض أسعار النفط أدى إلى الانخفاض الفعلي للإيرادات والنفقات العامة وانخفاض تمويل النفقات العامة الذي أدى إلى زيادة البطالة وانخفاض المستوى المعاشي للأفراد وغيرها... كل ذلك انعكس على الوضع الأمني الداخلي للعراق وبالأخص حصول الانخفاض الكبير في النفقات الممولة للمتطلبات الأمنية داخل العراق التي تشمل نفقات وزارة الداخلية ووزارة الدفاع[1].

ووفقاً لذلك يمكن توضيح النفقات الفعلية والمخططة لوزارتي الدفاع والداخلية في العراق للفترة (2006 ـ 2015) من خلال الجدول الآتي:

جدول (14)

نفقات وزارتي الدفاع والداخلية في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	5,445,159,580.23	2,797,512,525.38	51.37
2007	69.1	7,289,542,812	4,594,812,796.20	63.03
2008	94.1	8,955,230,187.39	7113694029.85	79.43
2009	61	9,579,262,885.03	7,848,302,620.45	81.93
2010	77.4	10,886,445,499.57	8,402,155,855.09	77.17
2011	107.4	11,864,662,301.91	8,700,807,339.44	73.33
2012	112	14,132,727,873.58	10,500,930,307.94	74.30
2013	108.6	15,520,154,095.70	11,497,819,951.33	74.08
2014	57	-	10,333,252,059.30	-
2015	42.9	19,051,235,788.96	12063612310.15	63.32

(1) حيدر حسين آل طعمة، الاقتصاد العراقي ومخاطر الهيمنة النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، من خلال الارتباط بالموقع: http://fcdrs.com

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

المؤشرات المالية، نفقات الموازنة العامة للدولة، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول السابق أن النفقات المخططة والفعلية لوزارتي الداخلية والدفاع في تزايد مطّرد خلال السنوات المختلفة، وذلك بسبب ارتفاعات أسعار النفط الخام حتى عامي (2014 و2015) التي انخفضت فيها أسعار النفط بشكل كبير من (108.6) دولار في عام 2013 إلى (57) دولار عام 2014 بمعدل نمو سالب بلغ (48.48% -) ثم إلى (42.9) دولار في عام 2015 بمعدل نمو سالب بلغ (25.26% -) عنه في عام (2014) مما أدى إلى انخفاض النفقات الفعلية من (11,497,819,951.33) مليار دولار في عام 2013 إلى (10,333,252,059.30) مليار دولار في عام 2014 بفارق انخفاض بلغ (1,164,567,892.03 -) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (11.87% -).

ومن جانب آخر بلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام (2013): (15,520,154,095.70) مليار دولار وارتفعت بعد ذلك إلى (19,051,235,788.96) مليار دولار بفارق ارتفاع بلغ (3,531,081,693.26) مليار دولار في الموازنة المالية لعام 2015 بسبب زيادة الإنفاق العسكري لمواجهة الإرهاب المتمثل بداعش مما سبب عجزاً كبيراً في الموازنة لعام 2015 بلغ (20,315,000,327 -) مليار دولار مقارنة بعام 2013 حيث بلغ (15,513,337,310 -) مليار دولار، إلا أن هذا الارتفاع في التخصيصات المالية لم يستمر إذ انخفضت التخصيصات المالية لوزارتي الداخلية والدفاع في الموازنة العامة لعام 2016 إلى (5,935,604,292.71) مليار دولار بفارق انخفاض بلغ (13,115,631,496.25 -) وبمعدل نمو سالب بلغ (69.15% -) بسبب زيادة الانخفاض في أسعار النفط المقدرة في الموازنة العامة لعام (2016)، إذ تم تقدير سعر النفط الخام بـ(45) دولار للبرميل الواحد،

في حين تم تقدير سعر البرميل على أساس (56) دولار للبرميل الواحد في الموازنة العامة لعام (2015) لذا فإن انخفاض أسعار النفط الخام زاد من سوء المستوى المعاشي وتزايد نسبة الفساد وحدة التوترات والصراعات السياسية الذي انعكست بالنتيجة على تزايد التوترات الأمنية في داخل العراق وسحبته إلى انتكاسات أمنية كبيرة أدت إلى توغل داعش في بعض محافظات العراق واحتلاله لها.

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة مع إقليم كردستان

إنّ ملف النفط في العراق وفي ظل ما تشهده البلاد من أزمات ومشكلات أمنية وسياسية واقتصادية لا يزال من أهم وأخطر الملفات الخلافية التي أسهمت بشكل واضح في إلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي الذي يعتمد كثيراً على صادرات النفط التي تشكل أكثر من (90%) من مجموع الإيرادات العامة التي بلغت (90.76%) عام (2015) إذ تفاقمت هذه الأزمات بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر على قطاع النفط الذي يعاني اليوم من مشكلات صعبة ومشاريع متعثرة ولعل أهمها هو الخلاف المستمر بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان حول هذا الملف[1]، إذ إن هنالك خلافات كثيرة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كوردستان منذ عام (2003)، وتلك الخلافات تنعكس سنوياً على تأخر إقرار الموازنة العامة للعراق فحكومة الإقليم تطالب بنسبة (17%) من الموازنة العامة وترفض مشاركتها بالمصروفات السيادية.

وبعد انخفاض أسعار النفط في عام 2015 تعرض العراق لضائقة مالية وعجز كبير في الموازنة العامة بلغ أكثر من (21) مليار دولار، وتفاقمت الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بسبب رفض قيادة الإقليم مشاركتهم في تحمل جزء من النفقات السيادية من أجل خفض العجز في الموازنة العامة، وطالبت بحصتها كاملة من الموازنة بل طالبت برفعها إلى (25%) بدلاً من (17%)، وكذلك أعلنت رفضها تحمل جزء من ديون وتعويضات العراق وأنها غير مسؤولة عن تلك الديون والتعويضات، ومن جانب آخر دخلت قيادة الإقليم في اتفاقيات مشاركة بالإنتاج مع شركات النفط العالمية بعيداً عن سلطة وتوجهات الحكومة المركزية، فإنتاج النفط وتصديره من جانب قيادة الإقليم كان وما يزال محض خلاف بين الحكومة

(1) جريدة العالم، خبراء، نمو قطاع النفط في العراق يتأرجح بين بيروقراطية بغداد وتعسف إربيل، السنة السابعة، العدد (1522)، 2016/6/21.

المركزية ببغداد وقيادة إقليم كوردستان العراق، وما لم يتم حسمه سيبقي الوضع في إطار علاقة غير متوازنة واضطرارية في تعامل الحكومة المركزية مع حكومة الإقليم ولصالح حكومة الإقليم فقيادة الإقليم بادرت إلى إقرار قانون النفط في حزيران عام (2007) وصادق عليه برلمان كوردستان قبل إقرار قانون النفط والغاز للدولة الاتحادية على الرغم من مخالفة حكومة الإقليم للدستور العراقي المادة (111) منه التي تنص على أن ملكية النفط تعود إلى الشعب العراقي، وتعد عقود كوردستان العراق عقود مشاركة مع الشركات الأجنبية أي أنها شريكة في ملكية النفط العراقي إلا أن حكومة الإقليم مضت في ذلك وعقدت اتفاقيات مشاركة مع الشركات العالمية غير مكترثة بالدستور العراقي، ورغم ذلك أرادت الحكومة المركزية أن يكون تسويق النفط المنتج في الإقليم من خلال شركة سومو العراقية التي تعدها الجهة الوحيدة المخولة ببيع النفط العراقي إلا أن إقليم كوردستان رفض ذلك أيضاً وقام ببيع النفط بعيداً عن شركة سومو العراقية[1].

وعليه يمكن القول بأن استمرار انخفاض أسعار النفط وتفاقم العجز في الموازنة العامة وتمسك حكومة إقليم كردستان بمطالبتها التمويلية من الموازنة العامة، سيفاقم الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، لذا فإن انخفاض أسعار النفط واستمرار هذا الانخفاض سيضع الحكومة المركزية في مواجهة متطلبات الإقليم في تلبية متطلبات تمويله وعدم تفهم إدارة الإقليم لواقع العجز في الموازنة العامة العراقية.

المطلب الثالث: تراجع مستوى التعليم

يعد التعليم متطلباً رئيساً لتحقيق التنمية المستدامة إذ إن هنالك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ويتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف وهي: (إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب، وزيادة التوعية العامة)[2] لذا يمثل التعليم الأساس الذي ينبني عليه كل ما تصبو إلى تحقيقه سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، إذ إنه مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات المنتجة وتحسين الإنتاجية وهو ما ينعكس على رفع مستويات التوظيف وبناء

---

(1) هيثم كريم صيوان، موازنة العراق لعام 2016... رؤية في الخيارات المتاحة، شبكة النبأ المعلوماتية، 2015/10/28، من خلال الارتباط بالموقع: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3991

(2) عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق (الواقع والتحديات)، مركز العراق للدراسات للنشر، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ط1، 2015، ص67 ـ 68.

قوى عمل ماهرة ورفع مستويات دخول الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي في البلد[1]، وقد حققت الكثير من الدول في العالم نجاحاً ملموساً في التعليم وكان نظام التعليم في العراق من أفضل الأنظمة في الشرق الأوسط حتى عام (1984) ففي الفترة (1970 ـ 1984) ارتقى التعليم بشكل كبير وتحققت فيه إنجازات كبيرة منها ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم إلى (100%) وانخفاض نسبة الأمية بين الفئة العمرية (15 ـ 45) إلى أقل من (10%) وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم حوالي (6%) من الناتج المحلي الإجمالي و(20%) من مجموع الموازنات الحكومية العراقية في تلك الفترة، في حين بلغ متوسط الإنفاق على الطالب العراقي (620) دولار وفي الفترة (1984 ـ 1989) تردى نظام التعليم في العراق بسبب حرب إيران وعسكرة الاقتصاد وضآلة تمويل قطاع التعليم مما أدى إلى تحويل الموارد العامة تجاه الإنفاق العسكري وانخفاضها تجاه الإنفاق الاجتماعي العام، وقد عانت ميزانية التعليم من عجز كبير نتيجة ذلك، حيث لم توجد خطة استراتيجية آنذاك لمعالجة مشكلات التعليم وفي الفترة (1990 ـ 2003) وهي سنوات الأزمة الناجمة عن حرب الخليج الأولى والعقوبات الاقتصادية التي تسببت في إضعاف مستويات التعليم في العراق بشكل حاد وأدت إلى نتائج سلبية كثيرة في تلك الفترة، منها انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي من (6%) إلى (3.3%) وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من مجموع الموازنات الحكومية من (20%) إلى (8%) في تلك الفترة كما انخفض متوسط الإنفاق الحكومي على تعليم الطالب الواحد من (620) دولار إلى (47) دولار[2].

أما في الفترة بعد عام (2003) فقد زاد الأمر سوءاً في تردي وتخلف قطاع التعليم في العراق، إذ إن أكثر من (800) ألف طفل تركوا الدراسة عام (2007) مقارنة بـ(600) ألف طفل في عام (2004)[3]، مما أدى ذلك إلى زيادة عدد الأميين في العراق إلى نحو (6) مليون شخص مقارنة مع فترة الثمانينيات والتسعينيات التي كان العدد فيها لا يتعدى (4) مليون شخص، وتشير المصادر التربوية في العراق إلى أن عدد الأميين ازداد إلى (7) مليون شخص

(1) سهام كامل محمد، بحوث ودراسات في الاقتصاد العراقي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014، ص54.

(2) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، التعليم في العراق، من خلال الارتباط بالموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/

(3) إبراهيم حربي إبراهيم، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص181.

في عام (2010)[1]، وبعد انخفاض أسعار النفط الخام عام 2014 الذي سبب انخفاض تمويل قطاع التعليم لانخفاض النفقات العامة مما أدى إلى انخفاض تخصيصات قطاع التعليم بشكل كبير من الموازنة العامة، مما ساهم في تردي هذا القطاع فالإنفاق على التعليم يعد استثماراً بشرياً يساهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد، إذ يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية في التعليم وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي[2]، مما أدى إلى القول بأن ارتفاع الإنفاق على التعليم يمثل مؤشراً على الأهمية التي توليها الدول لتشكيل رأس المال البشري، إذ اتفقت معظم الدول والحكومات على الاهتمام بتمويل التعليم لرفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ماهرة[3]، لذا فإن انخفاض تخصيصات النفقات العامة لقطاع التعليم في العراق أثر بشكل سلبي على هذا القطاع ووفقاً لذلك يمكن توضيح النفقات الفعلية والمخططة لقطاع التعليم في العراق للفترة (2006 ـ 2015) من خلال الجدول الآتي:

جدول (15)

نفقات قطاع التعليم في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	1,473,480,568.72	1,404,278,266.75	95.30
2007	69.1	2,673,263,289.88	1,956,339,652.44	73.18
2008	94.1	2,912,453,635.98	4,363,701,492.53	149.82
2009	61	5,808,348,865.59	6,315,044,801.35	108.72
2010	77.4	6,818,035,715.24	5,715,499,578.77	83.82
2011	107.4	8,471,693,586.32	6,623,799,833.19	78.18
2012	112	9,044,277,423.01	7,696,192,058.34	85.09
2013	108.6	10,070,657,745.33	8,609,024,330.90	85.48
2014	57	-	8,185,131,795.71	-
2015	42.9	8,097,885,226.21	7,443,703,437.25	91.92

(1) ماجد محمد خورشيد الداوودي، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، شركة الديوان للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2012، ص177.

(2) نادية مهدي عبد القادر وآخرون، الفقر والتعليم في العراق، مجلة الفتح، كلية التربية الأساسية ـ جامعة ديالى، العدد(64)، 2015، ص323.

(3) سهام كامل محمد، مصدر سابق، ص57.

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

المؤشرات المالية، نفقات الموازنة العامة للدولة، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول السابق، أن النفقات المخططة والفعلية لقطاع التعليم في تزايد مطرد خلال السنوات المختلفة وذلك بسبب ارتفاعات أسعار النفط الخام حتى عامي (2014 و2015) التي انخفضت فيها أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفقات الفعلية من (8,609,024,330.90) مليار دولار في عام 2013 إلى (8,185,131,795.71) مليار دولار في عام 2014 بفارق انخفاض بلغ (423,892,535.19 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.07% -) ثم انخفض إلى (7,443,703,437.25) مليار دولار في عام 2015 بفارق انخفاض بلغ (741,428,358.46 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (10.94% -) عنه في عام (2014) في حين بلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام 2013 (10,070,657,745.33) مليار دولار وانخفضت بعد ذلك إلى (8,097,885,226.21) مليار دولار في الموازنة المالية لعام 2015 بفارق انخفاض بلغ (1,972,772,519.12 -) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (20.41% -) عنه في عام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط.

ومن جانب آخر فإن مقدار صرف تخصيصات الموازنة العامة لقطاع التعليم لا يساوي الصرف الفعلي على التعليم، أي أن نسبة الصرف الفعلي من إجمالي المخصص لقطاع التربية والتعليم غير متساوٍ كما هو موضح في الجدول (13)، إذ إن أغلب السنوات تحقق فائضاً في النفقات (النفقات المخططة أكبر من الفعلية) باستثناء عامي (2008 و2009) التي حققت عجزاً في النفقات (النفقات المخططة أقل من النفقات الفعلية)، إذ وصلت النسب في عامي (2008 و2009) إلى (108.72% - 149.82%) على التوالي وإن السبب الرئيس في ارتفاع النفقات المخصصة عن الفعلية هو حالات الفساد في قطاع التعليم التي تذهب دون جدوى

وإلى استرجاع قسم من هذه التخصيصات لخزينة الدولة رغم حاجة القطاع لها إلا أنه لا توجد آليات وقنوات لصرفها.

هنالك أثر آخر لانخفاض أسعار النفط تمثل في إيقاف البعثات الدراسية خلال عام (2015)، إذ أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عن التريث بإرسال البعثات الدراسية خارج العراق عام 2015 لحين توافر التخصيصات المالية الكافية، حيث إن النظام التعليمي في العراق بحاجة إلى زمالات دراسية وبعثات من أجل الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة [1].

المطلب الرابع: تراجع الخدمات الصحية

ترتبط الخدمات الصحية ارتباطاً وثيقاً بصحة الإنسان وإن ضمان هذه الصحة والرفاه عنصر أساس لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعراق مر بأزمات متعاقبة أدت إلى تراجع الأوضاع الصحية فيه وبات يعاني من عبء كبير بسبب ظهور أنواع مختلفة من الأمراض وانتشارها بعد عام (2003) إلى جانب انتشار بعض الأمراض السارية التي اختفى بعضها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لتعود ثانية بعد عام (2003) بسبب تردي الإصحاح البيئي والخدمات الصحية[2] ففي فترة التسعينيات تراجعت الخدمات الصحية بشكل كبير مقارنةً مع فترة الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة لحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي، فقد أدت هذه الظروف إلى انتشار الأمراض وسوء التغذية وتدني خدمات الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي والسكن والكهرباء وهي عوامل ذات تأثير مباشر على صحة الإنسان، والأخيرة ذات تأثير مباشر في تدني فعاليات الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي مما أدى إلى تدني مستويات الدخول والمعيشة ليكون سبباً بالنتيجة لتدهور صحي أكبر[3].

لقد كانت العناية الصحية كما قدر في عام (1986) في متناول (97%) من سكان الحضر

---

(1) عامر مؤيد، عراقيون ينتقدون إيقاف الزمالات الدراسية إلى الخارج، جريدة المدى، العدد (3517)، 2016/6/22.

(2) فارس كريم ـ إيمان عبد خضير، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي ـ دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص40.

(3) عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، بلا طبعة، 2008، ص232.

و(78%) من سكان الريف وبفرض الحصار الاقتصادي انهارت قدرة البلد في الشهور الأولى من عام (1991) على توفير العناية الصحية اللازمة للسكان[1] وبعد عام (2003) باتت الأوضاع الصحية في العراق من أسوأ الأوضاع في الشرق الأوسط فقد أشار مسح الأحوال المعيشية عام (2004) إلى أن ترتيب العراق يأتي متدنياً مقارنةً مع دول الشرق الأوسط في ما يتعلق بالخدمات الصحية والأهداف الإنمائية الصادرة عن الأمم المتحدة[2].

وبعد انخفاض أسعار النفط الخام عام 2014 ازداد تردي الخدمات الصحية في العراق وذلك بسبب انخفاض تمويل هذا القطاع لانخفاض النفقات العامة مما أدى إلى انخفاض تخصيصات قطاع الصحة بشكل كبير من الموازنة العامة، لذا يمكن توضيح النفقات الفعلية والمخططة لقطاع الصحة في العراق للفترة (2006 ـ 2015) من خلال الجدول الآتي:

جدول (16)

نفقات قطاع الصحة في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	1,075,349,966.14	559,694,651.32	52.04
2007	69.1	1,809,834,123.22	828,192,733.01	45.76
2008	94.1	1,946,387,661.69	1,846,504,145.93	94.86
2009	61	3,494,196,408.28	2,459,851,225.69	70.39
2010	77.4	4,852,078,319.29	2,608,401,853.41	53.75
2011	107.4	4,772,679,598.83	2,800,914,095.07	58.68
2012	112	4,843,541,482.17	3,165,209,886.54	65.34
2013	108.6	5,474,802,108.67	3,812,051,905.92	69.62
2014	57	-	3,368,749,588.13	-
2015	42.9	4,330,369,540.36	2,592,953,637.09	59.87

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(1) محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ط4، 2010، ص270.

(2) فارس جار اللّه نايف، الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر دراسة خاصة عن العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد(35)، العدد(113)، 2013، ص265.

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 2015).

المؤشرات المالية، نفقات الموازنة العامة للدولة، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول السابق، أن النفقات المخططة والفعلية لقطاع الصحة في تزايد مطرد خلال السنوات المختلفة، وذلك بسبب ارتفاعات أسعار النفط الخام حتى عامي (2014 و2015) اللتين انخفضت فيهما أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفقات الفعلية من (3,812,051,905.92) مليار دولار في عام 2013 إلى (3,368,749,588.13) مليار دولار في عام 2014 بفارق انخفاض بلغ (443,302,317.79 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (12.37% -) ثم انخفض إلى (2,592,953,637.09) مليار دولار في عام 2015 بفارق انخفاض بلغ (775,795,951.04 ـ) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (24.97% ـ) عنه في عام (2014)، في حين بلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام 2013 (5,474,802,108.67) مليار دولار وانخفضت بعد ذلك إلى (4,330,369,540.36) مليار دولار في الموازنة المالية لعام 2015 بفارق انخفاض بلغ (1,144,432,568.31 -) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (21.09% -) عنه في عام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم انخفضت التخصيصات المالية في عام 2016 إلى (4,126,337,406.27) مليار دولار بفارق انخفاض بلغ (204,032,134.09 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.28% ـ) عنه في عام (2015)، فضلاً عن ذلك تدني كفاءة التنفيذ الفعلية بدلالة انخفاض نسبة الصرف الفعلي الذي بلغ (69.62%) في عام (2013) وبنسبة (59.87%) عام 2015 من إجمالي المخصص لوزارة الصحة.

المطلب الخامس: تزايد الفقر

يعرف الفقر بأنه عدم كفاية الدخل أو عدم القدرة على الوصول للحد الأدنى من الاحتياجات الأساس مثل الطعام والملابس ومياه الشرب والسكن ووسائل التعليم والصحة ويعد متوسط نصيب الفرد من دخل الاسرة أو إنفاقها مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة[1]، وفي العراق يعد الفقر أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي، فهو يمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يركز الاقتصاديون في تحديد مفهوم الفقر على الجانب الاقتصادي فقط من دون المفاهيم الأخرى مما يعطي الجانب الاقتصادي الأهمية البالغة في الظاهرة، وإذا كان مفهوم الفقر يعني تدني المستوى المعاشي للفرد فهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجسد في انخفاض دخل الفرد واستهلاكه مما يؤدي إلى بروز الإعاقة والأمراض والأزمات والبطالة، لذا فإن الأسباب الاقتصادية الرئيسة لظاهرة الفقر هي تدني دخول الأفراد وتزايد معدلات البطالة[2] بالنسبة لدخل الفرد، يوضح الجدول (15)، نصيب الفرد العراقي سنوياً من الدخل القومي للفترة (2006 ـ 2015) ويتضح من الجدول أن متوسط دخل الفرد العراقي قد حقق نمواً كبيراً للفترة (2006 ـ 2013) إذ بلغ في عام (2006) 2020 دولار سنوياً وأخذ بالارتفاع بشكل مستمر حتى عام 2013 حيث بلغ (6840) دولار بسبب الارتفاعات في أسعار النفط الخام في تلك السنوات، وبعد انخفاض أسعار النفط الخام في عام 2014 انخفض متوسط دخل الفرد في السنة نفسها إلى (6560) دولار بفارق انخفاض بلغ (370 -) دولار عنه في عام 2013 للفرد العراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (4.6% -) وازداد هذا الانخفاض عام 2015 حيث بلغ (5550) دولار سنوياً بفارق انخفاض بلغ (980 -) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (16.99% -) عنه في عام (2014)، أدت هذه الانخفاضات إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للفرد باعتبار أن الاستهلاك يتأثر بالدخل الفردي من خلال العلاقة الطردية بينهما، وعليه ارتفع الفقر نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد الذي أدى إلى انخفاض متوسط الإنفاق الاستهلاكي في العراق (إذ كلما انخفض الإنفاق الاستهلاكي ارتفع معدل الفقر بفرض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها) لذا فإن انخفاض أسعار النفط الخام بعد عام 2014 أدى بالنتيجة إلى تزايد مستويات الفقر في العراق[3].

---

(1) ماجد محمد خورشيد الداوودي، مصدر سابق، ص31.

(2) جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، والفساد)، مجلة حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد(9)، 2014، ص42.

(3) فارس جار الله نايف، مصدر سابق، ص259.

جدول (17)

متوسط دخل الفرد والبطالة في العراق للفترة (2006 ـ 2015) دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	متوسط دخل الفرد (سنوي)	البطالة نسبة من العاملين %
2006	61.1	2020	17.50
2007	69.1	2510	16.90
2008	94.1	3530	15.30
2009	61	4020	15.20
2010	77.4	4410	15.20
2011	107.4	4790	15.20
2012	112	6100	15.20
2013	108.6	6840	15.10
2014	57	6560	16.40
2015	42.9	5820	-

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، من خلال الارتباط بالموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

أما بالنسبة إلى البطالة فترتبط قضيتها بالفقر ارتباطاً وثيقاً من خلال ارتفاع مستويات الفقر وتشكل بينهما تحدياً كبيراً للتنمية البشرية في العراق وبالأخص أن الأسباب الهيكلية للبطالة في العراق تكمن في نمط النمو الاقتصادي المتمحور حول استغلال النفط الخام وفي خصائص قوة العمل التي ترتفع ضمنها نسبة الشباب في وقت تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل، وبذا فإن البطالة في العراق تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط الخام إذ بارتفاع أسعار النفط تنخفض البطالة في العراق وينخفض الفقر والعكس بالعكس، إذ يتضح من الجدول (15) أن معدلات البطالة في العراق قد حققت انخفاضاً للفترة (2006 ـ 2013) فقد بلغت في عام (2006) (17.50%) واستمرت البطالة في الانخفاض حتى وصلت إلى (15.10%) في عام 2013 في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2014 إلى (16.4%) بعد انخفاض أسعار النفط الخام، وبذا تزايدت مستويات الفقر نسبة لارتفاع البطالة في العراق، حيث إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة وإلى حصول الركود في الاقتصاد العراقي نتيجة لانخفاض دخول الأفراد مما أدى إلى تقليل فرص العمل في الأسواق المحلية مما أدى بالنتيجة إلى تزايد البطالة.

المطلب السادس: تزايد العجز في ميزان المدفوعات

شهد عام 2014 تأثر أداء ميزان المدفوعات للعراق بسبب تراجع أسعار النفط الخام وبالأخص في الربع الأخير من العام 2014 الذي سجلت فيه أسعار النفط انخفاضاً بلغت نسبته حوال (27%)[1]، إذ تشير بيانات ميزان المدفوعات العراقي وفق التصنيف الذي أعدّه صندوق النقد الدولي الذي يعكس المستجدات الحديثة في ضوء المفاهيم التي تضمنها دليل ميزان المدفوعات إلى عجز بلغ (ـ 11871.2) مليون دولار عام 2014 مقارنة بعام (2013) وفيه حقق العراق فائضاً بلغ (7,860.9) مليون دولار، وتشير البيانات كذلك إلى حصول عجز في ميزان المدفوعات عام 2015 الذي بلغ (13,473.6 ـ) مليون دولار عنه في عام (2014)، وقد أسهمت عدة عوامل في حصول العجز في ميزان المدفوعات يمكن توضيحها من خلال توضيح المكونات الرئيسة لميزان المدفوعات العراقي لعامي (2014 و2015) وهي (الحساب الجاري، والميزان التجاري، والحساب الرأسمالي، وصافي الحساب المالي) إذ سجل الحساب الجاري فائضاً مقداره (24,427.9) مليون دولار بنسبة (10.9%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 بالمقارنة مع فائض بلغ (22,590.3) مليون دولار لعام 2013 بنسبة (9.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري في عام 2015 الذي سجل (4,121.4) مليون دولار مقارنة مع عام 2014 أي بانخفاض مقداره (20,306.6) مليون دولار، وقد سجل الميزان التجاري انخفاضاً في الفائض بنسبة (1.4%) عام 2014 قياساً بعام 2013 ليبلغ (38,780.8) مليون دولار مقارنةً بعام 2013 الذي سجل فائضاً بلغت قيمته (89,769.4) مليون دولار، وإن هذا الانخفاض يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من النفط الخام وبنسبة بلغت (6.6% -) قياساً في عام (2013) وسجل فائض الميزان التجاري لعام 2015 انخفاضاً بنسبة (73.6% -) قياساً بعام 2014 ليبلغ (10,253.3) مليون دولار مقابل (38,780.8) مليون دولار عام (2014)، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط الخام وبنسبة (48.5% -) قياساً بعام (2014).

أما فيما يخص الحساب الرأسمالي فقد سجل صافي حساب التحويلات الرأسمالية عجزاً مقداره (9,5) مليون دولار عام 2014 مقارنة بعام 2013 الذي سجل فائضاً مقداره (20,3) مليون دولار، أما في عام 2015 فقد سجل عجزاً (1.5 -) عنه في عام 2014 في الحساب الرأسمالي، وقد سجل صافي الحساب المالي عجزاً مقداره (15,456.1) مليون دولار مقارنة بعام 2013 الذي حقق

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ص229.

فائضا بلغ (20,827.2) مليون دولار، في حين سجل الحساب المالي انخفاضاً بمقدار (ـ 18,445) في عام 2015 عنه في عام (2014)[1].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ تأثيرات انخفاض أسعار النفط على ميزان المدفوعات العراقي عام 2014 الذي وصل إلى (57) دولار، ثم انخفض إلى (42.9) دولار للبرميل الواحد في عام 2015 مقارنةً مع عام 2013 إذ حقق فائضاً في ميزان المدفوعات بعد أن كان سعر برميل النفط الخام حوالي (108.6) دولار.

المطلب السابع: تراجع الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وتدهور العملة المحلية

ترتبط عملة الدولار والعملة المحلية للعراق ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط الخام المقومة بالدولار إذ إن انخفاض أسعار النفط عام 2014 أدى إلى تدهور العملة المحلية نسبة للدولار وأدى انخفاض عرض الدولار نسبةً لعملة الدينار العراقي إلى انخفاض قيمة العملة العراقية (الدينار) مما انعكس على ارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي، فاتخذ البنك المركزي إجراءات للحد من انهيار الدينار العراقي من خلال زيادة عرض الدولار في الأسواق المحلية وتخفيض قيمته أمام العملة العراقية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياطي النقدي للدولار (العملة الصعبة) في البنك المركزي العراقي وتعرض الاحتياطي للاستنزاف من أجل السيطرة على قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى انخفاضٍ في أسعار النفط أدت بدورها إلى انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية في عامي (2014 ـ 2015) التي وصلت إلى (79,960,800,000) مليار دولار و(40,780,410,000) مليار دولار على التوالي بمعدل نمو سالب بلغ (0.67 - %) عام 2015 بعد أن كانت في عام 2013 (85,792,060,000) مليار دولار، مما انعكس على قيمة العملة المحلية للعراق بسبب انخفاض عرض الدولار في الأسواق المحلية، واتجه البنك المركزي إثر ذلك إلى ضخ الدولار في الأسواق المحلية ما سبب انخفاضاً في رصيد الاحتياطات الأجنبية بمقدار (10,873,146,622) مليار دولار عام 2014 مقارنةً بعام 2013 أي بنسبة (14.7% ـ) من الناتج المحلي الإجمالي و(54.6%) من الناتج المحلي غير النفطي، وسجل قيمة رصيد الاحتياطات الأجنبية (63,756,177,924) مليار دولار عام 2014 مقابل (73,479,318,734) مليار دولار عام 2013 بفارق انخفاض بلغ (9,723,140,810 -) مليار دولار، في حين تراجعت الاحتياطات

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعامي (2014،2015)، صفحات متفرقة.

الأجنبية في عام 2015 التي بلغت (50,922,213,311) مليار دولار مقارنةً مع عام 2014 أي بفارق انخفاض (12,833,964,613) مليار دولار وبنسبة (33.1%) من الناتج المحلي الإجمالي و(48.8%) من الناتج المحلي غير النفطي[1] وإن هذا الانخفاض في الاحتياطات الأجنبية حافظ على قيمة العملة المحلية للعراق، إذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار عام 2014 إلى (1214) لكل دولار بعد أن كان (1232) عام 2013 [2]. أما بالنسبة إلى قيمة الدينار العراقي فقد حافظ على استقراره في الفصل الثالث من العام 2015 كما هو في الفصل الثاني عند سعر (1166) لكل دولار إلا أنه تراجع بشكل طفيف في عام 2015 حيث بلغ (1247) لكل دولار[3].

المطلب الثامن: تراجع مستوى القطاع الزراعي

هيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد العراقي حتى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي بعدها أخذت هذه الهيمنة بالانحسار عندما بدأت صناعة استخراج وتصدير النفط الخام تكتسب أهميةً كبرى منذ أوائل الخمسينيات، واستمرت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالتردي حتى وصلت مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (12%) فقط في عام (1960) وخلال الفترة (1960 ـ 1980) نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره (8.3%) أسهم في هذا النمو قطاعاتُ الصناعة التحويلية والاستخراجية والتشييد والقطاعات التوزيعية والخدمية، في حين لم يسهم القطاع الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا قليلاً وبنسبةٍ تقدّر بمعدل (2.6%) خلال تلك الفترة، فضلاً عن ذلك تخلّف معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي عن معدل النمو السنوي السكاني الذي بلغ (3.3%) خلال الفترة (1960 ـ 1980)، مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية للعراق رغم أهداف النمو المتفائلة التي كانت تُرسم للقطاع الزراعي في خطط التنمية المتعاقبة فالعراق كان مكتفياً ذاتياً بالإنتاج الزراعي حتى أواخر الخمسينيات إلا أنه استورد (15%) من حاجته الغذائية خلال فترة الستينيات و(33%) في فترة السبعينيات ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (70%) خلال الثمانينيات وإلى أعلى من (90%) بعد عام 2003، أما بالنسبة

(1) البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، تقرير السياسة النقدية لعامي (2015,2014)، ص5.
(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص11.
(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي العراقي، الفصل الثالث من العام 2015، ص ص2 ـ 3.

إلى نسب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت بشكل كبير في الفترة بين (1970 ـ 1980) إذ بلغت (17.2%) عام (1970) وانخفضت إلى (4.7%) في عام (1980)[1].

أما في فترة الثمانينيات فقد عانى القطاع الزراعي من مشكلات تمثّلت في انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة التصحر وانحسار كميات مياه الري وتراجع أعداد قوة العمل الزراعية ويرجع السبب في هذا التدهور إلى دخول العراق في الحرب (العراقية ـ الإيرانية) التي جرى فيها تجاوز هذا القطاع من حيث الاهتمام بالتخصيصات المقررة، ونتيجة لذلك فإن هذا القطاع حقق معدلات نمو ضئيلة للفترة (1980 ـ 1990) تقدر بـ(3.2%) في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من (2000 ـ 2003) (14.3%,13.5%,13.1%,10.3%) على التوالي[2].

وبعد عام 2003 تدهور القطاع الزراعي بشكل كبير بسبب غياب الأمن وتراجع الدعم الحكومي، أي انخفاض تمويل القطاع الزراعي، والانفتاح الكامل للسوق العراقية أمام منافسة السلع الزراعية المستوردة، وقد أدى ذلك إلى طرد الكثيرين من المنتجين المحليين الزراعين من المساحة التي كان تحتلها السوق العراقية مما انعكس سلباً في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت إلى (7.3%) عام 2004 وإلى (7.1%) عام 2005 [3] ومما زاد الأمر سوءاً بعد انخفاض أسعار النفط الخام عام 2014 ما أدى إلى انخفاض مستوى القطاع الزراعي، وأدى إلى زيادة تدهوره بسبب الانخفاض الكبير في تمويل هذا القطاع ما انعكس انخفاضاً بالقيمة المضافة[4] له وانخفاضاً في نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول (16) القيمة المضافة والنفقات الفعلية والمخططة للقطاع الزراعي في العراق للفترة (2006 ـ 2015)، إذ يتضح من الجدول أن النفقات المخططة والفعلية للقطاع

---

(1) محمد علي الزيني، مصدر سابق، ص ص107 ـ 108.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. بيانات متفرقة للأعوام (2000 ـ 2003).

(3) عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص185.

(4) يقصد بالقيمة المضافة: صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم حسابها دون إجراء أية خصومات فيما يتعلق باهتلاك الأصول المصنعة أو نضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. المصدر: البنك الدولي، من خلال الارتباط بالموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

الزراعي في تزايد مطّرد خلال السنوات المختلفة وذلك بسبب تغيرات أسعار النفط الخام حتى الأعوام (2015,2014,2013) التي انخفضت فيها أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفقات الفعلية من (360,728,525.12) مليون دولار في عام 2012 إلى (265,616,382.80) مليون دولار في عام 2013 بفارق انخفاض بلغ (ـ 95,112,142.32) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (28.63% -) ثم انخفض إلى (256,637,561.77) مليون دولار في عام 2014 بفارق انخفاض بلغ (ـ 8,978,821.03) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (4.61% ـ) بالمقارنة مع عام 2014 وبلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام 2012: (1,219,151,012.15) مليار دولار وانخفضت بعد ذلك إلى (857,945,660.98) مليون دولار في الموازنة المالية لعام 2013 بفارق انخفاض بلغ (361,205,351.17 -) مليون وبمعدل نمو سالب بلغ (30.37% ـ) عنه في عام 2012 بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم انخفضت هذ التخصيصات المالية في عام 2015 إلى (710,462,188.64) مليون دولار بفارق انخفاض بلغ (147,483,472.34 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (18.80%) عنه في عام 2013، أما في عام 2016 فقد انخفضت التخصيصات المالية للقطاع الزراعي إلى (692,623,265.48) مليون دولار بفارق انخفاض بلغ (17,838,923.16 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (3.48%).

أما القيمة المضافة للقطاع الزراعي فيتضح من الجدول (16) أنها حققت نمواً موجباً للفترة (2013 ـ 2006) التي وصلت في عام 2013 إلى (11,19) مليار دولار، ثم انخفضت في عام 2014 إلى (9,34) دولار بفارق انخفاض بلغ (185 -) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (17.460% -) مقارنة في عام 2013 ومع استمرار انخفاض أسعار النفط في عام 2015 انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في العام نفسه إلى (8,36) مليار دولار بفارق انخفاض بلغ (98 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (11.50%) عنه في عام 2014.

جدول (18)

نفقات القطاع الزراعي في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	القيمة المضافة (مليار دولار)	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	3,79	63,333,784.69	44,703,452.94	70.58
2007	69.1	4,38	107,915,797.78	73,350,710.90	67.97
2008	94.1	5,06	132,087,031.50	65,593,698.17	49.65
2009	61	5,84	566,184,983.09	208,584,953.50	36.84
2010	77.4	7,15	64,1432,026.11	201,357,203.03	31.39
2011	107.4	8,48	945,672,238.53	219,524,603.83	23.21
2012	112	8,99	1,219,151,012.15	360,728,525.12	29.58
2013	108.6	11,19	857,945,660.98	265,616,382.80	30.95
2014	57	9,34	-	256,637,561.77	-
2015	42.9	8,36	710,462,188.64	-	-

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

المؤشرات المالية، نفقات الموازنة العامة للدولة، صفحات متفرقة.

المطلب التاسع: تراجع مستوى القطاع الصناعي

توسع القطاع الصناعي في مطلع السبعينيات مع الفورة النفطية حتى مطلع الثمانينيات وقيام حرب إيران الذي أدت إلى عسكرة هذا القطاع وتفشي الفساد الإداري والمالي وتآكل البنية التحتية والإنشاءات والمكائن والمعدات وانقضاء عمرها الإنتاجي دون استبدال أو صيانة أو إضافة إذ كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت سالباً، أي أقل من تعويض الاندثار.

وقد انعكس هذا بوضوح من خلال تراجع معدلات النمو للقطاع الصناعي، إذ وصلت إلى (10.2%) للفترة (1970 ـ 1980) مقارنةً للفترة (1980 ـ 1985) التي انخفضت فيها إلى (7.3% ـ) ثم ارتفعت بعد ذلك (1.4%) للفترة (1985 ـ 1989) نتيجة التوسع في التصنيع العسكري في تلك الفترة، في حين حقق هذا القطاع زيادةً في إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت (5.3%) للمدة (1981 ـ 1985) مقارنةً مع الفترة (1975 ـ 1980) حيث بلغت (4%)، ثم بعد ذلك انخفضت إلى (5.1%) للمدة (1986 ـ 1990)[1].

وفي الفترة (1991 ـ 2003)، تعرض الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص لنكسة كبيرة على إثر حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق وقد أدى ذلك إلى تعرض القطاع الصناعي إلى تدميرٍ أكبر ونتيجة لذلك تراجع هذا القطاع بصورة كبيرة، وبعد فرض الحصار الاقتصادي تم إيقاف تصدير النفط الخام من ناحية وفرض حظر جزئي على المستوردات من ناحية أخرى، ولعل من بين أهم مكونات تلك الاستيرادات هي مستلزمات الإنتاج ذات المنشأ الأجنبي التي تشكل نسباً مهمة من مستلزمات الإنتاج الصناعي عموماً التي تتراوح بين (40% ـ 90%)، وقد حقق إسهام القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي بين (%7.47,%7.5,%8.33,%9.46,%5.9) للفترة (1991 ـ 1995) ويُعزى سبب ارتفاع هذه النسب مقارنةً مع فترة الثمانينيات إلى توقف تصدير النفط وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وظروف العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق[2].

---

(1) حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وأثر التشريعات فيه، مركز العراق للدراسات للنشر، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ط1، 2015، ص139.

(2) الأمم المتحدة، (الإسكوا)، الحسابات القومية لدول الإسكوا (1980 ـ 1996)، نيويورك، 1997، ص86.

وقد انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1998 ـ 2000) بواقع بلغ (4.32%,4.64%,4.40%,4.66%,9.98%) على التوالي، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى اعتماد العراق على السلع المستوردة من الخارج بموجب مذكرة التفاهم[1].

وبعد عام 2003 ودخول القوات الأمريكية إلى العراق وما تبع ذلك من تدميرٍ وحرق وسلب مؤسسات الدولة والمصارف الحكومية والمصانع فقد توقفت إثر ذلك أغلب المصانع عن الإنتاج، أما المصانع التي استطاعت إعادة نشاطها فإنها تعاني من فقدان الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الطاقة الكهربائية ومستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ، فضلاً عن ذلك انفتاح السوق العراقية لكل أنواع السلع دون ضوابط أو فرض رسوم جمركية أو رقابة على الجودة والمواصفات[2] ومما زاد الأمر سوءاً انخفاض أسعار النفط الخام عام 2014 ما أدى إلى انخفاض مستوى القطاع الصناعي وأدى بدوره إلى زيادة تدهوره بسبب الانخفاض الكبير في تمويل هذا القطاع وإهماله بشكل كبير وبالتالي انخفاض القيمة المضافة له وانخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول (17) النفقات الفعلية والمخططة للقطاع الصناعي في العراق للفترة (2006 ـ 2015)، إذ يتضح من الجدول أن النفقات المخططة والفعلية للقطاع الصناعي تتسم بالتذبذب النسبي خلال الفترة (2006 ـ 2013) بسبب تذبذبات أسعار النفط الخام، إلا أنه في عامي (2014 و2015) حصل انخفاض كبير في النفقات (الفعلية والمخططة) بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

وبلغ انخفاض النفقات الفعلية من (389,357,664.23) مليون دولار في عام 2013 إلى (226,351,729.81) مليون دولار في عام 2014 بفارق انخفاضٍ بلغ (163,005,934.42 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (48.13% -)، ثم انخفض إلى (218,321,342.92) مليون دولار في عام 2015 بفارق انخفاض بلغ (8,030,386.89 ـ) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (4.45% -) بالمقارنة مع عام 2014 في حين بلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام 2013 (863,197,891.32) مليون دولار وانخفضت بعد ذلك إلى (125,441,818.54) مليون دولار في الموازنة المالية لعام 2015 بفارق انخفاض بلغ

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2004، صفحات متفرقة.

(2) سناء عبد القادر مصطفى، إلى أين يتجه الاقتصاد الوطني العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، (2016/3/7)، من خلال الارتباط بالموقع: http://iraqieconomists.net/ar/

(737,756,072.78 -) مليون دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (86.53% -) بالمقارنة مع عام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط.

ومن جانب آخر فإن انخفاض التمويل والدعم الحكومي بسبب انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي عام 2014 إلى (1,32) مليار دولار بانخفاضٍ بلغ (5 ـ) مليون دولار ومعدل نمو سلبي سنوي بلغ (4.44%) مقارنةً مع عام 2013، حيث بلغت (1,37) مليار دولار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (8.1%) في حين سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام 2015 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (4.96% -) قياساً بعام 2014 لتسجل (1,28) مليار دولار في عام 2015 مقابل (1,32) مليار دولار لعام 2014 بفارق انخفاضٍ بلغ (ـ 4) مليون دولار[1].

جدول (18)

نفقات القطاع الصناعي في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	25,070,412.99	19,567,366.28	78.04
2007	69.1	54,725,908.37	27,781,990.52	50.76
2008	94.1	354,547,669.98	187,905,472.63	52.99
2009	61	1,293,673,103.97	208,449,704.14	16.11
2010	77.4	559,407,457.45	181,491,996.63	32.44
2011	107.4	569,844,218.51	229,415,346.12	40.25
2012	112	480,581,636.95	202,500,810.37	42.13
2013	108.6	863,197,891.32	389,357,664.23	45.10
2014	57	-	226,351,729.81	-
2015	42.9	125,441,818.54	218,321,342.92	174.04

(1) بيانات البنك الدولي، من خلال الارتباط بالموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للاعوام

(2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

المؤشرات المالية، نفقات الموازنة العامة للدولة، صفحات متفرقة.

المطلب العاشر: انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعمل على تقوية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أهميته التي تنبع من كونه مصدراً لإيجاد أو توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية لكونه يشكل الإضافة الحقيقية لرأس المال وخلق المصادر التمويلية المكّملة أو البديلة لدور الدولة، لذا تحرص الدول على توفير السبل والقوانين والأنظمة الكفيلة بتشجيع وتحفيز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي.

وفي العراق ما زالت الاستثمارات بشكل عام غير كفوءة وما زالت الاستثمارات الحكومية تهيمن على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار وإن هذه الاستثمارات تتأثر بشدّة بإيرادات النفط الخام التي تمثل المصدر الرئيس لإيرادات الدولة[1].

ومن جانب آخر تواجه الاستثمارات العامة مشكلة تمويلٍ من الموازنة العامة بسبب ترهل مؤسسات الدولة واتساع بنود الإنفاق الجاري للرواتب والأجور والتقاعد ومحاربة الإرهاب ما جعل النفقات التشغيلية تصل في عام 2015 إلى (70%) من النفقات العامة على حساب الموازنة الاستثمارية التي بلغت (30%) في العام نفسه[2].

(1) عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، مصدر سابق، ص ص132 ـ 133.

(2) عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص96.

وبذا فإن هنالك هيمنة للقطاع العام على حساب الاستثمار المحلي والأجنبي، وفي الوقت نفسه هنالك ضعفٌ في الاستثمارات الحكومية نظراً لقلة تمويل هذه الاستثمارات من الموازنة العامة، وبالأخص بعد انخفاض أسعار النفط الخام عام 2015 ما أدى إلى الانخفاض الكبير في النفقات المخططة للموازنة الاستثمارية بعام 2013، وعليه يمكن توضيح النفقات الاستثمارية (الفعلية والمخططة) في العراق للفترة (2006 ـ 2015) من خلال الجدول الآتي:

جدول (19)

النفقات الاستثمارية في العراق للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسبة النفقات الفعلية من المخططة %
2006	61.1	6,277,589,708.86	-	-
2007	69.1	10,004,190,363.34	-	-
2008	94.1	12,437,561,226.19	-	-
2009	61	12,694,372,524.93	11,065,934,065.93	87.17
2010	77.4	19,946,733,449.03	19,947,767,481.04	100.0051
2011	107.4	25,076,140,844.87	14,872,393,661.38	59.30
2012	112	30,127,955,764.18	16,491,896,272.28	54.73
2013	108.6	44,694,729,927.00	32,750,202,757.50	73.27
2014	57	-	20,536,243,822.07	-
2015	42.9	32,944,873,785.77	13,149,640,287.76	39.91

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

ـ الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنوات المالية (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2015).

باب الدوائر الخدمية الممولة مركزياً، النفقات حسب الوزارات، صفحات متفرقة.

ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للاعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول السابق، أن النفقات المخططة والفعلية للنفقات الاستثمارية في تزايد مطرد خلال السنوات المختلفة، وذلك بسبب ارتفاعات أسعار النفط الخام حتى عامي (2014 ـ 2015) حيث انخفضت فيها أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفقات الفعلية من (32,750,202,757.50) مليار دولار في عام 2013 إلى (20,536,243,822.07) مليار دولار في عام 2014 بفارق انخفاض بلغ (12,213,958,935.43 ـ) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (38.70% ـ) ثم انخفض إلى (13,149,640,287.76) مليار دولار في عام 2015 بفارق انخفاض بلغ (7,386,603,534.31 ـ) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (36.03% ـ) بالمقارنة بعام 2014، في حين بلغت التخصيصات المالية (النفقات المخططة) في موازنة العراق لعام 2013: (44,694,729,927.00) مليار دولار وانخفضت بعد ذلك إلى (32,944,873,785.77) مليار دولار في الموازنة المالية لعام 2015 بفارق انخفاض بلغ (ـ 11,749,856,141.23) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (27.71% ـ) بالمقارنة بعام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم انخفضت التخصيصات المالية في عام 2016 إلى (20,713,042,267.09) مليار دولار بفارق انخفاض بلغ (12,231,831,518.68 ـ) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (38.87% ـ) عنه في عام 2015، فضلاً عن ذلك تدنت كفاءة التنفيذ الفعلية بدلالة انخفاض نسبة الصرف الفعلي الذي بلغ (73.27%) في عام 2013 وبنسبة (39.91%) في عام 2015 من إجمالي المخصص للنفقات الاستثمارية.

أما بالنسبة إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية فهي تتأثر كذلك بإيرادات النفط من ناحيتين الأولى: من خلال القروض التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص ولبعض الاستثمارات الأجنبية، وبذا فإن انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى تقليص دعم الحكومة لهذا الاستثمارات مما أدى بالتالي إلى انخفاضها بشكل كبير والثانية: فإن انخفاض أسعار النفط انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال حصول الركود في الاقتصاد بسبب انخفاض دخل الفرد العراقي، ما أدى إلى انخفاض الاستهلاك والادخار وانخفاض الطلب الكلي وبالأخص على السلع الكمالية، مما خلق تشاؤماً لدى المستثمرين المحليين والأجانب من الاستقدام إلى الاستثمار في العراق وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الداخل إلى الاقتصاد العراقي الذي انخفض عقب انخفاض أسعار النفط.

ويمكن توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاقتصاد العراقي للفترة (2006 ـ 2015) من خلال الجدول الآتي:

جدول (20)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار

السنوات	أسعار النفط (برنت) دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
2006	61.1	0.272
2007	69.1	0.972
2008	94.1	1,856
2009	61	1,070
2010	77.4	1,396
2011	107.4	1,882
2012	112	3,400
2013	108.6	5,131
2014	57	4,782
2015	42.9	3,469

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

UNCTAD, World Investment Report 2007, New York, July 2007, P 251 - 255

UNCTAD, World Investment Report 2010, New York, June 2010, P 167 - 172

UNCTAD, World Investment Report 2011, New York and Geneva,2011, p 187 - 190

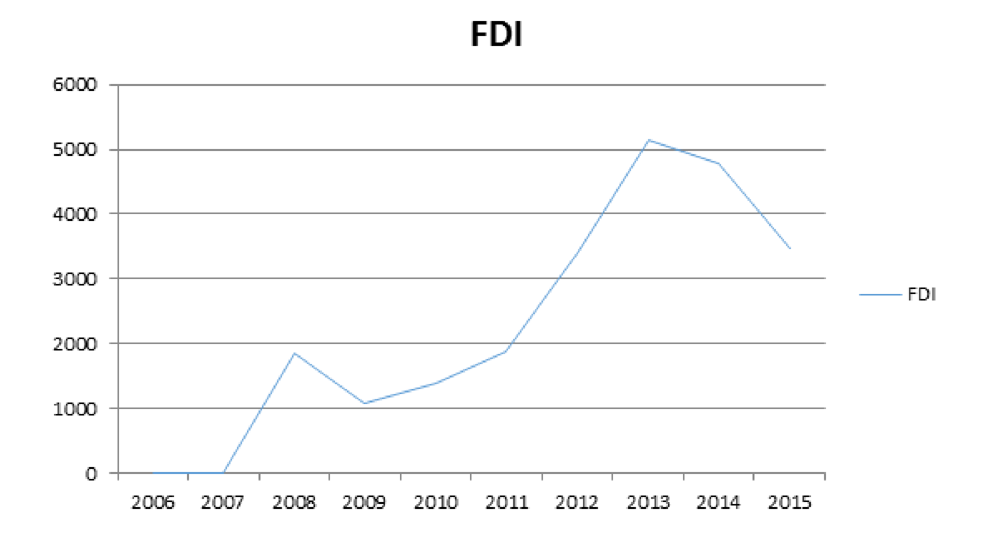
UNCTAD, World Investment Report 2016, New York and Geneva, 2016, Annex Tables, A1, P198.

ويتضح من الجدول أعلاه، أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد حقق نمواً كبيراً في العراق للفترة (2006 ـ 2013)، إذ بلغ في عام 2006: (0.272) مليون دولار وأخذ بالارتفاع بشكل مستمر حتى عام 2013 حيث بلغ (5,131) مليار دولار بسبب الارتفاعات في أسعار النفط الخام في تلك السنوات، وبعد انخفاض أسعار النفط الخام في عام 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق إلى (4,782) مليار دولار مقارنةً في عام 2013 بفارق انخفاض بلغ (349 ـ) مليون دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (7.19% ـ). في حين سجل الـ(FDI) انخفاضاً بمقدار (1,313 ـ) مليار دولار في

عام 2015 حيث بلغ (3,469)، وبمعدل نمو سالب بلغ (28.54 ـ) مقارنةً مع عام 2014، يُنظر الشكل (11).

شكل (11)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي للفترة (2006 ـ 2015) مليار دولار



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (20)

الفصل الخامس

الجانب القياسي للعلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة العراقية

لقد تمت الاستعانة بالجانب التطبيقي في الأرقام القياسية للتعرف على نمط واتجاه تذبذب أسعار النفط، آخذين بعين الاعتبار الكميات المنتجة من النفط في العراق للسنوات (2004 ـ 2015) من جانب والاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يمثل أسلوباً من أساليب التحليل الاقتصادي (الكمي) لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء ومحاولة دمجها في أنموذجٍ واحد للوصول إلى الهدف الخاص باختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة وتقدير معالمها ومن ثم التنبؤ بقيم تلك الظاهرة من جانب آخر، لذا فقد ضم الجانب التطبيقي خمسة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى قياس أثر أسعار النفط الخام على الإيرادات العامة في نموذج انحدار خطي بسيط، وتطرق المبحث الثاني إلى قياس أثر الإيرادات العامة على النفقات العامة في نموذج انحدار خطي بسيط، في حين تطرق المبحث الثالث إلى قياس وتحليل أثر الإيرادات العامة على الإنفاق المدني والعسكري، وقد شمل هذا المبحث مطلبين: الأول تم فيه قياس أثر تذبذبات الإيرادات العامة على الإنفاق المدني في نموذج انحدار خطي بسيط، في حين تم في المطلب الثاني: قياس أثر تذبذبات الإيرادات العامة على الإنفاق العسكري في نموذج انحدار خطي بسيط، أما المبحث الرابع فقد تطرق إلى تحليل وقياس أثر الإيرادات النفطية على النفقات العامة في نموذج انحدار لوغارتيمي متعدد، أما بالنسبة إلى المبحث الخامس فقد تطرق إلى قياس أثر تذبذبات الإيرادات النفطية على الإنفاق المدني والإنفاق العسكري، وقد شمل هذا المبحث مطلبين: الأول تم فيه قياس أثر تذبذبات الإيرادات النفطية على الإنفاق المدني في نموذج انحدار لوغارتيمي متعدد، في حين تم في المطلب الثاني قياس أثر تذبذبات الإيرادات النفطية على الإنفاق العسكري في نموذج انحدار لوغارتيمي متعدد.

أخذ الباحثون بالاعتبار تأثير الإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية كمتغيرات مستقلة مع المتغيرات التابعة، وقد استخدم الباحثون بيانات سنوية للفترة (2004 ـ 2015) وتم اعتماد بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية باستثناء بيانات الإنفاق العسكري التي أُخذت من موقع سيبري (sipry) الأمريكي، أما بيانات أسعار النفط فقد اعتمد الباحثون على بيانات منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المعايير

والأساليب الإحصائية في عملية تحليل الفرضيات ومعالجتها واختبارها وصولاً إلى أهداف الدراسة، إذ استخدمنا في الدراسة المقاييس والأساليب الإحصائية أدناه من خلال تطبيق برنامج التحليل الإحصائي (Eviews).

إن المتغير الرئيس في موضوع الدراسة هو أسعار النفط الخام، حيث إنه يؤثر في الإيرادات العامة بصورة مباشرة وفي النفقات العامة بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الإيرادات العامة.

لذا في نماذج الدراسة باستثناء نموذج (أسعار النفط والإيرادات العامة) عوّضنا عن أسعار النفط الخام بالإيرادات النفطية والتي تمثل المؤشر الرئيسي في الإيرادات العامة وذلك من خلال تحويل الأسعار إلى كميات بالدولار، أي تحويل أسعار النفط إلى إيرادات عامة ودراسة أثرها في النفقات العامة، ومن ثم دراسة أثر الإيرادات النفطية كمتغير رئيس مستقل على النفقات العامة والإنفاق المدني والعسكري، وبذلك يمكن تحويل الأسعار إلى كميات من خلال الاستناد إلى المعادلة التالية[1]:

$$TR = P \times Q$$

(TR): تمثل الإيرادات الكلية

(P): تمثل الأسعار

(Q): تمثل الكميات

مما يؤدي إلى الوصول لنتيجة أن هنالك سلسلة من التأثيرات على الموازنة العامة، تبدأ هذه الآثار بأسعار النفط الخام ثم تنتقل إلى الإيرادات العامة ومن ثم إلى النفقات العامة بفرعيها المدني والعسكري وإن تذبذبات أسعار النفط هي المسبب الرئيس لتذبذبات النفقات العامة من خلال الإيرادات العامة.

(1) كامل علاوي الفتلاوي ـ حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص159.

المبحث الأول

قياس وتحليل أثر أسعار النفط على الإيرادات العامة

المطلب الأول: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير أسعار النفط الخام في الإيرادات العامة، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

أولاً ـ المتغير المستقل: أسعار النفط الخام، وهو المتغير المستقل في النموذج وقد تم تحديد أسعار النفط كمصدرٍ رئيس مؤثر في الإيرادات العامة كمؤثر في الإيرادات العامة، حيث إن تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية من ارتفاع وانخفاض تؤدي إلى ارتفاع وانخفاض الإيرادات العامة في العراق والعكس بالعكس وقد تم التعبير عن أسعار النفط الخام بالدولار.

ثانياً ـ المتغير التابع: الإيرادات العامة، تمثل الإيرادات العامة جزءاً هاماً وأساسياً في الموازنة العامة للعراق إذ تعتمد بشكل رئيس على أسعار النفط الخام، لذا فقد تم اختيار الإيرادات العامة كمتغير تابع يتأثر بتذبذبات أسعار النفط الخام وقد تم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

ثالثاً ـ المتغير العشوائي: يمثل المتغير العشوائي المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والأذواق الاجتماعية المؤثرة على الاستهلاك وعلى تصرفات المستثمرين وغيرها.

المطلب الثاني: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين الإيرادات العامة كمتغير تابع وأسعار النفط الخام كمتغير مستقل لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية، وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار الخطي البسيط كأفضل تقدير لهذا النموذج وتأخذ صيغة معادلة الانحدار الخطي البسيط الشكل التالي:

$$Y_i = B_O + B_1 X_1 + U_i$$

وبتعويض متغيرات النموذج القياسي في المعادلة أعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$R = B_O + B_1 P_O + U_i$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالإيرادات العامة كمتغير عندما تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثلة بأسعار النفط مساوية للصفر.

(R): تمثل الإيرادات العامة: الوحدة مليون دولار.

(P_O): تمثل أسعار النفط الخام: الوحدة دولار.

(U_i): تمثل المتغير العشوائي.

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في قياس وتحليل أثر أسعار النفط الخام على الإيرادات العامة وإن التقديرات عند مستوى (5%) وقد تم استخدام اختبار (t) للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين (t) المحتسبة مع (t) الجدولية عند درجة حرية (N ـ K) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة، إذ هنالك فرضيتان بالنسبة لاختبار (t) الأولى: الفرضية الصفرية H_O أو فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

($H_O: B=0$) وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية أكبر من (t) المحتسبة.

والثانية: الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي لا تساوي صفر أي أن: ($H_1: B\neq0$) وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية أصغر من (t) المحتسبة، وقد تمت الاستعانة بمعامل التحديد (R^2) لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلاً عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار داربن ـ واتسون (Watson Test ـ Durbin) لتوضيح ما إذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) وقيمته من الفترة السابقة

(U_{t-1}) واختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، أي اختبار معنوية النموذج القياسي حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، أي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار، وكذلك تم الاستعانة بمصفوفة بيرسون لقياس الارتباطات البسيطة بين المتغيرين.

المطلب الثالث: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد لأسعار النفط والإيرادات العامة، فضلاً عن ذلك سيتم تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين أسعار النفط الخام والإيرادات العامة.

أولاً: اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير أسعار النفط في الإيرادات العامة

تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$\mathbf{R = -\ 758.63 + 817.72\ PO}$$

$$\mathbf{t = -\ 0.053 \quad 4.498}$$

$$\mathbf{R^2 = 0.66 \quad F = 20.23 \quad D.W = 0.953}$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الإيرادات العامة الـ(R) كمتغير تابع والـ(P_O) كمتغير مستقل، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة والتي تبلغ (758.63 -) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال، حيث ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي، والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع أسعار النفط غير متواجدة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(P_O) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (817.72) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة وبلغت (4.498) وهي أكبر من (t) الجدولية البالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ(P_O) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ(R) وإن ارتفاع الـ(P_O) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الـ(R) بمقدار (1.097).

ويتضح من النموذج أعلاه، أن قيمة معامل التحديد (0.66) (R^2) وهي تشير إلى أن نسبة (66 %) من التقلبات التي تنتاب الإيرادات العامة تُعزى إلى تقلبات الـ(P_O) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (34 %) التي تنتاب الإيرادات العامة تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (20.23) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %)، وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، ما يدل على معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (0.953) وهي أكبر من الصفر وأصغر من قيمة (DL) الجدولية والبالغة (0.971) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي.

ثانياً: اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات أسعار النفط والإيرادات العامة وذلك من خلال استخراج معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، والارتباط يقصد به وجود علاقة بين ظاهرتين أو أكثر، حيث لا يقصد به مجرد وجود علاقة وإنما علاقة بالمعنى الإحصائي للارتباط والذي يراد به دراسة التغاير بين المتغيرات.

أي أنه ليس مجرد ارتباط سببي وإنما ارتباط يدل على وجود علاقة بين ظاهرتين أو أكثر بحيث يمكن التمييز من خلاله بين ما هو سبب وما هو نتيجة.

والمقياس الذي يقيس درجة الارتباط يسمى بمعامل الارتباط ويرمز له بالرمز (r) فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي واحداً دل ذلك على وجود ارتباط تام بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمته محصورة بين (0.75 واقل من1.00) دل ذلك على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط محصورة بين (0.50 وأقل من 0.75) دل ذلك على وجود ارتباط متوسط بين المتغيرين، في حين لو كانت قيمته محصورة بين (الصفر وأقل من 0.50) دل على وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرين، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط البسيط صفراً دل ذلك على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين وتدل إشارة معامل الارتباط الموجبة على العلاقة الطردية بين المتغيرين والسالبة على العلاقة العكسية، أي أن[1]:

(1) طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ جامعة بغداد، بلا طبعة، 1991، ص83.

$$0 < r < 1$$

$$-1 \leq r \leq +1$$

تم قياس الارتباطات من خلال مصفوفة بيرسون للارتباطات البسيطة بين متغيرات النموذج، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول التالي:

جدول (21)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج أسعار النفط والإيرادات العامة

	R	PO
R	1.000	0.81
PO		1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين أسعار النفط والإيرادات العامة R,P_O بلغت (0.81) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوي طردي (موجب) بين المتغيرين.

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر الإيرادات العامة على النفقات العامة

المطلب الأول: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الإيرادات العامة في النفقات العامة فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

أولاً ـ المتغير المستقل: الإيرادات العامة، وهو المتغير المستقل في النموذج وقد تم اختياره كمؤثر في النفقات العامة لأن مصدر النفقات العامة في العراق هو الإيرادات العامة في الموازنة العامة، وبذا فإن النفقات العامة ترتبط بتذبذبات الإيرادات العامة إذ بارتفاع الإيرادات العامة ترتفع النفقات العامة لموازنة العراق والعكس بالعكس وعليه تمثل الإيرادات العامة الجانب الأيسر من الموازنة العامة وقد تم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

ثانياً ـ المتغير التابع: النفقات العامة، تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً وأساسياً من موازنة العراق العامة إذ تعتمد بشكل رئيس على الإيرادات العامة لذا فقد تم اختيار النفقات العامة متغيراً تابعاً يتأثر بتذبذبات الإيرادات العامة، وعليه تمثل النفقات العامة الجانب الأيمن من الموازنة العامة للعراق وقد تم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

المطلب الثاني: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة كمتغير تابع والإيرادات العامة كمتغير مستقل لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية، وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار الخطي البسيط كأفضل تقدير لهذا النموذج ويكون شكل معادلة الانحدار للنموذج كالتالي:

$$G = B_O + B_1 R + U_i$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالنفقات العامة عندما تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثلة بالإيرادات العامة مساوية للصفر.

(G): تمثل النفقات العامة: الوحدة مليون دولار.

(R): تمثل الإيرادات العامة: الوحدة مليون دولار.

(U_i): تمثل المتغير العشوائي.

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية نفسها في نموذج أسعار النفط والإيرادات العامة.

المطلب الثالث: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب، إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات العامة والنفقات العامة، فضلاً عن ذلك تم تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أولاً: اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير الإيرادات العامة في النفقات العامة

تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$G = -1290.54 + 0.863\ R$$

$$t = 0.071 \quad 12.026$$

$$R^2 = 0.93 \quad F = 144.62 \quad D.W = 2.32$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير النفقات العامة الـ(G) كمتغير تابع والـ(R) كمتغير مستقل، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة والتي تبلغ (**1290.54**-) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال ذلك حيث ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي، والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات العامة غير موجودة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(R) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.863) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (12.026) وهي أكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ(R) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ(G) وإن ارتفاع الـ(R) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الـ(G) بمقدار (0.863).

ويتضح من النموذج أعلاه أن قيمة معامل التحديد (0.93) (R^2) وهي تشير إلى أن نسبة (93%) من التقلبات التي تنتاب النفقات العامة تعزى إلى تقلبات الـ(R) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (7 %) التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج.

وبلغت قيمة (F) المحسوبة (144.62) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية مما يدل على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع.

أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.32) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DU - 4) والبالغة (2.669) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

ثانياً: اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات الإيرادات العامة والنفقات العامة، وذلك من خلال استخراج معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، وعليه تم قياس الارتباطات من خلال مصفوفة بيرسون للارتباطات البسيطة بين متغيرات النموذج، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (22)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات العامة والنفقات العامة

	G	R
G	1.000	0.96
R		1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (15)، أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات العامة والنفقات العامة G, R بلغت (0.96) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوي طردي (موجب) بين المتغيرين.

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر الإيرادات العامة على الإنفاق المدني والعسكري

سيتم في هذا المبحث قياس الإيرادات العامة كمتغير رئيسي مستقل عن أسعار النفط الخام، ودراسة أثره في الإنفاق المدني والعسكري حيث قسمنا النفقات العامة إلى إنفاق مدني وإنفاق عسكري في العراق، لغرض دراسة أثر الإيرادات العامة على الإنفاق المدني والعسكري، ومن ثم قياس الارتباطات بينهما ومعرفة أكثر المتغيرات تأثيراً في الإنفاق المدني والعسكري.

المطلب الأول: قياس أثر الإيرادات العامة على الإنفاق المدني

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الإيرادات العامة في الإنفاق المدني فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

1 ـ المتغير المستقل: الإيرادات العامة، وهو المتغير المستقل في النموذج وقد تم اختياره مؤثراً في الإنفاق المدني لأن مصدر الإنفاق المدني في العراق هو الإيرادات العامة في الموازنة العامة وقد تم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

2 ـ المتغير التابع: الإنفاق المدني، يمثل الإنفاق المدني جزءاً من النفقات العامة الذي يشمل رواتب الموظفين والتقاعد وكل المصروفات التي تصرف للمؤسسات المدنية في العراق، ويعتمد الإنفاق المدني الإيرادات العامة إذ بارتفاع الإيرادات العامة يرتفع الإنفاق المدني والعكس بالعكس لذا تم اختيار الإنفاق المدني متغيراً تابعاً يتأثر بتذبذبات الإيرادات العامة، وقد تم التعبير عن متغير الإنفاق المدني بملايين الدولارات.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين الإيرادات العامة كمتغير مستقل والإنفاق المدني كمتغير تابع، لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار الخطي البسيط كأفضل تقدير لهذا النموذج، ويكون شكل معادلة الانحدار للنموذج كالتالي:

$$G_c = B_O + B_1 R + U_i$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي، وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالإنفاق المدني عندما تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثلة بالإيرادات العامة مساوية للصفر.

(G_c): تمثل الإنفاق المدني: الوحدة مليون دولار.

(R): تمثل الإيرادات العامة: الوحدة مليون دولار.

(U_i): تمثل المتغير العشوائي.

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية نفسها في النماذج السابقة.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات العامة والإنفاق المدني، فضلاً عن ذلك تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق المدني.

1 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير الإيرادات العامة في الإنفاق المدني

تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$Gc = -761.39 + 0.766 R$$

$$t = -0.159 \quad 10.337$$

$$R^2 = 0.91 \quad F = 106.86 \quad D.W = 2.16$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير النفقات العامة الـ(G_c) كمتغير تابع والـ(R) كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وقد بلغت (761.39-) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال ذلك، حيث ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات العامة غير موجودة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(R) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.766) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (10.337) وهي أكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على أن الـ(R) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ(G_c) وإن ارتفاع الـ(R) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الـ(G_c) بمقدار (0.766).

ويتضح من النموذج أعلاه أن قيمة معامل التحديد (0.91) (R^2) وهي تشير إلى أن نسبة (91 %) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى تقلبات الـ(R) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (9 %) التي تنتاب الإنفاق المدني تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج.

وبلغت قيمة (F) المحسوبة (106.86) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.16) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DU ـ 4) والبالغة (2.669) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

2 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات الإيرادات العامة والإنفاق المدني وذلك من خلال استخراج معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، وعليه تم قياس الارتباطات من خلال مصفوفة بيرسون للارتباطات البسيطة بين متغيرات النموذج، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (23)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات العامة والإنفاق المدني

	Gc	R
Gc	1.000	0.95
R		1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (16) أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات العامة والإنفاق المدني Gc,R بلغت (0.95) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوي طردي (موجب) بين المتغيرين.

المطلب الثاني: قياس أثر الإيرادات العامة على الإنفاق العسكري

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الإيرادات العامة في الإنفاق العسكري فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

أولاً ـ المتغير المستقل: الإيرادات العامة وهو المتغير المستقل في النموذج وقد تم اختياره مؤثراً في الإنفاق العسكري، لأن مصدر الإنفاق العسكري في العراق هو الإيرادات العامة في الموازنة العامة وقد تم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

ثانياً ـ المتغير التابع: الإنفاق العسكري، يمثل الإنفاق العسكري جزءاً من النفقات العامة، وهو يشمل رواتب الموظفين العسكريين وتقاعد العسكريين ونفقات شراء الأسلحة والأعتدة وملابس العسكريين والمصروفات الأخرى للأمن والدفاع والداخلية وغيرها.

ويعتمد الإنفاق العسكري على الإيرادات العامة، إذ بارتفاع الإيرادات العامة يرتفع الإنفاق العسكري والعكس بالعكس، لذا تم اختيار الإنفاق العسكري كمتغير تابع يتأثر بتذبذبات الإيرادات العامة وقد تم التعبير عن متغير الإنفاق العسكري بملايين الدولارات.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين الإيرادات العامة كمتغير تابع والإنفاق العسكري كمتغير مستقل لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار الخطي البسيط كأفضل تقدير لهذا النموذج، ويكون شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$Gm= B_O + B_1 R + U_i$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي، وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالإنفاق العسكري عندما تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثلة بالإيرادات العامة مساوية للصفر.

(Gm): تمثل الإنفاق العسكري: الوحدة مليون دولار.

(R): تمثل الإيرادات العامة: الوحدة مليون دولار.

(U_i): تمثل المتغير العشوائي.

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية نفسها في النماذج السابقة.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب، إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات العامة والإنفاق العسكري، فضلاً عن ذلك، تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق العسكري.

1 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير الإيرادات العامة في الإنفاق العسكري

تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$Gm = - 529.031 + 0.096 R$$

$$t = - 0.281 \quad 3.319$$

$$R2 = 0.52 \quad F = 11.01 \quad D.W = 0.445$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير النفقات العامة الـ(Gm) كمتغير تابع والـ(R) كمتغير مستقل، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وقد بلغت (529.031-) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال ذلك، حيث ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات العامة غير موجودة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج السابق أن الـ(R) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.096) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (3.319) وهي أكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ(R) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ(Gm) وإن ارتفاع الـ(R) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الـ(Gm) بمقدار (0.096).

ويتضح من النموذج السابق أن قيمة معامل التحديد (0.52) (R2) وهي تشير إلى أن نسبة (52%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى تقلبات الـ(R)، وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (48%) التي تنتاب الإنفاق العسكري تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (11.01) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية مما يدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.16) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DU - 4) والبالغة (0.445) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي.

2 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات الإيرادات العامة والإنفاق العسكري، وذلك من خلال استخراج معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون وعليه تم قياس الارتباطات من خلال مصفوفة بيرسون للارتباطات البسيطة بين متغيرات النموذج، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (24)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات العامة والإنفاق العسكري

	Gm	R
Gm	1.000	0.72
R		1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (17)، أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات العامة والإنفاق العسكري Gm,R بلغت (0.72) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسط طردي (موجب) بين المتغيرين.

المبحث الرابع

قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على النفقات العامة

سيتم في هذا المبحث قياس الإيرادات النفطية كمتغير رئيسي مستقل عن الإيرادات العامة، ودراسة أثره في النفقات العامة في نموذج انحدار لوغارتيمي متعدد.

المطلب الأول: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذجٍ قياسي يوضح تأثير الإيرادات النفطية في النفقات العامة، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

أولاً ـ المتغيرات المستقلة:

1 ـ **الإيرادات النفطية:** وهو المتغير المستقل الرئيسي في النموذج وقد تم اختياره كمؤثر في النفقات العامة لأن مصدر النفقات العامة في العراق هو الإيرادات العامة التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية كما ذكرنا سابقاً فهي جزء من الإيرادات العامة وبالتالي فإن النفقات العامة تعتمد على تذبذبات الإيرادات النفطية من خلال الإيرادات العامة عوضاً عن أسعار النفط باعتبار أن النفقات العامة تعتمد على الإيرادات العامة وبالتالي الإيرادات النفطية، إذ بارتفاع الإيرادات النفطية ترتفع النفقات العامة لموازنة العراق والعكس بالعكس وقد تم التعبير عن الإيرادات النفطية بملايين الدولارات.

2 ـ **الإيرادات الضريبية:** وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج والذي يمثل مصدراً من مصادر تمويل الإيرادات العامة وبالتالي يمثل الفرضية نفسها حول تأثير الإيرادات النفطية على النفقات العامة، أي بارتفاع الإيرادات الضريبية ترتفع النفقات العامة والعكس بالعكس وقد تم التعبير عنه بملايين الدولارات.

3 ـ **الإيرادات الرأسمالية:** تشمل الإيرادات الرأسمالية إيرادات مبيعات الدولة لممتلكاتها من الموجودات الثابتة وغير الثابتة كالأبنية والمعدات ووسائل النقل وهو المتغير المستقل الثالث في النموذج، حيث يمثل مصدراً من مصادر تمويل الإيرادات العامة وبذا يمثل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية نفسها على النفقات العامة، أي بارتفاع الإيرادات الرأسمالية ترتفع النفقات العامة، وقد تم التعبير عنه بملايين الدولارات.

ثانياً ـ المتغير التابع:

النفقات العامة، تمثل النفقات العامة المتغير التابع في هذا النموذج وقد تم التعبير عنها بملايين الدولارات.

المطلب الثاني: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة كمتغير تابع و(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) كمتغيرات مستقلة، لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية، وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار المتعدد اللوغارتيمي المزدوج بصيغة اللوغارتيم للطرفين كأفضل تقدير لهذا النموذج، وتأخذ صيغة معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$\text{Log } Y_i = \text{Log}B_O + \text{Log}B_1 X_1 + \text{Log}B_2 X_2 + \text{Log}B_3 X_3 + U_i$$

وبتعويض متغيرات النموذج القياسي في المعادلة أعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$\text{Log } G = \text{Log}B_O + \text{Log}B_1 R_O + \text{Log}B_2 R_t + \text{Log}B_3 R_c + U_i$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالنفقات العامة عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الرأسمالية) مساوية للصفر.

($\text{Log}G$): تمثل النفقات العامة

($\text{Log}R_O$): تمثل الإيرادات النفطية

($LogR_t$): تمثل الإيرادات الضريبية

($LogR_c$): تمثل الإيرادات الرأسمالية

(U_i): تمثل المتغير العشوائي

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية ذاتها في النماذج السابقة مع إضافة بعض الاختبارات مثل: اختبار (White) واختبار (Arch) لمعرفة ما إذا كان هنالك مشكلة عدم تجانس التباين (Hetero) في النماذج القياسية، حيث إنه من شروط الانحدار الخطي أو اللوغارتيمي الخطي (المتعدد)، هو أن يكون تباين الخطأ العشوائي (U_i) حول متوسطه ثابتاً في كل فترة عند جمع قيم المتغير المستقل، بمعنى أن قيم (U_i) تتغير في مدى ثابت أو حدود ثابتة حول الصفر ويعني ذلك أن الفرق أو المدى بين الحد الأقصى والحد الأدنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغير المستقل ثابتة وهذا الشرط يطبّق في الانحدار البسيط والمتعدد، ففي الانحدار المتعدد كذلك يجب أن يكون تباين المتغير العشوائي (Ui) ثابتاً لجميع المشاهدات[1].

وعليه فقد تمت الاستعانة باختبار وايت (White Test) واختبار آرك (Arch Test) لغرض اختبار ثبات تجانس التباين من عدمه في نماذج الدراسة، حيث تستند هذه الاختبارات على مضاعف لاكرانج (LM) وفق الصيغة التالية[2]:

$$LM= n*R2$$

n: تمثل عدد المشاهدات

وبعدها نقارن بين قيمة (LM) مع قيمة (Square ـ Chi) الجدولية فإذا كانت قيمة (LM) أكبر نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس بالعكس.

كذلك استخدام معامل التحديد المصحح (R^2) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية، حيث إن (R^2) لا يأخذ بنظر الاعتبار النقص في درجات الحرية الناجم عن إضافة متغيرات

(1) حسام علي داود ـ خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2013، ص81.

(2) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، ط1، 2015، ص ص40 ـ 41.

مستقلة جديدة إلى الدالة والذي يسبب ارتفاع قيمة (R^2) النظرية ولمعالجة هذه الحالة يتم اللجوء إلى معامل التحديد المصحح (R2)[1] واختبار (VIF) لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تمت الاستعانة في النموذج في اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يُستخدم لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في الظاهرة المدروسة.

المطلب الثالث: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية كمتغيرات مستقلة والنفقات العامة كمتغير تابع فضلاً عن ذلك تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في النفقات العامة

تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$\mathbf{Log\ G= 0.322 + 0.906LogR_O + 0.077\ LogR_t + 0.011\ LogR_c}$$

0.165 ـ t = 0.205 5.051 0.659

VIF 2.85 4.61 3.39

$$\mathbf{R^2 = 0.92\ \ F = 32.87\ \ D.W = 2.167\ \ R2 = 0.89}$$

LM (Arch)= 0.733 LM (White)= 10.56

تمثل المعادلة علاقةً لوغارتيمية بين متغير النفقات العامة LogG كمتغير تابع والـ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) كمتغيرات مستقلة وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة ويدل ذلك على أن قيمة النفقات العامة تبلغ (0.322) عندما تكون ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) مساوية للصفر ويتضح من النموذج أعلاه، أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ

(1) حسين علي بخيت ـ سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بلا طبعة، 2002، ص145.

(0.906) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة وبلغت (5.051) وهي أكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5 %) وهذا يدل على أن الـ($LogR_O$) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ(LogG).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني ($LogR_t$)، فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_t$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.077) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة وبلغت (0.659) وهي أقل من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ($LogR_t$) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ(LogG).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث ($LogR_c$) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_c$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.011) ويُلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة وبلغت (0.156) وهي أقل من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على أن الـ($LogR_c$) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ(LogG).

ويتضح من النموذج أعلاه، أن قيمة معامل التحديد (0.92) (R^2) وتشير إلى أن نسبة (92%) من التقلبات التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى تقلبات ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$)، وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (8 %) التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.89) (R^2) أي نسبة (89%)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (32.87) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كليّة، ما يعني وجود تأثيرٍ معنوي من جانب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.16) وهي أكبر من (DU - 4) والبالغة (2.13) وأصغر من (DL - 4) والبالغة (3.34) مما يدل على وقوعه في المنطقة غير المحسومة، أي عدم التأكد بوجود مشكلة ارتباط ذاتيٍّ من عدمه بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى مشكلة تجانس التباين من خلال اختبار (White) نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة (9) Chi-Square الجدولية للفجوة الزمنية التاسعة تبلغ (16.91) وهي أكبر من قيمة LM 10.56 =(White) كذلك نستدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج من

خلال اختبار (Arch)، إذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة (1) Chi-Square الجدولية للفجوة الزمنية الأولى تبلغ (3.84) وهي أكبر من قيمة LM (Arch)= 0.733، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، إذ يشير البروفيسور (Myers) أنه إذا كانت (VIF>10) فهنالك إشارة إلى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

ثانياً: اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

اعتماد مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات (LogRO, LogRt, LogRc) والنفقات العامة وذلك من خلال استخراج أو قياس معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (23)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات النفطية والنفقات العامة

	LogG	LogRO	LogRt	LogRc
LogG	1.000	0.95	0.82	0.73
LogRO		1.000	0.80	0.71
LogRt			1.000	0.83
LogRc				1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (18)، أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين النفقات العامة والإيرادات النفطية $LogG, LogR_O$ بلغت (0.95) مما يدل على وجود علاقة ارتباطٍ قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين في حين بلغت قيمة الارتباط بين النفقات العامة والإيرادات الضريبية (0.82) $LogG,LogR_t$ وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين في حين بلغت قيمة الارتباط بين النفقات العامة والإيرادات الرأسمالية (0.73) ($LogG,LogR_c$) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة طردية

(موجبة) بين المتغيرين كما سجلت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والضريبية (0.80) $LogR_O,LogR_t$ مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والرأسمالية (0.71) $LogR_O,LogR_c$ وهذا يعني أن هنالك علاقة ارتباط متوسطة طردية (موجبة) بين المتغيرين، بينما سجلت قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات الضريبية والرأسمالية (0.83) ($LogR_t,LogR_c$) ويؤكد ذلك وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين.

مما تقدم يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج النفقات العامة من خلال المقارنة بين $\sqrt{R^2}$ وقيم معاملات الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة فإذا كانت قيمة $\sqrt{R^2}$ أكبر من معامل الارتباط البسيط للمتغير المستقل في مصفوفة بيرسون دلّ ذلك على عدم وجود مشكلة تعددٍ خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج والعكس بالعكس وبما أن قيمة $\sqrt{R^2}$ تساوي (0.96) وهي أكبر من الارتباطات البسيطة للمتغيرات المستقلة في مصفوفة بيرسون فإن هذا يؤكد على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي فضلاً عن معامل تضخم التباين (VIF).

ثالثاً: اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والنفقات العامة

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في النفقات العامة (LogG) من بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) نستخدم اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يُستخدم لمعرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على الظاهرة المدروسة (النفقات العامة) وتحديدها بغية الوصول إلى أفضل أنموذج انحدار لوغارتيمي مزدوج يمثّل الظاهرة المدروسة خير تمثيل، لذا أجرينا اختبار (Stepwise) لمعرفة أي المتغيرات الثلاثة أكثر تأثيراً على النفقات العامة ويمكن توضيح نتائج (Stepwise) لنموذج النفقات العامة من خلال الجدول الآتي:

جدول (24)

نتائج اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والنفقات العامة

المتغيرات المستقلة	VIF	المتغير التابع	W - D	R2%	R2%	F المحتسبة	التفسير
LogRO		LogG	2.063	0.91	90 .0	108.58	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogRO 1.05 + 0.668 - = LogG						
LogRt		LogG	2.029	0.67	0.64	21.08	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogG = 7.52 + 0.463 LogRt						
LogRO	2.793	LogG	2.142	0.92	0.91	55.26	يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع
LOGRt	2.793						
المعادلة المقدرة للنموذج	LogG = 0.230 + 0.937 LogRO + 0.080 LogRt						

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

- قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1.12) = 4.75

- قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (2.12) = 3.89

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتغير الأكثر تأثيراً في النفقات العامة هو الإيرادات النفطية حيث تمثل المعادلة علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير النفقات العامة الـ(LogG) كمتغير تابع والـ(R_O) كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة اللوغارتيمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وتبلغ (0.668 -) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال ذلك لأنه ليس له معنى اقتصادياً، أي ليس له مدلول اقتصادي والسبب في ذلك إمّا لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات النفطية غير موجودة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه، أن الـ(R_O) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.05) وبلغت قيمة معامل التحديد له (91 %) وهي تشير إلى أن نسبة (91 %) من التقلبات التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى تقلبات ($LogR_O$) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (9 %) التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (108.58) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.063) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (4 ـ DU) والبالغة (2.669)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتيًّ بين قيم المتغير العشوائي وأنّ المتغير الثاني المؤثر في النفقات العامة بعد الإيرادات النفطية هو الإيرادات الضريبية وفقاً لترتيب (Stepwise) حيث تمثل المعادلة علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير النفقات العامة الـ(LogG) كمتغير تابع والـ(R_t) كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة اللوغارتيمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة والتي تبلغ 7.52، ويدل ذلك على أن قيمة النفقات العامة تبلغ (7.52) عندما تكون $LogR_t$ مساويةً للصفر.

ويتضح من النموذج أعلاه، أن الـ(R_t) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.463) وبلغت قيمة معامل التحديد له (67 %) وهي تشير إلى أن نسبة (67 %) من التقلبات التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى تقلبات ($LogR_t$) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (33 %) التي تنتاب النفقات العامة تُعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (21.08) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.029) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DU ـ 4) والبالغة (2.669)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، وقد تم حذف متغير الإيرادات الرأسمالية ($LogR_c$) من

النموذج بحسب نتائج (Stepwise)، أما بالنسبة إلى النموذج المتعدد الذي يضم المتغيرات الداخلة في نموذج النفقات العامة فهنالك تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة ($LogR_t$,$LogR_O$) في النموذج ككل، إذ نلاحظ من خلال الجدول (19) أن معادلة الانحدار تمثل علاقةً لوغارتيمية مزدوجة بين متغير النفقات العامة كمتغير تابع و($LogR_t$,$LogR_O$) كمتغيرات مستقلة وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة ويدل ذلك على أن قيمة النفقات العامة تبلغ (0.230) عندما تكون $LogR_t$,$LogR_O$ مساوية للصفر ويتضح من النموذج أعلاه، أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.937)، أما بالنسبة إلى متغير الإيرادات الضريبية ($LogR_t$) نلحظ من خلال الجدول (19) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين النفقات العامة كمتغير تابع والإيرادات الضريبية كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن (LogRt) يرتبط بعلاقةٍ طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.080) وبلغت قيمة (F) المحتسبة للنموذج (55.26) وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05) ولا سيّما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغيرات المستقلة (LogRO,LogRt) في النفقات العامة، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.92، وهي تشير إلى أن نسبة (92 %) من التقلبات التي تنتاب النفقات العامة تعزى إلى تقلبات (LogRO,LogRt) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي 8 % التي تنتاب النفقات العامة تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.91) (R2) أي بنسبة (91 %)، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.133) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (0.812) وأصغر من (4 ـ DU) والبالغة (2.421) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة $LogR_t$,$LogR_O$، لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) كما هو واضح في جدول (19).

المبحث الخامس

قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق المدني والعسكري

سيتم في هذا المبحث قياس الإيرادات النفطية بوصفه متغيراً رئيساً مستقلاً عن الإيرادات العامة ودراسة أثره في الإنفاق المدني والعسكري، حيث قسمنا النفقات العامة على إنفاقٍ مدني وإنفاق عسكري في العراق، لغرض دراسة أثر (الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الرأسمالية) في (الإنفاق المدني، والإنفاق العسكري) ومن ثم قياس الارتباطات بينهما ومعرفة أكثر المتغيرات تأثيراً في الإنفاق المدني والعسكري.

المطلب الأول: قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق المدني

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذجٍ قياسي يوضح تأثير الإيرادات النفطية في الإنفاق المدني، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

1 ـ المتغيرات المستقلة:

- الإيرادات النفطية وهو المتغير المستقل الرئيس في النموذج وقد تم شرحه سابقاً وتم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.
- الإيرادات الضريبية: وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج وقد تم شرحه سابقاً وتم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.
- الإيرادات الرأسمالية: وهو المتغير المستقل الثالث في النموذج وقد تم شرحه سابقاً وتم التعبير عنه بملايين الدولارات.

2 ـ المتغير التابع:

- الإنفاق المدني: يمثل الإنفاق المدني جزءاً من النفقات العامة وقد تم شرحه سابقاً

فالإنفاق المدني يعتمد على الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات النفطية، لذا هنالك مؤثرات للإيرادات النفطية على الإنفاق المدني إذ بارتفاع الإيرادات (النفطية والضريبية والرأسمالية) يرتفع الإنفاق المدني والعكس بالعكس، لذا فقد تم اختيار الإنفاق المدني متغيراً تابعاً يتأثر بتذبذبات المتغيرات المستقلة وبالأخص النفطي وقد تم التعبير عن متغير الإنفاق المدني بملايين الدولارات.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين الإنفاق المدني بوصفه متغيراً تابعاً و(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) كمتغيرات مستقلة لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية، وقد تم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار المتعدد اللوغارتيمي المزدوج بصيغة اللوغارتيم للطرفين كأفضل تقديرٍ لهذا النموذج، ويكون شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$\mathbf{Log\ G_C = LogB_O + LogB_1\ R_O + LogB_2\ R_t + LogB_3\ R_c + U_i}$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالإنفاق المدني عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الرأسمالية) مساوية للصفر.

($LogG_C$): تمثل الإنفاق المدني

($LogR_O$): تمثل الإيرادات النفطية

($LogR_t$): تمثل الإيرادات الضريبية

($LogR_c$): تمثل الإيرادات الرأسمالية

(Ui): تمثل المتغير العشوائي

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية ذاتها في نموذج الإيرادات النفطية والنفقات العامة.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية بوصفها متغيرات مستقلة والإنفاق المدني بوصفه متغيراً تابعاً، فضلاً عن ذلك تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في الإنفاق المدني

تكون نتائج التقدير كالآتي:

Log GC= - 0.050 + 0.938 LogRO + 0.077 LogRt + - 0.016 LogRc

t = 0.029 4.743 0.600 -0.214

VIF 2.85 4.61 3.39

R^2 = 0.90 F = 25.69 D.W = 2.048 R^2 = 0.87

LM (Arch)= 0.037 LM (White)= 8.97

تمثل المعادلة علاقةً لوغارتيمية بين متغير الإنفاق المدني الـ($LogG_C$) كمتغير تابع والـ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وتبلغ (0.050-) وبذا يجد الباحثون إمكانية إهمال ذلك حيث ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلولٌ اقتصادي، والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو أنّ هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) غير موجودة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه: أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.938) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (4.743) وهي أكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ($LogR_O$) له تأثير إيجابي ومعنوي على الـ($LogG_C$).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني ($LogR_t$) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_t$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال

معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.077) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة وبلغت (0.600) وهي أقل من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على أن الـ($LogR_t$) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ($LogG_C$).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث ($LogR_c$) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_c$) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-0.016) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة وبلغت (-0.214) وهي أقل من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ($LogR_c$) له تأثير سلبي وغير معنوي على الـ($LogG_C$).

ويتضح من النموذج أعلاه، أن قيمة معامل التحديد (0.90) (R^2) وهي تشير إلى أن نسبة (90 %) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق المدني تُعزى إلى تقلبات ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (10 %) التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.87) (R^2) أي بنسبة (87%)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (25.69) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.04) وهي أكبر (DU) والبالغة (1.864) وأصغر من (DU - 4) والبالغة (2.13)، ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى مشكلة تجانس التباين من خلال اختبار(White): نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة Chi ـ 9)Square(9 الجدولية للفجوة الزمنية التاسعة تبلغ (16.91)، وهي أكبر من قيمة LM (White)= 8.97.

كذلك نستدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج من خلال اختبار (Arch)، إذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة (1) Square ـ Chi الجدولية للفجوة الزمنية الأولى تبلغ (3.84) وهي أكبر من قيمة LM (Arch)= 0.037، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10).

2 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات ($LogR_c,LogR_t,LogR_O$) والإنفاق المدني، وذلك من خلال استخراج أو قياس معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (25)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق المدني

LogRc	LogRt	LogRO	LogGC	
0.69	0.79	0.94	1.000	LogGC
0.71	0.80	1.000		LogRO
0.83	1.000			LogRt
1.000				LogRc

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (20) أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإنفاق المدني والإيرادات النفطية LogGC, LogRO بلغت (0.94) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين في حين بلغت قيمة الارتباط بين الإنفاق المدني والإيرادات الضريبية (0.79) $LogG_C,LogR_t$ وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين في حين بلغت قيمة الارتباط بين الإنفاق المدني والإيرادات الرأسمالية (0.69) ($LogG_C,LogR_c$) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة طردية (موجبة) بين المتغيرين كما سجلت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والضريبية (0.80) $LogR_O,LogR_t$ مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والرأسمالية (0.71) $LogR_O,LogR_c$ وهذا يعني أن هنالك علاقة ارتباط متوسطة طردية (موجبة) بين المتغيرين بينما سجلت قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات الضريبية والرأسمالية (0.83) ($LogR_t,LogR_c$) مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين.

مما تقدم يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الإنفاق المدني من خلال قيمة $\sqrt{R^2}$ التي تساوي (0.95) وهي أكبر من الارتباطات البسيطة للمتغيرات المستقلة في مصفوفة بيرسون، وهو ما يؤكد على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي فضلاً عن معامل تضخم التباين (VIF).

3 ـ اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق المدني

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في الإنفاق المدني ($LogG_c$) من بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) نستخدم اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يُستخدم لمعرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على الظاهرة المدروسة (الإنفاق المدني) وتحديدها بغية الوصول إلى أفضل أنموذج انحدار لوغارتيمي مزدوج يمثل الظاهرة المدروسة خير تمثيل، لذا أجرينا اختبار (Stepwise) لمعرفة أي المتغيرات الثلاثة أكثر تأثيراً على الإنفاق المدني، ويمكن توضيح نتائج (Stepwise) لنموذج الإنفاق المدني من خلال الجدول الآتي:

جدول (25)

نتائج اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق المدني

المتغيرات المستقلة	VIF	المتغير التابع	W ـ D	R2%	R2%	F المحتسبة	التفسير
LogRO		LogGc	2.062	0.90	0.89	91.24	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogRO 1.02 + 0.523 ـ = LogGc						
LogRt		LogGc	2.022	0.63	0.60	17.70	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogGc = 7.54 + 0.442 LogRt						
LogRo	2.793	LogGc	2.088	0.90	0.89	43.08	يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع
LogRt	2.793						
المعادلة المقدرة للنموذج	LogGc = 0.080 + 0.94 LogRO + 0.056 LogRt						

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

ـ قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (1.12) = 4.75

ـ قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (2.12) = 3.89

يتضح من الجدول أعلاه أن المتغير الأكثر تأثيراً في الإنفاق المدني هو الإيرادات النفطية حيث تمثل المعادلة علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير الإنفاق المدني الـ($LogG_c$) كمتغير تابع والـ(R_o) كمتغير مستقل، وقد بينت هذه العلاقة اللوغارتيمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وبلغت 0.523- وبذا يرى الباحثون إمكانية إهمال ذلك حيث ليس له معنى اقتصادي أي ليس له مدلول اقتصادي، والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات النفطية غير متواجدة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(R_O) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.02) وبلغت قيمة معامل التحديد له (90%) وهي تشير إلى أن نسبة (90%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى تقلبات ($LogR_O$) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (10 %) التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (91.24) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، مما يدل على معنوية النموذج بصورة كلية الذي يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.062) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (4 - DU) والبالغة (2.669)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي وأن المتغير الثاني المؤثر في الإنفاق المدني بعد الإيرادات النفطية هو الإيرادات الضريبية وفقاً لترتيب (Stepwise)، حيث تمثل المعادلة علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير الإنفاق المدني الـ($LogG_c$) بوصفه تابعاً والـ(R_t) بوصفه مستقلاً وقد بينت هذه العلاقة اللوغارتيمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة والتي تبلغ 7.54، ويدل ذلك على أن قيمة النفقات العامة تبلغ (7.54) عندما تكون $LogR_t$ مساوية للصفر، ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(R_t) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.442) وبلغت قيمة معامل التحديد له (63%) وهي تشير إلى أن نسبة (63%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى تقلبات ($LogR_t$) وإن

ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (37%) التي تنتاب النفقات العامة تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (17.70) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5%) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.022) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DU ـ 4) والبالغة (2.669) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي وقد تم حذف متغير الإيرادات الرأسمالية ($LogR_c$) من النموذج بحسب نتائج (Stepwise)، أما بالنسبة إلى النموذج المتعدد الذي يضم المتغيرات الداخلة في نموذج الإنفاق المدني فهناك تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_t$) في النموذج ككل، إذ نلاحظ من خلال الجدول (21) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير الإنفاق المدني كمتغير تابع و($LogR_O$,$LogR_t$) كمتغيرات مستقلة وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة، ويدل ذلك على أن قيمة الإنفاق المدني تبلغ (0.080) عندما تكون $LogR_O$,$LogR_t$ مساوية للصفر.

ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.94)، أما بالنسبة إلى متغير الإيرادات الضريبية ($LogR_t$) إذ نلاحظ من خلال الجدول (21) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير الإنفاق المدني بوصفه تابعاً والإيرادات الضريبية بوصفه مستقلاً وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن (LogRt) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.056)، وبلغت قيمة (F) المحتسبة للنموذج (43.08) وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05) ولا سيّما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.89)، مما يدل على معنوية النموذج بصورة كلية ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_t$) في الإنفاق المدني في حين بلغت قيمة معامل التحديد (0.90) (R^2)، وهي تشير إلى أن نسبة (90%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى تقلبات ($LogR_O$,$LogR_t$) وإن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي 10% التي تنتاب الإنفاق المدني تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.88) (R^2) أي بنسبة

(89%)، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (2.082) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (0.812) وأصغر من (DU ـ 4) والبالغة (2.421) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ($LogR_O,LogR_t$) لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) كما هو واضح في الجدول (25).

المطلب الثاني: قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العسكري

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الإيرادات النفطية في الإنفاق العسكري فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الآتي:

1 ـ المتغيرات المستقلة:

الإيرادات النفطية: وهو المتغير المستقل الرئيس في النموذج وتم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

الإيرادات الضريبية: وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج وتم التعبير عن هذا المتغير بملايين الدولارات.

الإيرادات الرأسمالية: وهو المتغير المستقل الثالث في النموذج وتم التعبير عنه بملايين الدولارات.

2 ـ المتغير التابع:

الإنفاق العسكري يمثل الإنفاق العسكري جزءاً من النفقات العامة وقد تم شرحه سابقاً، فالإنفاق العسكري يعتمد على الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات النفطية لذا هنالك مؤثرات للإيرادات النفطية على الإنفاق العسكري، إذ بارتفاع الإيرادات (النفطية والضريبية والرأسمالية) يرتفع الإنفاق العسكري والعكس بالعكس، لذا فقد تم اختيار الإنفاق العسكري متغيراً تابعاً يتأثر بتذبذبات المتغيرات المستقلة وبالأخص النفطي وقد تم التعبير عن متغير الإنفاق العسكري بملايين الدولارات.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

يهدف هذا المبحث إلى تقدير العلاقة بين الإنفاق العسكري كمتغير تابع و(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) كمتغيرات مستقلة لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية وقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على الانحدار المتعدد اللوغارتيمي المزدوج بصيغة اللوغارتيم للطرفين كأفضل تقدير لهذا النموذج، ويكون شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$\mathbf{Log\ G_m = LogB_O + LogB_1\ R_O + LogB_2\ R_t + LogB_3\ R_c + U_i}$$

حيث إن:

(B_O): تمثل ثابت التقاطع الرأسي، وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالإنفاق العسكري عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الرأسمالية) مساوية للصفر.

($LogG_m$): تمثل الإنفاق العسكري

($LogR_O$): تمثل الإيرادات النفطية

($LogR_t$): تمثل الإيرادات الضريبية

($LogR_c$): تمثل الإيرادات الرأسمالية

(U_i): تمثل المتغير العشوائي

وقد تم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية نفسها في نماذج الانحدار الخطي المتعدد السابقة.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد للإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية كمتغيرات مستقلة، والإنفاق العسكري بوصفه تابعاً، فضلاً عن ذلك تفسير هذه النتائج إحصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في الإنفاق العسكري

تكون نتائج التقدير كالآتي:

Log Gm= -1.88 + 0.790LogRO + 0.149 LogRt + -0.183 LogRc

t = - 0.460 1.693 0.484 1.037

VIF 2.85 4.61 3.39

R^2 = 0.78 F = 9.61 D.W = 0.511 R2 = 0.70

LM (Arch)= 4.41 LM (White)= 6.94

تمثل المعادلة علاقة لوغارتيمية بين متغير الإنفاق العسكري الـ($LogG_m$) كمتغير تابع والـ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) كمتغيرات مستقلة وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة وبلغت (1.88-)، وبذا يرى الباحثون إمكانية إهمال ذلك إذ ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي، والسبب في ذلك إمذا لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) غير متوفرة في النموذج أو غير ذلك.

ويتضح من النموذج أعلاه، أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.790) ويلاحظ أن قيمة t المحتسبة منخفضة والبالغة (1.69) وهي أصغر من t الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على أن الـ($LogR_O$) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ($LogG_m$).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني ($LogR_t$) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_t$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.147) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (484) وهي أصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5 %) وهذا يدل على أن الـ($LogR_t$) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ($LogG_m$).

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث ($LogR_c$) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_c$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.183) ويلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة

(1.037) وهي أقل من (t) الجدولية والبالغة (2.179) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على أن الـ(LogRc) له تأثير إيجابي وغير معنوي على الـ($LogG_m$).

ويتضح من النموذج أعلاه أن قيمة معامل التحديد (0.78) (R^2) وهي تشير إلى أن نسبة (78%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى تقلبات ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) وأن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (22%) التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.70) (R2) أي بنسبة (70%) وبلغت قيمة (F) المحسوبة (9.61) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (0.511) وهي أكبر من الصفر وأصغر من (DL) الجدولية والبالغة (0.658)، مما يدل على وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى مشكلة تجانس التباين من خلال اختبار(White) إذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة (9) Chi ـ Square الجدولية للفجوة الزمنية التاسعة تبلغ (16.91) وهي أكبر من قيمة LM (White)= 6.94.

أما بالنسبة إلى اختبار (Arch) فقد ظهرت مشكلة عدم تجانس التباين في هذا النموذج وفق هذا الاختبار، إذ نلاحظ وجود مشكلة تجانس التباين لأن قيمة Chi ـ Square(1) الجدولية للفجوة الزمنية الأولى تبلغ (3.84) وهي أصغر من قيمة LM (Arch)= 4.41، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10).

2 ـ اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات ($LogR_O$,$LogR_t$,$LogR_c$) والإنفاق العسكري وذلك من خلال استخراج أو قياس معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول الآتي:

جدول (26)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق العسكري

	LogGm	LogRO	LogRt	LogRc
Log Gm	1.000	0.83	0.81	0.79
LogRO		1.000	0.80	0.71
LogRt			1.000	0.83
LogRc				1.000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (26) أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإنفاق العسكري والإيرادات النفطية ($LogG_m$, $LogR_O$) بلغت (0.83) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة الارتباط بين الإنفاق العسكري والإيرادات الضريبية (0.81) $LogG_m$,$LogR_t$ وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة الارتباط بين الإنفاق العسكري والإيرادات الرأسمالية (0.79) ($LogG_m$,$LogR_c$) مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة طردية (موجبة) بين المتغيرين، كما سجلت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والضريبية (0.80) $LogR_O$,$LogR_t$ مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين الإيرادات النفطية والرأسمالية (0.71) $LogR_O$,$LogR_c$ وهذا يعني أن هنالك علاقة ارتباط متوسطة طردية (موجبة) بين المتغيرين، بينما سجلت قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين الإيرادات الضريبية والرأسمالية (0.83) ($LogR_t$,$LogR_c$) مما يؤكد ذلك وجود علاقة ارتباط قوية طردية (موجبة) بين المتغيرين.

مما تقدم يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الإنفاق المدني من خلال قيمة $\sqrt{R^2}$ التي تساوي (0.88) وهي أكبر من الارتباطات البسيطة للمتغيرات المستقلة في مصفوفة بيرسون، وهو ما يؤكد على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي فضلاً عن معامل تضخم التباين (VIF).

3 ـ اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق العسكري

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في الإنفاق العسكري ($LogG_m$) من بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الرأسمالية) نستخدم اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يستخدم لمعرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على الظاهرة المدروسة (الإنفاق العسكري) وتحديدها بغية الوصول إلى أفضل أنموذج انحدار لوغارتيمي مزدوج يمثل الظاهرة المدروسة خير تمثيل، لذا أجرينا اختبار (Stepwise) لمعرفة أي المتغيرات الثلاثة أكثر تأثيراً على الإنفاق العسكري، ويمكن توضيح نتائج (Stepwise) لنموذج الإنفاق العسكري من خلال الجدول التالي:

جدول (27)

نتائج اختبار الانحدار المتسلسل لنموذج الإيرادات النفطية والإنفاق العسكري

المتغيرات المستقلة	VIF	المتغير التابع	W ـ D	R^2%	R^2%	F المحتسبة	التفسير
RO		LogGm	0.699	0.69	0.66	22.85	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogRO 1.40 + 6.86 ـ = LogGm						
Rc		LogGm	1.017	0.63	0.59	17.28	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للنموذج	LogGm = 6.75 + 0.463 LogRc						
RO	2.055	LogGm	0.715	0.76	0.74	15.63	يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع
Rc	2.055						
المعادلة المقدرة للنموذج	LogRO + 0.290 LogRc 0.677 + 2.34 ـ = LogGm						

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

ـ قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (1.12) = 4.75

ـ قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (2.12) = 3.89

يتضح من الجدول السابق أن المتغير الأكثر تأثيراً في الإنفاق العسكري هو الإيرادات النفطية، حيث تمثل المعادلة علاقة لوغاريتمية مزدوجة بين متغير الإنفاق العسكري الـ(LogGm) كمتغير تابع والـ(R_O) بوصفه مستقلاً وقد بينت هذه العلاقة اللوغاريتمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة والتي تبلغ (6.86-)، وبذا يرى الباحثون إمكانية إهمال ذلك إذا ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي، والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع الإيرادات النفطية غير موجودة في النموذج أو غير ذلك، ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ(R_O) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.40) وبلغت قيمة معامل التحديد له (69%) وهي تشير إلى أن نسبة (31%) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى تقلبات ($LogR_O$) وأن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (31%) التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (22.86) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (0.699) وهي أكبر من الصفر وأصغر من (DL) الجدولية والبالغة (0.812) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي، وأن المتغير الثاني المؤثر في الإنفاق العسكري بعد الإيرادات النفطية هو الإيرادات الرأسمالية وفقاً لترتيب (Stepwise) حيث تمثل المعادلة علاقة لوغاريتمية مزدوجة بين متغير الإنفاق العسكري الـ(LogGm) كمتغير تابع والـ(R_c) كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة اللوغاريتمية من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) موجبة والتي تبلغ (6.75) ويدل ذلك على أن قيمة النفقات العامة تبلغ (6.75) عندما تكون $LogR_c$ مساوية للصفر، ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ($LogR_c$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.463) وبلغت قيمة معامل التحديد له (63%) وهي تشير إلى أن نسبة (63 %) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى تقلبات ($LogR_c$)، وأن ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (37 %) التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى

إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج وبلغت قيمة (F) المحسوبة (17.28) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) عند مستوى معنوية (5 %) وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية، ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغير المستقل على المتغير التابع، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.017) وهي أكبر من (DU) الجدولية والبالغة (1.331) وأصغر من (DL) الجدولية والبالغة (0.812)، مما يدل على وقوعه في المنطقة غير المحسومة وقد تم حذف متغير الإيرادات الضريبية ($LogR_t$) من النموذج بحسب نتائج (Stepwise)، أما بالنسبة إلى النموذج المتعدد الذي يضم المتغيرات الداخلة في نموذج الإنفاق العسكري فهناك تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_c$) في النموذج ككل، إذ نلاحظ من خلال الجدول (23) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة لوغارتيمية مزدوجة بين متغير الإنفاق العسكري كمتغير تابع و($LogR_O$,$LogR_c$) كمتغيرات مستقلة وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن الـ($LogR_O$) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.677)، أما بالنسبة إلى متغير الإيرادات الرأسمالية ($LogR_c$) فنلاحظ من خلال الجدول (23) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة لوغارتيمية مزدوجةً بين متغير الإنفاق العسكري كمتغير تابع والإيرادات الرأسمالية كمتغير مستقل وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار أن قيمة الـ(B_O) سالبة والتي تبلغ (-2.34) وبذا يرى الباحثون إمكانية إهمال ذلك إذ ليس له معنى اقتصادياً أي ليس له مدلول اقتصادي والسبب في ذلك إما لصغر حجم العينة أو أن هنالك متغيرات أخرى مؤثرة مع ($LogR_O$,$LogR_c$) غير موجودة في النموذج أو غير ذلك، ويتضح من النموذج أعلاه أن الـ($LogR_c$)يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.290) وبلغت قيمة (F) المحتسبة للنموذج (15.63) وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05) ولا سيّما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.89) ويدل ذلك على معنوية النموذج بصورة كلية ما يعني وجود تأثير معنوي من جانب المتغيرات المستقلة ($LogR_O$,$LogR_c$) في الإنفاق العسكري، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (0.76) (R^2)، وهي تشير إلى أن نسبة (76 %) من التقلبات التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى تقلبات (LogRO,LogRc)، وإن ما تبقى من هذه

النسبة من التقلبات وهي 24 % التي تنتاب الإنفاق العسكري تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (R^2) (0.74) أي بنسبة (74%)، أما (D.W) فقد بلغت قيمته المحتسبة (0.715) وهي أكبر من الصفر وأصغر من DL الجدولية البالغة (0.812) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF) فيشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (LogRO,LogRc) لأن معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) كما هو واضح في الجدول (27).

الفصل السادس

الأمثلية الاقتصادية في استخراج النفط في العراق

يمكن تحقيق الإنتاج الأمثل في استخراج النفط الخام من خلال تطبيق قاعدة نسبة الاحتياطي النفطي إلى الناتج R/P حيث تعتمد الكثير من الشركات النفطية في العالم على الاستخراج بهذه الطريقة وتتلخص بأن تكون الكميات المستخرجة من النفط الخام لا تتجاوز 10 % من الاحتياطي النفطي، أي بمعنى أن نسبة الاحتياطي إلى الاستخراج R/P لا تقل عن 10 % ليتجنب المنتج الدخول في ما يطبق عليه (المسار الحرج للاستخراج النفطي)، الذي سيؤدي إلى الإسراع في استنزاف الاحتياطي، مما يتطلب من المنتج أن يعدل بشكل مستمر معدل استخراجه من النفط الخام، وتستخدم الصيغة الآتية في تعديل معدل الاستخراج لتجنب المسار الحرج للإنتاج، والصيغة هي كما يلي[1]:

$$Pt \leq \frac{(Rt)(Pt -1)}{Rt -1}$$

إن نسبة R/P تعطي انطباعاً لتوقعٍ ثابت، حيث إن التفسير الدقيق لهذه القاعدة هو (إذا ما كان الاحتياطي (Reserves) والذي يرمز له بالرمز R في سنة معينة يُستنزف بنسبة إنتاج (Production) الذي يرمز له بالرمز P في السنة نفسها فهذا الاحتياطي سيستنفذ في R/P من السنين) لذا يمكن للاحتياطي أن يتغير بسبب التغيرات الناجمة عن اكتشافات نفطية جديدة أو تغيرات في الإنتاج[2].

إن الإنتاج الأمثل من النفط الخام يمكن أن يتحقق من خلال تطوير البنى التحتية للقطاع الاستخراجي، إلا أن ذلك غير كاف بالنسبة للعراق إذ أنه سيواجه مشكلة تتعلق بالطاقة التسويقية المتمثلة في خطوط الأنابيب وموانئ الشحن، فخطوط الأنابيب حالياً ليست

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، العدد 85، 2010، ص ص300 ـ 301.

(2) ()إدوارد س.كاسيدي ـ بيتر ز.غروسمان، مدخل إلى الطاقة (المصادر والتكنولوجيا والمجتمع)، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، المنظمة العربية للترجمة والنشر، ترجمة صباح صديق الدملوجي، بيروت، ط1، 2011، ص46.

جاهزة جميعها للتسويق وبالأخص الخطوط عبر سوريا والأردن، والخط العراقي السعودي أيضاً المعطل منذ عام 1990 الذي تبلغ طاقته حوالي 1.65 مليون برميل يومياً وحالياً الخط العراقي التركي هو الخط الوحيد من خطوط الأنابيب الصالح للتسويق الخارجي الذي تبلغ طاقته القصوى 1.6 مليون برميل يومياً، فضلاً عن ميناء البصرة وخور العمية الذين تم ذكرهما سابقاً، أما بالنسبة إلى تصدير النفط بالسيارات الحوضية فلم يتجاوز 10 آلاف برميل يومياً، وبذا فإن المجموع الكلي لطاقة العراق التصديرية من النفط الخام حالياً لا تتجاوز 5 مليون برميل يومياً، وهي طاقة محدودة تمثل مشكلة كبيرة للعراق[1].

ويمكن تحقيق الإنتاج الأمثل للنفط الخام في العراق وفقاً لقاعدة نسبة الاحتياطي النفطي إلى الإنتاج R/P بمعدل احتياطي ثابت يبلغ 145 مليار برميل، لذا سنوضح الإنتاج الأمثل للنفط الخام وفقاً لهذه القاعدة في العراق من خلال ثلاثة جداول للفترة ابتداءً من عام 2015، الجدول (18) يوضح إنتاج العراق بمعدل 3.6 مليون برميل يومياً، وهو الإنتاج الحقيقي للنفط الخام الذي وصل إليه العراق عام 2015 وجدول (19)، يوضح الإنتاج الافتراضي للعراق بمعدل 6 مليون برميل يومياً والجدول (20) يوضح الإنتاج الافتراضي للعراق بمعدل 10 مليون برميل يومياً، ويمكن توضيح هذه الجداول وتحليلها من خلال ما يلي:

(1) عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مصدر سابق، ص304.

جدول (28)

الإنتاج الأمثل للعراق من النفط الخام بمعدل إنتاج يومي 3.6 مليون برميل يومياً

السنة	الاحتياطي R (مليار برميل)	معدل الإنتاج اليومي (مليون برميل)	معدل الإنتاج السنوي P (مليار برميل)	%R/P
2015	145	3.6	1.29	112.40
2016	143.71	3.6	1.29	111.40
2017	142.42	3.6	1.29	110.40
2018	141.13	3.6	1.29	109.40
2019	139.84	3.6	1.29	108.40
2020	138.55	3.6	1.29	107.40
2021	137.26	3.6	1.29	106.40
2022	135.97	3.6	1.29	105.40
2023	134.68	3.6	1.29	104.40
2024	133.39	3.6	1.29	103.40
2025	132.1	3.6	1.29	102.40
2026	130.81	3.6	1.29	101.40
2027	129.52	3.6	1.29	100.40
2028	128.23	3.6	1.29	99.40
2029	126.94	3.6	1.29	98.40
2030	125.65	3.6	1.29	97.40
2031	124.36	3.6	1.29	96.40
2032	123.07	3.6	1.29	95.40
2033	121.78	3.6	1.29	94.40
2034	120.49	3.6	1.29	93.40
2035	119.2	3.6	1.29	92.40
2036	117.91	3.6	1.29	91.40
2037	116.62	3.6	1.29	90.40
2038	115.33	3.6	1.29	89.40
2039	114.04	3.6	1.29	88.40
2040	112.75	3.6	1.29	87.40
2041	111.46	3.6	1.29	86.40
2042	110.17	3.6	1.29	85.40

84.40	1.29	3.6	108.88	2043
83.40	1.29	3.6	107.59	2044
82.40	1.29	3.6	106.3	2045
81.40	1.29	3.6	105.01	2046
80.40	1.29	3.6	103.72	2047
79.40	1.29	3.6	102.43	2048
78.40	1.29	3.6	101.14	2049
77.40	1.29	3.6	99.85	2050
76.40	1.29	3.6	98.56	2051
75.40	1.29	3.6	97.27	2052
74.40	1.29	3.6	95.98	2053
73.40	1.29	3.6	94.69	2054
72.40	1.29	3.6	93.4	2055
71.40	1.29	3.6	92.11	2056
70.40	1.29	3.6	90.82	2057
69.40	1.29	3.6	89.53	2058
68.40	1.29	3.6	88.24	2059
67.40	1.29	3.6	86.95	2060
66.40	1.29	3.6	85.66	2061
65.40	1.29	3.6	84.37	2062
64.40	1.29	3.6	83.08	2063
63.40	1.29	3.6	81.79	2064
62.40	1.29	3.6	80.5	2065
61.40	1.29	3.6	79.21	2067
60.40	1.29	3.6	77.92	2068
59.40	1.29	3.6	76.63	2069
58.40	1.29	3.6	75.34	2070
57.40	1.29	3.6	74.05	2071
56.40	1.29	3.6	72.76	2072
55.40	1.29	3.6	71.47	2073
54.40	1.29	3.6	70.18	2074
53.40	1.29	3.6	68.89	2075
52.40	1.29	3.6	67.6	2076
51.40	1.29	3.6	66.31	2077

50.40	1.29	3.6	65.02	2078
49.40	1.29	3.6	63.73	2079
48.40	1.29	3.6	62.44	2080
47.40	1.29	3.6	61.15	2081
46.40	1.29	3.6	59.86	2082
45.40	1.29	3.6	58.57	2083
44.40	1.29	3.6	57.28	2084
43.40	1.29	3.6	55.99	2085
42.40	1.29	3.6	54.7	2086
41.40	1.29	3.6	53.41	2087
40.40	1.29	3.6	52.12	2088
39.40	1.29	3.6	50.83	2089
38.40	1.29	3.6	49.54	2090
37.40	1.29	3.6	48.25	2091
36.40	1.29	3.6	46.96	2092
35.40	1.29	3.6	45.67	2093
34.40	1.29	3.6	44.38	2094
33.40	1.29	3.6	43.09	2095
32.40	1.29	3.6	41.8	2096
31.40	1.29	3.6	40.51	2097
30.40	1.29	3.6	39.22	2098
29.40	1.29	3.6	37.93	2099
28.40	1.29	3.6	36.64	2100
27.40	1.29	3.6	35.35	2101
26.40	1.29	3.6	34.06	2102
25.40	1.29	3.6	32.77	2103
24.40	1.29	3.6	31.48	2104
23.40	1.29	3.6	30.19	2105
22.40	1.29	3.6	28.9	2106
21.40	1.29	3.6	27.61	2107
20.40	1.29	3.6	26.32	2108
19.40	1.29	3.6	25.03	2109
18.40	1.29	3.6	23.74	2110
17.40	1.29	3.6	22.45	2111

2112	21.16	3.6	1.29	16.40
2113	19.87	3.6	1.29	15.40
2114	18.58	3.6	1.29	14.40
2115	17.29	3.6	1.29	13.40
2116	16	3.6	1.29	12.40
2117	14.71	3.6	1.29	11.40
2118	13.42	3.6	1.29	10.40
2119	12.13	3.23	1.16	10.45
2120	10.97	2.91	1.04	10.54
2121	9.93	2.61	0.941	10.55
2122	8.98	2.36	0.851	10.55
2123	8.12	2.13	0.770	10.54
2124	7.35	1.93	0.696	10.56
2125	6.65	1.75	0.630	10.56
2126	6.02	1.58	0.570	10.56
2127	5.45	1.43	0.516	10.56
2128	4.93	1.29	0.466	10.57

الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول أعلاه أنه في عام 2015 وصل الاحتياطي النفطي للعراق إلى 145 مليار برميل، ومعدل الإنتاج اليومي 3.6 مليون برميل وهو ما وصل إليه العراق عام 2015، وبذا فإن معدل الإنتاج السنوي 1.29 مليار برميل فإذا ما استمر العراق بإنتاج هذا المقدار من الإنتاج وفقاً لقانون نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج فإن النفط العراقي سوف يستمر حتى عام 2118 حيث تبلغ النسبة 10.40 مع ثبات الاحتياطي النفطي للعراق خلال تلك الفترة، وإذا ما استمر بعد سنة 2118 في الإنتاج فسيدخل في المسار الحرج للإنتاج حيث يتعدى نسبة 10 % بفرض ثبات الاحتياطي والإنتاج وبعد هذه السنة يجب أن يُستخدم قانون المسار الحرج لكي يتم الحفاظ على نسبة الاحتياطي إلى الناتج وكما هو موضح في الجدول أعلاه فإنه على مدى 10 سنوات ينتج العراق بمعدلات تنازلية وفق هذا القانون وهو الإنتاج الأمثل من أجل المحافظة على الاحتياطي وعدم نضوبه وقد وصل حتى عام 2128 بإنتاج 0.466 مليار برميل وباحتياطي 4.93 مليار برميل، في حين وصل إنتاجه اليومي 1.29 مليون برميل، ووفقاً لذلك بقيت نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج تتراوح ما بين (10.45 % ـ 10.57 %).

جدول (29)

الإنتاج الأمثل للعراق من النفط الخام بمعدل إنتاج يومي افتراضي 6 مليون برميل يومياً

السنة	الاحتياطي R (مليار برميل)	معدل الإنتاج اليومي (مليون برميل)	معدل الإنتاج السنوي P (مليار برميل)	%R/P
2015	145	6	2.16	67.12
2016	142.84	6	2.16	66.12
2017	140.68	6	2.16	65.12
2018	138.52	6	2.16	64.12
2019	136.36	6	2.16	63.12
2020	134.2	6	2.16	62.12
2021	132.04	6	2.16	61.12
2022	129.88	6	2.16	60.12
2023	127.72	6	2.16	59.12
2024	125.56	6	2.16	58.12
2025	123.4	6	2.16	57.12
2026	121.24	6	2.16	56.12
2027	119.08	6	2.16	55.12
2028	116.92	6	2.16	54.12
2029	114.76	6	2.16	53.12
2030	112.6	6	2.16	52.12
2031	110.44	6	2.16	51.12
2032	108.28	6	2.16	50.12
2033	106.12	6	2.16	49.12
2034	103.96	6	2.16	48.12
2035	101.8	6	2.16	47.12
2036	99.64	6	2.16	46.12
2037	97.48	6	2.16	45.12
2038	95.32	6	2.16	44.12
2039	93.16	6	2.16	43.12
2040	91	6	2.16	42.12
2041	88.84	6	2.16	41.12

40.12	2.16	6	86.68	2042
39.12	2.16	6	84.52	2043
38.12	2.16	6	82.36	2044
37.12	2.16	6	80.2	2045
36.12	2.16	6	78.04	2046
35.12	2.16	6	75.88	2047
34.12	2.16	6	73.72	2048
33.12	2.16	6	71.56	2049
32.12	2.16	6	69.4	2050
31.12	2.16	6	67.24	2051
30.12	2.16	6	65.08	2052
29.12	2.16	6	62.92	2053
28.12	2.16	6	60.76	2054
27.12	2.16	6	58.6	2055
26.12	2.16	6	56.44	2056
25.12	2.16	6	54.28	2057
24.12	2.16	6	52.12	2058
23.12	2.16	6	49.96	2059
22.12	2.16	6	47.8	2060
21.12	2.16	6	45.64	2061
20.12	2.16	6	43.48	2062
19.12	2.16	6	41.32	2063
18.12	2.16	6	39.16	2064
17.12	2.16	6	37	2065
16.12	2.16	6	34.84	2067
15.12	2.16	6	32.68	2068
14.12	2.16	6	30.52	2069
13.12	2.16	6	28.36	2070
12.12	2.16	6	26.2	2071
11.12	2.16	6	24.04	2072
10.12	2.16	6	21.88	2073
10.16	1.94	5.38	19.72	2074
10.21	1.74	4.85	17.78	2075

2076	16.04	4.36	1.56	10.28
2077	14.48	3.91	1.40	10.34
2078	13.08	3.51	1.26	10.38
2079	11.82	3.16	1.13	10.46
2080	10.69	2.83	1.02	10.48
2081	9.67	2.56	0.922	10.48
2082	8.74	2.31	0.834	10.47
2083	7.90	2.09	0.754	10.47

الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول أعلاه أنه في عام 2015 وصل الاحتياطي النفطي للعراق إلى 145 مليار برميل وأن معدل الإنتاج اليومي 6 مليون برميل وهو إنتاج افتراضي، وبذا فإن معدل الإنتاج السنوي 2.16 مليار برميل وقد تم رفع الإنتاج النفطي حتى نرى الفترة الزمنية التي ينتج بها العراق وفقاً لهذا المعدل من الإنتاج لحين الدخول بالمسار الحرج فإذا استمر العراق إنتاج هذا المقدار من الإنتاج وفقاً لقانون نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج فإنه سوف يستمر حتى عام 2073 حيث تبلغ النسبة 10.12 % وبثبات الاحتياطي النفطي للعراق خلال تلك الفترة، فإنه إذا استمر الإنتاج بعد سنة 2073 فإنه يدخل في المسار الحرج حيث يتعدى نسبة 10 % بفرض ثبات الاحتياطي والإنتاج وبعد هذه السنة يجب أن يستخدم قانون المسار الحرج لكي يحافظ على نسبة الاحتياطي إلى الناتج، وكما هو موضح في الجدول أعلاه فإنه على مدى 10 سنوات يُنتج العراق بمعدلات تنازلية وفقاً لهذا القانون وهو الإنتاج الأمثل من أجل المحافظة على الاحتياطي وعدم نضوبه وقد وصل حتى عام 2038 إلى إنتاج سنوي 0.754 مليار برميل وباحتياطي 7.90 مليار برميل في حين وصل إنتاجه اليومي 2.09 مليون برميل، ووفقاً لذلك بقيت نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج لتتراوح ما بين (10.12% ـ 10.48%).

جدول (30)

الإنتاج الأمثل للعراق من النفط الخام بمعدل إنتاج يومي افتراضي 8 مليون برميل يومياً

السنة	الاحتياطي R (مليار برميل)	معدل الإنتاج اليومي (مليون برميل)	معدل الإنتاج السنوي P (مليار برميل)	%R/P
2015	145	8	2.88	50.34
2016	142.12	8	2.88	49.34
2017	139.24	8	2.88	48.34
2018	136.36	8	2.88	47.34
2019	133.48	8	2.88	46.34
2020	130.6	8	2.88	45.34
2021	127.72	8	2.88	44.34
2022	124.84	8	2.88	43.34
2023	121.96	8	2.88	42.34
2024	119.08	8	2.88	41.34
2025	116.2	8	2.88	40.34
2026	113.32	8	2.88	39.34
2027	110.44	8	2.88	38.34
2028	107.56	8	2.88	37.34
2029	104.68	8	2.88	36.34
2030	101.8	8	2.88	35.34
2031	98.92	8	2.88	34.34
2032	96.04	8	2.88	33.34
2033	93.16	8	2.88	32.34
2034	90.28	8	2.88	31.34
2035	87.4	8	2.88	30.34
2036	84.52	8	2.88	29.34
2037	81.64	8	2.88	28.34
2038	78.76	8	2.88	27.34
2039	75.88	8	2.88	26.34
2040	73	8	2.88	25.34
2041	70.12	8	2.88	24.34
2042	67.24	8	2.88	23.34

2043	64.36	8	2.88	22.34
2044	61.48	8	2.88	21.34
2045	58.6	8	2.88	20.34
2046	55.72	8	2.88	19.34
2047	52.84	8	2.88	18.34
2048	49.96	8	2.88	17.34
2049	47.08	8	2.88	16.34
2050	44.2	8	2.88	15.34
2051	41.32	8	2.88	14.34
2052	38.44	8	2.88	13.34
2053	35.56	8	2.88	12.34
2054	32.68	8	2.88	11.34
2055	29.8	8	2.88	10.34
2056	26.92	7.22	2.60	10.35
2057	24.32	6.52	2.34	10.39
2058	21.98	5.87	2.11	10.41
2059	19.87	5.29	1.90	10.45
2060	17.97	4.77	1.71	10.50
2061	16.26	4.29	1.54	10.55
2062	14.72	3.87	1.39	10.58
2063	13.33	3.49	1.25	10.66
2064	12.08	3.14	1.13	10.69
2065	10.95	2.84	1.02	10.73

الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول أعلاه أنه في عام 2015 وصل الاحتياطي النفطي للعراق 145 مليار برميل ومعدل الإنتاج اليومي 8 مليون برميل وهو إنتاج افتراضي، وبذا فإن معدل الإنتاج السنوي 2.88 مليار برميل فقد تم رفع الإنتاج النفطي حتى نرى الفترة الزمنية التي ينتج بها العراق وفقاً لهذا المعدل من الإنتاج، ومن ثم الدخول بالمسار الحرج فإذا استمر العراق بإنتاج هذا المقدار وفقاً لقانون نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج فإنه سوف يستمر حتى عام 2055 التي تبلغ نسبتها 10.34% بثبات الاحتياطي النفطي للعراق خلال تلك الفترة، فإنه إذا استمر بعد سنة 2055 في الإنتاج فإنه يدخل في المسار الحرج للإنتاج حيث يتعدى نسبة 10 % بفرض

ثبات الاحتياطي والإنتاج وبعد هذه السنة يجب أن يستخدم قانون المسار الحرج لكي يحافظ على نسبة الاحتياطي إلى الناتج، وكما هو موضح في الجدول أعلاه فإنه على مدى 10 سنوات يُنتج العراق بمعدلات تنازلية وفقاً لهذا القانون وهو الإنتاج الأمثل من أجل المحافظة على الاحتياطي وعدم نضوبه، وقد وصل حتى عام 2065 بإنتاج سنوي 1.02 مليار برميل وباحتياطي 10.95 مليار برميل، في حين وصل إنتاجه اليومي 2.84 مليون برميل وفقاً لذلك بقيت نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج تتراوح ما بين (10.34 % ـ 10.73 %).

مما سبق نفهم من هذا المحور أنه كلما رفع العراق من إنتاجه النفطي بثبات احتياطياته فإنه سوف يتعرض إلى نضوب نفطه بفترة زمنية أقرب، وبذا يجب المحافظة على نسبة الاحتياطي للإنتاج من أجل المحافظة على النفط الخام وعدم نضوبه، ولذا فإن زيادة الإنتاج يجب أن تكون مدعومةً بزيادة الاحتياطيات النفطية للعراق.

الفصل السابع

عمليات التخطيط واستراتيجيات الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي من إشكاليات وتحديات واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية فهو لا يزال اقتصاداً ريعياً (أحادي الجانب) على الرغم من توفر الموارد العديدة والإمكانيات المتاحة فيه، وإن عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتوجهاته وتحديد دور الدولة في إدارة الاقتصاد والسياسات أمرٌ ضروري في العراق فمعالجات الدستور للقضايا الاقتصادية جاءت ناقصةً ولم تُستكمل بالقوانين ذات العلاقة، ولم تكن واضحةً ودقيقة وكذلك حصلت تناقضاتٌ بين تبني آلية السوق وبرامج التحول والخصخصة بالإضافة لعدم الوضوح في الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية ترتب عليها تبديدٌ للثروات وضياعٌ لها وعدم تحقيق نموٍ وتطور ملموس طوال السنوات الماضية، لذا فإن اعتماد استراتيجياتٍ ملائمة وفعّالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته يعتبر الأمر الأساس، مضافاً إليه توفير البيئة المناسبة لذلك، ما يتطلب اعتماد مهامٍ وأهداف للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق وفي مقدمتها وضع ترتيبٍ للأولويات الاستثمارية والبنى التحتية اللازمة وتنويع الاقتصاد العراقي وغيرها.

المبحث الأول

سياسة رفع الدعم الحكومي في العراق

المطلب الأول: البطاقة التموينية

يُعدُّ مشروع إلغاء البطاقة التموينية من المشاريع التي كثُر الحديث عنها لكن كان لا بدَّ قبل تحديد هذا الإلغاء من تعديل هيكلية الاقتصاد العراقي وتقويم الاختلالات النقدية ومعالجتها أي: معالجة هذا المشروع بمفهومٍ متغير ومتطور، عن طريق توقّع المشكلات والاستعداد المسبق لمواجهتها في ضوء التوقعات المتوخّاة في شأنها، لذلك من الضروري إبقاء هذا المشروع للحفاظ على شكل الأمن الغذائي لكن على وفق آليةٍ جديدة تحاول تجاوز عيوب البطاقة التموينية التي يتم الاستناد إليها من لدن شريحة واسعة من المجتمع العراقي، وذلك يكون عن طريق الآتي[1]:

(1) وفاء المهداوي، أنعام مزيد، إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2010، ص: 181.

توزيع البطاقة التموينية على جميع المواطنين الذين هم بحاجة إليها وتجنب بعض ذوي الدرجات الخاصة (كأعضاء الرئاسات الثلاث، وأعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات) وكذلك تجنب ذوي الدخل المرتفع بما فيهم (أعضاء غرفة تجارة بغداد، ورجال الأعمال، والمساهمين في مصارف أهلية)[1].

العمل على انتقاء المستحقين بتحويل البطاقة التموينية من مفهوم المواطنة إلى مفهوم الاستحقاق لوصول الدعم إلى مستحقيه من دون المساس بالفقراء والتقليل عن كاهل الموازنة العراقية فيما يخص عقود وزارة التجارة والتلاعب في مفردات الموارد الموزعة ونوعياتها.

التقليل من الصعوبات اللوجستية في عمليات التوزيع والتقليل من نسب عمليات الفساد الإداري والمالي.

العمل على التعاون بين وزارة التخطيط والتجارة في عمل المسوحات السكانية التي تعطي نسباً حقيقيةً عن الفئات التي هي بحاجة إلى دعم لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي لهذه الفئات.

المساعدة على الاستقرار المجتمعي في المناطق الريفية التي شهدت فترةً من الهجرة للمناطق الحضرية وترك مهن الزراعة، وهذا يتطلب التنسيق مع الإدارة المحلية لتلك المناطق.

القضاء على حالات الابتزاز التي يقوم بها بعض الوكلاء في استيفاء بعض الأجور ولمادة واحدة في كلّ مرة يستلم فيها المواطن، فضلاً عن تأخرها في كثير من الأحيان الأمر الذي أثّر بنحوٍ مباشر على دخل المستحق.

سيساعد هذا النظام على ما يأتي:

1 ـ تقليل الضغط على ميزانية الدولة العراقية وتحديد الأولويات بما فيها الدعم الحكومي للقطاعات ليعمل الدعم على تحقيق التنمية الاجتماعية بصورة فعلية واقعية واضحة المعالم في المستقبل.

2 ـ تبني نظام البديل النقدي في حالات عجز المنتج المحلي عن الإيفاء بجميع الاحتياجات لبعض المواد الضرورية وعدم إجراء صفقاتٍ تجارية مع مورّدين خارجيين للتجهيز تلافياً لحدوث صفقات الفساد.

3 ـ هدر التلاعب من لدن المورّدين للمواد الغذائية، ولا سيّما حين وصولها إلى المنافذ الحدودية.

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص: 181.

4 ـ العمل على تشجيع المنتج الوطني الذي سيسد الحاجة الفعلية للمستحقين.

5 ـ القضاء على حالات التهريب للمواد الغذائية المدعومة.

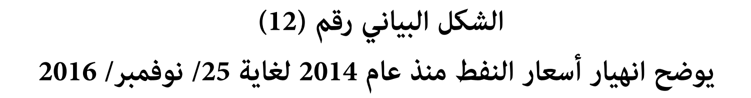
المطلب الثاني: قطاع الطاقة

من المعروف أن العراق ينتهج التخطيط المركزي أسلوباً في إدارة دفة اقتصاده القومي، وهذا يعني أن سياسة التسعير ستتحدد من جانب الدولة دون أن يكون لقوى العرض والطلب دورٌ في تحديد الأسعار، وقد اعتمد العراق منذ فتراتٍ بعيدة أسلوب الخسارة الاقتصادية في بيع مشتقاته النفطية في السوق المحلية جراء تبني سياسة الدعم الحكومي، إذ أنّ هذه السياسة تقتضي بيع الدولة إنتاجها إلى المواطن بسعرٍ دون مستوى تكاليف الإنتاج (أي تحقيق خسارة) بغية تحقيق أهدافٍ مجتمعية أهمها: تخفيف العبء عن كاهل المواطن، وتحسين ظروفه المعيشية[1].

وواحدةٌ من أهم المتغيرات ذات الآثار السلبية هي أسواق الطاقة العالمية، والانهيار الدولي لأسعار النفط، إذ منذ يونيو 2014 وسعر البرميل ينخفض فقد تدنّى إلى (96.29) دولاراً بعدما كان في عام 2013 بسعر (105.87) دولاراً واستمر في الانخفاض حتى وصل في عام 2015 إلى (49.49) دولاراً وكذلك ظل مستمراً بالانخفاض حتى وصل إلى (39.47) دولاراً في العام 2016، وهذا السعر أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه في السنوات السابقة.

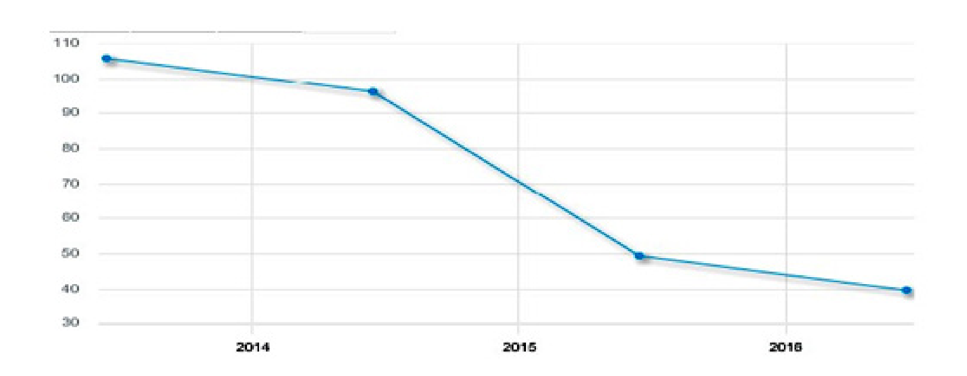
وتشير الكثير من التوقعات إلى استمرار التراجع، وعدم استقرار الأسعار لفترة زمنية محددة، كأن يطول استقرار الأسعار لشهرٍ دون تقلباتٍ سعرية، ويمكن توضيح هذا التقلبات في الشكل البياني رقم (8).

(1) هدى هادي العزاوي، سرمد عباس النجار، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، 2007، ص: 91.



الشكل البياني رقم (12)

يوضح انهيار أسعار النفط منذ عام 2014 لغاية 25/ نوفمبر/ 2016



المصدر: 26/11/2016

Organization of the Petroleum Exporting Countriesm, OPEC Basket Price World Wide Web site, available at the following link http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm access (232016/11/).

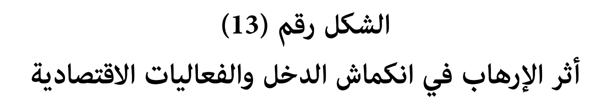
لقد كان هذا التراجع يهدد صلب الواقع الاقتصادي العراقي وبصورة واضحة وكأنها دوامةٌ لا تعرف الركون لتثبُت في وضع معين بسبب تنوع المشكلات التي طرأت على القطاع النفطي سواءً الأمنية منها أو السعرية، قابلها استمرار سياسات الدعم من لدن الحكومة العراقية ولا سيّما للوقود، وهذا كوّن آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي منها:

1 ـ أثر ظاهرة الإرهاب في الفعاليات الاقتصادية:

تسعى الحكومة العراقية إلى مواصلة عمليات التحرير من خلال الزيادة في الإنفاق على الأجهزة الأمنية ولا سيّما التسليح وتعيينات الأفراد، وبحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام فقد بلغ حجم الإنفاق العالمي على الأسلحة العام الماضي تريليوناً ونصف تريليون يورو، واحتلّت السعودية المركز الثالث عالمياً في حجم الإنفاق على الأسلحة وأنفقت: 87.2

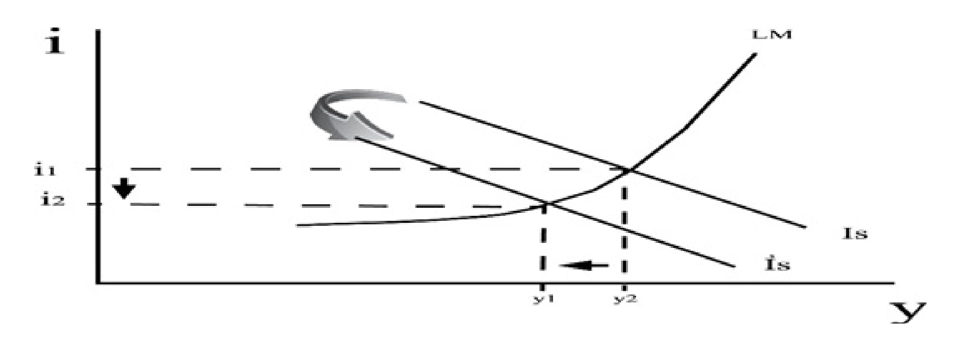
مليار دولاراً، بينما ارتفع إنفاق العراق على التسلّح بنسبة (35 %) مقارنةً بعام 2014 الذي كان (20 %) وبطبيعة الحال فإن هذا سيخلق طلباً دون أن يخلق عرضاً لأن هذا النوع من الإنفاق لا يخرجُ عنه مخرجاتِ (إنتاج) بما يمكن أن يعزز العرض السلعي للمنتج، لكن بالمقابل فإن هذا الإنفاق من الممكن أن يزيد الإنفاق عبر الدخول الموزعة للأفراد في عمليات التحرير متزامنةً مع تعويضات إعادة إعمار المناطق المحررة وهذا بدوره يلقي بظلاله على تراجع مخزون الموجودات بما فيها (السلع المعمرة، وحقول نفط، وثروات أخرى) أو يؤدي إلى تدمير رأس المال المكاني (رقع أراضٍ زراعية، ومناطق استثمارية، وسواها) وهذا الأمر سيضاعف من عمليات الإنفاق والطلب تساوياً مع الدعم الاستهلاكي الذي ينعكس على الريع النفطي كونه أساساً لتغذية القطاعات العراقية، وهذا يؤثر على التوسع في السياسة المالية لمجابهتها نفقاتِ عمليات التحرير التي تدفع منحنى (IS) نحو اليمين فيحصل ما يشبه الحل الكينزي المفترض للركود، إلا أن العرض يبقى مختلّاً ومتصدّعاً والطاقة الإنتاجية تتراجع ومعدلات التضخم تواصل ارتفاعها، مما ينعكس سلباً على تراجع مستوى المعيشة لذوي الدخول المنخفضة[1]، وكما هو موضح في الشكل رقم (13).

(1) عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق، ط 1، مركز العراق للدراسات، 2013، ص: 35.



الشكل رقم (13)

أثر الإرهاب في انكماش الدخل والفعاليات الاقتصادية



المصدر: عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق، ط 1، مركز العراق للدراسات، 2013، ص: 35.

بينما قد يدفع استمرار أثر تمدد ظاهرة الإرهاب منحنى (IS) نحو اليمين، مما يجعل مستوى الدخل القومي يتذبذب بنحوٍ عام ليرجع إلى مستوى ما قبل عام 2003، حيث يرتفع مستوى (IS) ويزداد (Y2) ويعود إلى وضعه السابق في Y1 وربما يتدنى إلى مستوى أقل من ذلك إذا كان الإرهاب وأثره أكبر من أثر محاربته، وإذا ازدادت قوة الحكومة وقللت الأثر الانكماشي للإرهاب فإن توسع الدخل يصل إلى مستوى (Y3)[1]، وكما هو موضح في الشكل رقم (13).

أما إذا ما حددت الدولة في عمليات إعادة الإعمار التوجه نحو التوسع في جذبِ المستثمرين والمنتجين أو حتى التعشيق بين القطاع العام والخاص وبمساندة دولية ذلك سيساعد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بخطى أوسع إذا رافقته سياسةٌ نقدية توسعية داعمة لتوسع السياسة المالية.

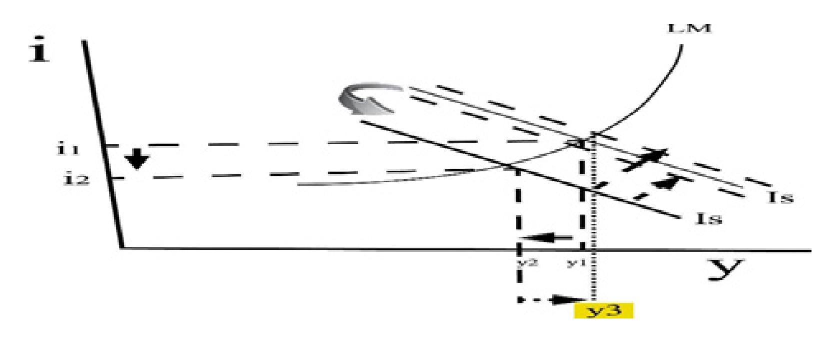
وإذا ما حصل العكس ـ كما هو الآن مع السياسة النقدية الانكماشية ـ فسوف تُحجِم وربما تُلغي الحكومة الأثر التوسعي للسياسات المالية وتبقى تدور حول مستوى (Y1)، أي نبقى في مستوى مخفقٍ في العمليات الاقتصادية التنموية، التي ستنعكس على الإصلاح السياسي والاقتصادي للدولة العراقية[2].

(1) نقلًا عن عبد الحسين العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 36.

(2) انظر، المصدر السابق نفسه، ص36.

الشكل رقم (14)

أثر محاربة الإرهاب في توسع الدخل وخلق أثر توسعي للسياسة المالية



المصدر: عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق، ط 1، مركز العراق للدراسات، 2013، ص: 35.

2 ـ أثر مجموعة من السياسات الواقعية الأخرى:

أ ـ تدهور حجم الناتج المحلي من النفط الخام الذي اضطر الدولة العراقية للاستيراد لسدِ الحاجة الضرورية، مما انعكس على زيادة النفقات الحكومية.

ب ـ تشوّهاتٌ في السوق العراقية لأن الدعم المستمر يعني عدم المساواة حيث يكون بمنزلة تحويلات للطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة.

ج ـ الدعم يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية لأن الناس تستهلك كثيراً من الطاقة بسبب تدني الأسعار مما يعني تشجيع الهدر في الاستهلاك.

د ـ استهلاك الوقود يؤدي إلى ارتفاعٍ في عدد المركبات وحركة المرور وهذه الإعانات ستؤدي بنحوٍ غير مباشر إلى المساهمة في الازدحام المروري وارتفاع معدلات الحوادث والإضرار في الطرق.

هـ ـ نقصٌ في توجهات الاستثمار نحو الطاقة المتجددة أو النظيفة.

و ـ خلق عبءٍ ماليٍّ على الموازنة العامة للدولة.

ز ـ زيادة الحدّة في تلوث البيئة.

بينما يساهم فك الارتباط بين الدعم المركزي وقطاع الوقود في:

أ ـ فرض ضرائب أعلى على القطاعات الأخرى والحدّ من الهدر[1].

ب ـ تخفيض الإنفاق على الدعم وزيادة الاتجاه نحو الأولويات الاجتماعية الأخرى مثل الرعاية الصحية أو التعليم وهذا بدوره يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ج ـ القضاء على السوق السوداء للمشتقات النفطية، وكذلك التقليل من عمليات تهريب المشتقات النفطية عبر الحدود الإقليمية للعراق.

د ـ زيادةٌ في قدرة المنتج العراقي للميّزة النسبية التي تؤهله للمنافسة العالمية.

هـ ـ التقليل من صفقات الفساد الإداري والمالي.

إن لتخفيف الدعم آثارٌ في تغيير المناخ وسيكون أسهل عبر طريقتين[2]:

أولاهما: أن رفع الدعم عن الوقود يقلل استهلاك الوقود الأحفوري.

الأخرى: تحقيق وفوراتٍ يمكن توجيهها نحو تنمية منخفضة الكربون.

المطلب الثالث: أساليب إيقاف الدعم الحكومي

1 ـ أسلوب العلاج بالصدمة:

هذا الأسلوب يعني قطع الاتصال المباشر للدعم الحكومي عن مجموعة من السلع والخدمات التي توفرها الدولة وهذا سيؤدي إلى ارتفاعٍ في مستويات الأسعار وتفعيل ظاهرة التضخم[3]، ولهذا الأسلوب مجموعةٌ من السلبيات ولا سيّما منها السخط الشعبي والفوضى الاقتصادية، فضلاً عن زيادة فرص الفساد بالتعاون بين الشركات الكبرى وطبقة من المتنفّذين الفاسدين الأكثر ثراءً لاستغلال مثل هذا الحدث.

2 ـ أسلوب التخطيط المرحلي:

ويقوم هذا الأسلوب على التدرّج بعدة مراحل ولكل قطاعٍ وقتٌ زمني معين، وذلك بسبب اختلاف الاحتياجات والظروف الاقتصادية وهذا الأسلوب يحتاج إلى:

---

(1) keith benes, et al., low oil prices: an opportunity for fuel subsidy reform, center on global energy policy, Columbia University,2015, p7.

(2) المصدر نفسه، ص 7.

(3) وفاء المهداوي، أنعام مزيد، مصدر سبق ذكره، ص: 188.

أ ـ الإفادة من التجارب العالمية التي طبّقت مثل هذا الأسلوب (المغرب، الهند، البرازيل، فرنسا، وغيرها).

ب ـ التعاون بين القطاعات المختلفة التي تعوضُ بعض قطوعات الدعم.

ت ـ قاعدة بيانات إحصائية محدّثة باستمرار.

ث ـ دراسة مستمرة لواقع الأسعار الدولية تجنباً للتقلبات الانهيارية والاهتزازية.

ج ـ مراعاة الرقع الجغرافية ومراقبة خط الفقر في تلك المناطق.

ح ـ حملة توعية للسكان ومساندة إعلانية.

بعد دراسة رفع الدعم الحكومي يمكن وضع بعض الاستثناءات التي يمكن أن تنال دعماً مستمراً حتى في ظل رفع الدعم.

قطاع البطاقة التموينية: يتم رفع الدعم عن هذا القطاع بعد إيجاد قاعدة الإحصاء السكاني، التي يمكن من خلالها العمل على تقنين المستفيدين وفقاً لمستويات الدخل من لدن هذه الخدمة الاستهلاكية وبعد تحديدهم يتم التوزيع عبر بطاقات إلكترونية للفئات المستهدفة من الدعم الحكومي.

أما قطاع الطاقة: فكلّ مُنتَجٍ من منتجات المشتقات النفطية يحتاج إلى فترة زمنية محددة، فقطاع النفط مثالاً بجميع أنواع مشتقاته، يحتاج وحده إلى مدة زمنية قد تصل إلى عامين وتُقسم على شكل مراحلَ زمنية لكل منتج وبقية المشتقات كذلك فإنّ كلّ نوعٍ منها يستدعي دراسةَ خواصه وإمكانية وضع سلاسل زمنيةٍ خاصة به.

3 ـ الأسلوب الضريبي الشامل:

الانتقال إلى الأسلوب الضريبي الشامل ذي المرونة العالية والذي يتضمن السماح للإدارة الضريبية بالتصرف في تغيير النسب الضريبية والأوعية الضريبية والسمحات الضريبية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد بحيث يكون للسياسة الضريبية القدرة على التأثير المباشر في توجيه الاقتصاد نحو الأنشطة المرغوبة من لدن الدولة بعد إجراء الإصلاحات الهيكلية في السياسة الاقتصادية وتنشيط القطاعات الإنتاجية[1].

(1) عبد الحسين العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 201.

مما تقدم يتضح أن هذه الأساليب بحاجة إلى مجموعةٍ من السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجموعةٌ من المختصين، وتحقيقها يتطلب عملاً شاقاً ونفقاتٍ طائلة ووقتاً ليس بالقصير لوضع استراتيجياتٍ للموارد الاقتصادية للدولة لكن يبقى هناك عائقٌ أمام تحقيقها، إلا إذا كانت هناك إجراءاتٌ حقيقية فعلية في محاربة الفساد وتحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي عن طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني

التخطيط والمشكلة الاقتصادية في العراق

إن الحاجة الإنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع وهناك وسائل كفيلةٌ بإشباع هذه الرغبات وهذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية (Economic resources) والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية- التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات المختلفة.

وتتميز الموارد بأنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات ومعيار الندرة هو وجود ثمنٍ لتلك الموارد وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزاً لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر فإن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الحاجات الإنسانية متعددةٌ وغير محدودة، في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودةٌ مقارنةً بالحاجة إليها فإن المشكلة الاقتصادية هنا تكون مشكلة ندرة مطلقة (Scarcity) ومشكلة اختيار(Choice)[1].

أما مشكلة الاقتصاد العراقي بالنسبة للتخطيط فتكمن في أن للعوامل السياسية دوماً أثرها البالغ في عملية التخطيط والتنمية، بسبب ما تفرضه من قيودٍ وتوجيهات سلطويّة مسبقة، ومن مؤثرات حقيقية على طبيعة القرارات فإن تطبيق السياسات الاقتصادية يتحرك وفقاً لآلية رد الفعل المرحلي أي (التكتيك لمعالجة المشاكل) في بعض الأحيان أو لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تحصل بين وقت وآخر.

(1) د. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، متاح على الرابط الآتي: http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/%D9%B7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9%B7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A.pdf

وإلى وقت قريب سار الاقتصاد العراقي ضمن فلسفةٍ اقتصادية معينة اعتمدت القطاع العام أساساً في تحديد حركة المتغيرات الاقتصادية في العراق مع تذبذبٍ في الأهمية النسبية التي احتلّها هذا القطاع في قيادة الاقتصاد الوطني طوال الفترة التي تلت عام 1958.

لقد أفرزت التجربة أن أصبح معظم أداء الشركات العامة في العراق دون المستوى المطلوب، إذ تعاني من انخفاضٍ في نسبة العائد على استثماراتها وارتفاعٍ في مديونيتها. وقد شكّل الدعم الحكومي لها عبئاً ثقيلاً على موازنات الحكومة وإذا كان الاقتصاد الحربي قد طبع النشاط الاقتصادي خلال فترة الثمانينيات، فإن فترة التسعينيات وما تلاها أفرزت عوامل التحدي الأكبر للاقتصاد العراقي متمثلاً بالعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي بعد احتلال العراق للكويت ولأن الاقتصاد العراقي كان يعاني أصلاً من الإنهاك فإن الحصار الاقتصادي قد قطع الشريان الأساسي والوحيد الذي كان يغذي الاقتصاد ويمدّه بالحياة ألا وهو النفط وبذلك تحول الركود الاقتصادي إلى انهيارٍ تام لكلّ المنظومة الاقتصادية للعراق، وكانت سنوات التسعينيات تمثّل نقطة التحوّل الأساسية لكلّ النشاطات الاقتصادية باتجاه التدهور، ما أفرز معظم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اليوم فبعد أن ابتلعت الحرب العراقية الإيرانية كل الاحتياطيات النقدية للعراق، والتي قدّرت بـ40 مليار دولار عام 1979 وأخرجت العراق مديناً بما يقارب (42) مليار دولار فإن حرب الكويت والحصار الاقتصادي أدّيا إلى زيادة مديونية العراق الخارجية إلى ما يزيد عن (120) مليار دولار تقريباً، فضلاً عن الانهيار في البنية التحتية وتدهور الصناعة النفطية، وتوقف أغلب المنشآت الإنتاجية الحكومية، وتحوّل القطاع الخاص الضعيف بالأصل إلى طبقة من المستغلين والمنتفعين من الظروف غير الطبيعية التي أوجدها الحصار وبالتالي عدم قدرته على المساهمة في إنقاذ العراق من بعض المعاناة الاقتصادية[1].

(1) كامل كاظم بشير الكناني، منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي، شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، ينظر في الرابط التالي http://www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenct/13/05.htm#_ftnref1

إن الحروب والحصار وفترة الانعزال عن العالم والنظام المركزي القسري الذي حكم العراق منذ (1968) ولغاية (2003) وبعد 2003 وفقدان الأمن والاستقرار وتذبذب النظام السياسي وضعف الدولة كل ذلك أدّى إلى تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية وطفت مجموعة من المشكلات إلى السطح مرةً واحدة وبدأ الحديث عن البطالة والتضخم والديون وانهيار البنية التحتية والفساد المالي والإداري وغيرها.

وبعد عام 2003 انفردت مقدماتُ السياسة الاقتصادية في العراق بخصوصية متفردة وذلك باتباع مسار مختلف عن كل التطبيقات الاقتصادية المعمول بها في تجارب العالم كونها لم تندرج في سُلّم تطور الدولة الطبيعي وإنما جاءت بعد الاحتلال فكانت نتائجها غير مستقرةٍ طوال السنوات الماضية على الرغم من تأكيد الدستور الدائم في المادة (144) منه على ضرورة رسم سياسة التنمية والتخطيط العام وتضمين برنامج الحكومة المشكّلة بعد إقرار الدستور الدائم عام 2006 لفقرةٍ باتجاه العمل على وضع خطة تنمية شاملة[1].

وكل ذلك سبب الفوضى الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العراقي الحالي بوصفها نتيجة لسوء التخطيط المتتالي للاقتصاد العراقي، ولا سيّما ما قامت به وسلكته ومارسته النظُم السابقة منذ عام 1960 وحتى بعد عام 2003 ويمكن عَدُّ هذه الفوضى الاقتصادية نتاجاً لأكثر من نصف قرنٍ مر بها الاقتصاد العراقي أسست لأن تكون[2]:

1 ـ القطاعات الإنتاجية غير فاعلةٍ أو غير مؤثرة في بنية الاقتصاد الوطني، فالصناعة العراقية صناعة هامشية وغير منافسة وغير قادرة على الدخول إلى الأسواق الإقليمية على الأقل، والزراعة العراقية أيضاً مصابةٌ بانخفاض الإنتاجية وتدهور البنى التحتية نتيجة ارتفاع تكاليف المنتج المحلي، أي ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة وفقدانها الميّزة النسبية التي تؤهلها للمنافسة.

2 ـ تدني مستوى خدمات البنى الارتكازية المجتمعية منها والاقتصادية.

3 ـ اعتمادية شديدة على النفط في توفير الإيرادات المالية وسيادة ظاهرة التعامل مع القطاع النفطي كموردٍ مالي لاقتصادٍ ريعيٍّ (أحادي الجانب) أكثر مما هو موردٌ مالي

(1) عبد علي كاظم المعموري، خضير عباس النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، العدد4، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل،2014، ص38.

(2) كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره.

يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة، الصناعة، السياحة وغيرها) في الاقتصاد الوطني.

وبالنظر لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها أنظمة الحكم التي حكمت العراق منذ عام 1960 وباختلاف توجهاتها الاقتصادية، فإنّ استراتيجية التخطيط الاقتصادي ونوعه يكون هو الآخر مختلفاً باختلاف الأهداف التي يرمي إليها نظامها الاقتصادي فقد عانى الاقتصاد وبنحوٍ مستمر من عدم تحقيق أهدافه الموضوعة التي يمكن إيجازها على وفق النقاط الآتية:

1 ـ إن العراق لا يعاني من نقص في مستلزمات التنمية، وإنما عدم التصرُّف في هذه الإمكانات والمستلزمات ما أدى لأخطاءٍ تكتيكية ترتبط بتصميم الخطة وتوزيع التخصيصات في مجالاتٍ لا يمكن أن تُعَدُّ استثماريةً منتجة مقتصرة على الطابع الاستهلاكي ولا سيّما السياسات الاقتصادية والمشاريع التي يتم اختيارها، والتي تتسم بخلفيةٍ ضعيفة ما يدل على أن السياسات الاقتصادية والمشاريع التي وقع عليها الاختيار لم تُدرس وفق أسس النشاط القطاعي داخل القطاع الواحد والمتمثل بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكلّ قطاع أو مشروع على القطاعات الأخرى، وهذا يدلّ على الطبيعة العشوائية للسياسات الاقتصادية في الاختيار دون الأخذ بالحسبان لكلفة الفرصة لعوامل الإنتاج المستخدمة.

2 ـ تكليف العدد القليل من المختصين والخبراء والأكفّاء والفنيين بإدارة استراتيجية التخطيط الاقتصادي ما قابله قلّة المنفّذين المتخصصين مما أدى إلى بعثرة جهودهم التي بدورها أدت إلى عدم إمكانية تنفيذ التخطيط في وقته المحدد.

3 ـ إن عدم نجاح التخطيط لا يُعزى فقط إلى الأخطاء التكتيكية في تصميم التخطيط الاستراتيجي، وإنما إلى صياغته بين المركزية واللامركزية فعدم قدرة أجهزة التخطيط على تشخيص المشاريع الملائمة لتحقيق الأهداف المرسومة دفعها إلى تكليف الوزارات بإعداد قائمة المشاريع التي تحتاجها رغم علمها بأن الأجهزة المسؤولة في الوزارات غيرُ قادرةٍ على تشخيص المشاريع الضرورية لها، كذلك ليس لديها الوقت الكافي للقيام بالاختيار فضلاً عن عامل المباهاة الذي تمركز في هذه الوزارات وظهر بشكلِ اختيار المشاريع الضخمة والمتعددة دون الحاجة الفعلية إليها، وإنما بسبب حاجتها إلى تعريف الأجهزة التخطيطية بأن القائمين عليها من الوزارات التي

تتسم بنشاطاتٍ واسعة، لذلك فإن المبالغة في التكاليف قد ظهرت في المشاريع غير المنتجة[1].

4 ـ إن الخطة بوصفها ميزانية فقدت سيطرتها المباشرة على الإنفاق الذي وُضع تحت باب المصاريف الإدارية وهذا بدوره جعل الخطة غير قادرة على السيطرة على الإنفاق لكونها رقيباً غير مباشر على حجم الإنفاق ووجوهه.

5 ـ إن فشل التخطيط للاقتصاد العراقي يمكن أن يدخل ضمن عدم الالتفات إلى العوامل النفسية والاجتماعية التي تخص المواطن.

6 ـ قلة البيانات الإحصائية، وضعف الأجهزة الإحصائية وانعدام التنسيق بين السياسة المالية والاستثمارية.

(1) د. يحي غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة العراق، ط1، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق 1978، ص111.

المبحث الثالث

الأنموذج الشامل للتخطيط الاستراتيجي للاقتصاد العراقي

المطلب الأول: معيار الاختيار

يختلف مفهوم التخطيط الاقتصادي في البلدان باختلاف النظام السياسي الـذي يسير عليه ذلك البلد، فالتخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية أو بمعنى أصح: الدول التـي تعتمد على اقتصاديات السوق الحرة، يختلف عن التخطيط الاقتصادي في الـدول الاشـتراكية ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً، وكلاهما يختلفان عن التخطيط الاقتصادي المتّبع فـي الـدول النامية ذات الاقتصاديات المختلطة والساعية إلى النمو والتطور السريعين وبالنسبة لهذه الأخيرة فإنها تفتقر إلى البنى الارتكازيـة الاقتصادية والإدارية والتقنية ومن الصعب الأخـذ بأحـد الأسـلوبين: أسلوب اقتصاد السوق المرن جداً أو أسـلوب التخطـيط الاقتـصادي الاشـتراكي الشمولي، لذلك برزت الحاجة في تلك الدول إلى استخدام أسلوب التخطيط الاقتصادي الـذي يجمع بين الأسلوبين المذكورين فالدول النامية عموماً تسعى إلى الخروج من تخلّفها وتنميـة اقتصادياتها بأسرع وقت ممكن من خلال التركيز والتحكم بالاستثمارات التنموية عن طريـق إعطاء دورٍ فعال للدولة من دون الحاجة إلى الإغراق في المركزية والتحكّم الصارم في القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية[1].

أما ما يخص حالة العراق فحتى يتسنى وضع تصورٍ لخطة استراتيجية شاملة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، من الضروري التعرف على بعض المعايير الأساسية واختيار ما يلائم خصوصيات العراق، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتراثية والدينية وما يوائم طبيعة العراق الجغرافية من تضاريس وتوزيعٍ للسكان ومناخ وتباينٍ إقليمي في العادات

(1) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول للفترة 1921-1980.

والأعراف الاجتماعية، ومع ما يصلح في توظيف ما يتمتع به العراق من موارد طبيعية وطاقات بشرية مع الأخذ بعين الاعتبار مكانة العراق على الصعيد الإقليمي والعالمي.

ومن بين المعايير العامة التي يمكن أن تُستخدم في تقييم الجوانب المختلفة من النماذج العملية للطفرات الاقتصادية بعد تطبيقها للتخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد ما يلي[1]:

1 ـ سهولة الانطلاق من إنجازات المرحلة الجارية للتنمية والبناء عليها لضمان تواصل مسيرة التنمية بسلاسةٍ نحو النماء المستدام وتجنباً لإجهاض بعض البرامج الجاري تنفيذها قبل تحقيق أهدافها.

2 ـ الحرص على تنمية الموارد الطبيعية الوطنية المتاحة مع القدرة على الاستفادة منها على المدى الطويل مع المثابرة على تنمية الموارد الطبيعية الأخرى التي لم تُستغل.

3 ـ القدرة على الاستفادة من جميع الموارد البشرية المحلية بمختلف مستوياتها وقدراتها البدنية والعقلية وإدراجها في الخطة الاستراتيجية للتنمية والتوسع في مجال التنمية لتشمل المواطنين جميعهم على اختلاف اهتماماتهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم.

4 ـ الاهتمام الخاص بالمناطق النائية والريفية من قرى وبؤرٍ استيطانية معزولة من دون تهجير الأهالي منها إلى المدن أو الحاجة لإعادة توزيع السكان.

5 ـ الحفاظ على الهوية العراقية في جميع أوجه برامج التنمية باحترام التقاليد والأعراف المحلية والإقليمية والوطنية والدولية على تنوعها والتباين بينها، ولا سيّما عند الانفتاح على السوق العالمي.

6 ـ الحفاظ على اللُّحمة الاجتماعية والأسريّة والحقوق الفردية من خلال إفساح المجال للنمو المعرفي للمؤسسات والأفراد وللجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيّما القائمة على التعايش السلمي ورفع روح المواطنة العراقية.

المطلب الثاني: خصائص الأنموذج الملائم

كي يمكن تحقيق التنمية وفقاً لمنظور الخطة الاستراتيجية الشاملة لملاءَمة تنميةٍ اقتصادية قائمة على المعرفة فمن الضروري تضمين آلياتٍ فعالة منها:

(1) نقلًا عن التخطيط الاستراتيجي للدول، مصدر سبق ذكره، ص116.

تشجيع الابتكارات ولا سيّما ما يخص القطاع الخاص بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتصف بتقنياتٍ حديثة وبأفكار تجارية جديدة وذات منتوجات مبتكرة تراعي الحاجة العراقية.

تسهيل إجراءات تأسيس الشركات ومعونتها بالمدة الأولى، وذلك عن طريق المشاركة أو التمويل أو عن طريق توفير الإمكانيات العلمية ومساهمة الحاضنات الجامعية في الشؤون الإدارية كالتعشيق الإداري.

تقوية أواصر التعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والمنظمات والمؤسسات المتخصصة الأخرى التي تواكب المعرفة لصهرها مع الاحتياجات المحلية.

تتعاظم أهمية المعلومات والمعرفة في الاقتصاد حتى أصبحت سمة الاقتصاد الناجح في هذا القرن هي سمة الاقتصاد المبني على المعرفة حيث تدخل المعرفة كعنصرٍ أساسٍ في تنمية وتنافسية القطاعات كافة، الخدمية والإنتاجية والصناعية، ويظهر ذلك جلياً في زيادة نسبِ الصادرات الصناعية التي تحتوي على (Know ـ how ـ خبرة) بالمقارنة مع الصادرات من السلع التقليدية، كذلك زيادة الصادرات في الخدمات والاستشارات المعرفية والمعلوماتية وهو أحد الأسباب القوية التي دفعت منظمة التجارة العالمية (WTO) لتتبنى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[1]، إن علاقة الملكية الفكرية مع الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي وتوفير الحماية اللازمة لجوانب الملكية الفكرية المختلفة يمكنه أن يؤدي إلى تحقيقِ مكاسبَ اقتصادية كبيرة سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، ولا سيّما الملكية الصناعية منها (براءات الاختراع، العلامات التجارية، الرسوم والنماذج الصناعية، البيانات الجغرافية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها، الأسرار التجارية، الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية).

فعلى مستوى الاقتصاد الكلي يعتبر توفيرُ أقصى درجات الحماية للإبداع البشري قدرةً أكبر على تطوير المعارف الإنسانية والصناعية والتجارية بنحوٍ مستمر وإنّ الدول التي توفر هذه الحماية تتمتع بقدرةٍ أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى استقطاب الكوادر المؤهلة وتحصل بالتالي على مستويات أكبر من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ما

(1) ياسر محمد حسن، الملكية الفكرية واقتصاد المعلومات والمعرفة، جامعة المنصورة، مصر، 2009، متاح على الرابط الآتي، https://goo.gl/QAvWc1 (تاريخ الوصول 2016/10/10).

يؤدي لنموٍ متسارعٍ لقطاعات الاقتصاد المعرفي وهو ما يصب في مجمله في صالح دعم معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل ويسهم في الوقت ذاته في زيادة مستويات تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من حالة الاضطراب التي واجهها وما زال يواجهها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، إلاّ أن المؤشرات العالمية للملكية الفكرية وفقاً لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 2011 تشير إلى النمو القوي في عدد براءات الاختراع المسجلة والتي ارتفعت بنسبة (8.7 %) عن عام 2010، في حين زادت نسبة إيداعات تسجيل العلامات التجارية بنسبة (3.13 %) في العام ذاته بما يعني استمرار الدور الهام الذي تلعبه حماية الملكية الفكرية في دعم النمو الاقتصادي[1].

أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فإن هذه الحماية تقترن بتوفير أقصى درجات الحماية للمستهلكين وتوفرُ لهم فرص الإفادة من منتجاتٍ تحظى بالحماية الدولية بما يضمن مستوياتِ رضى أفضل للمستهلكين وحمايتهم من الغش والتدليس جراء انتشار السلع المزيفة وهو ما يساعد بدوره على زيادة مستويات الإنفاق الاستهلاكي، كذلك فإن توفير الحماية للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية وأوجه الملكية الفكرية المختلفة بنحوٍ عام يعني تعزيز قدرة المنتجين على المنافسة وتحقيق مستوياتِ ربحية أعلى وبذا مستويات أكبر من الإنفاق الاستثماري[2].

رفع مستوى التعليم التربوي والتعليم العالي كونهما السبيل الوحيد المستطاع لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك عن طريق رفع قدراتِ الطلبة بالتفكير النقدي والابتكار وكذلك العمل على خلق مُناخٍ تنافسيٍّ مع مؤسسات التعليم العامة ومؤسسات التعليم الخاصة، وهذا التركيز القوي يجعل المتماسك أمراً أساساً لنجاح جدول أعمال التنمية، ولا سيّما التوسع في التعليم المهني لتوفير رأس المال البشري القادر على إدماج التقنية الحديثة في العمل[3].

---

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الدائرة الاقتصادية والفنية، الإمارات العربية، 2013، ص263.

(2) صندوق النقد العربي، مصدر سبق ذكره، ص263.

(3) صادق علي حسن، المواءمة بين سوق العمل والتعليم، سلسلة مقالات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، متاح على الرابط الآتي،
http://www.bayancenter.org/2016/09/2406/، (تاريخ الوصول 2016/10/10).

المبحث الرابع

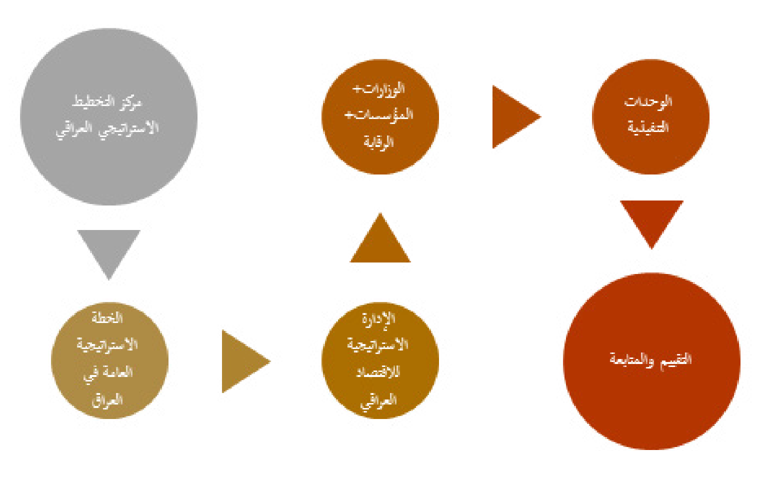
تصور خطة استراتيجية شاملة للتخطيط الاقتصادي في العراق

يمكن تصور تخطيطٍ استراتيجيٍّ شامل للعراق على وفق أنموذج (SWOT) قائمٍ على الاقتصاد المعرفي الذي يحقق الاستخدام الأمثل للمعرفة واستثمارها بفعالية لتحقيق التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، لذلك من الضروري أن يكون متنوعاً متوازناً حيوياً ويكون صادراً أساساً من لدن (مركزٍ للتخطيط الاستراتيجي للاقتصاد العراقي) وبمبادرةٍ يشترك في وضعها لجانٌ من المؤسسات الرئيسة داخل العراق وخارجه وأصحاب الاختصاص وصناع القرار.

ويمكن وضع هيكلٍ عام لعملية التخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد في العراق، حيث إن الخطة الشاملة قائمةٌ على رؤية موحدة لجميع المكونات ذات الاختصاص وكما يشار إليها في الشكل رقم (12).

الشكل رقم (15)

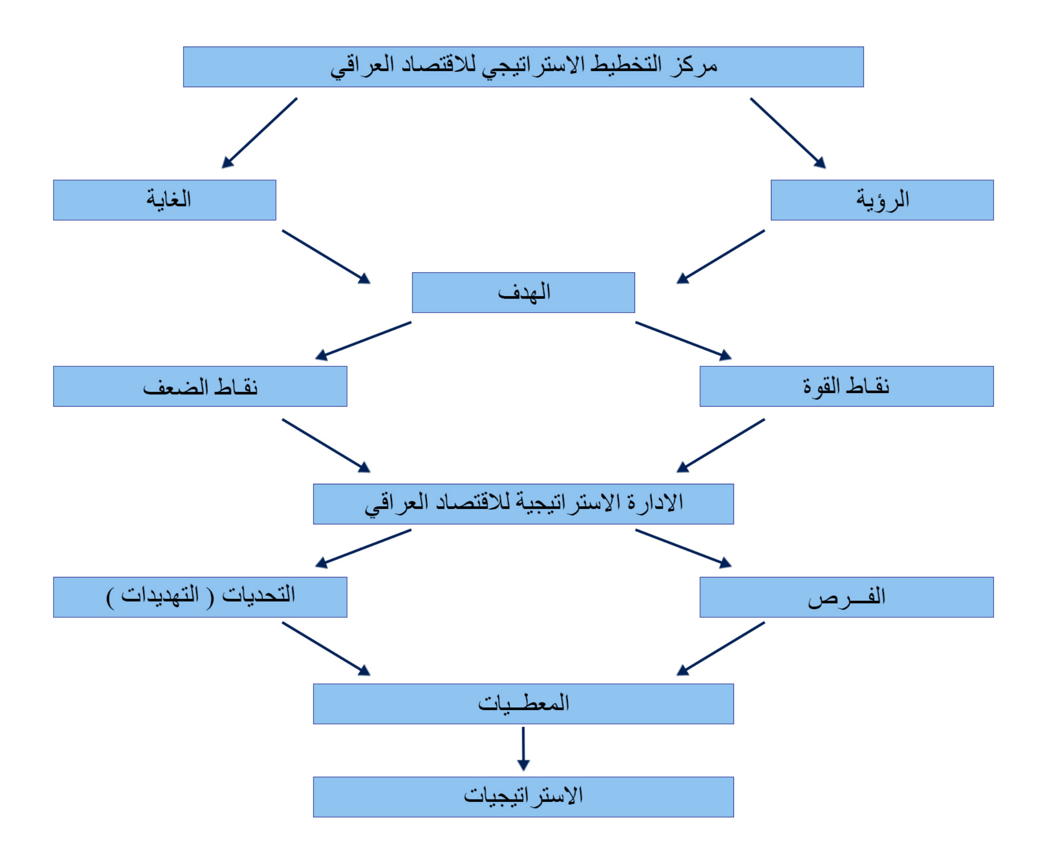
العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد وفروع الحكومة



الشكل من إعداد الباحثين

الشكل رقم (16)

الخطوات الأساسية لعمل التخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد



الشكل من إعداد الباحثين

الرسالة التي يسعى العراق إلى تحقيقها عن طريق الخطة الاستراتيجية المقترحة هي: وضع برامج وآليات عملٍ واقعية فعّالة، قائمة على المعرفة تهدف إلى المواءمة بين الموارد الطبيعية والبشرية مع احتياجات العراق الاستراتيجية.

الهدف البعيد المدى الذي تسعى الخطة الاستراتيجية الشاملة إلى تحقيقه على مدى عشرين عاماً، هو أن يصبح اقتصاد العراق قائماً على المعرفة ما سيساهم في استثمار موارده الاقتصادية والبشرية لرفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً ـ الرؤية:

الرؤية المستقبلية للعراق هي أن تكون الاستراتيجية الاقتصادية معرفيةً وواقعية نابعة من الواقع العراقي للسنوات القادمة، وبذا تتحقق إمكانية الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد والنهوض بمتطلبات التنمية الشاملة.

ثانياً ـ الغاية:

تغيير السلوك الاقتصادي للحكومة الحالية بصورة متأتيةٍ بحيث تستجيب لاحتياجات أطراف النشاط الاقتصادي مع تهيئة الظروف الملائمة وتوفير الخدمات اللازمة للنشاط الاقتصادي لتقديم الدعم اللازم للتنمية الشاملة والتركيز في التوسع بالمشروعات الحديثة والقائمة التي يمكن أن تعمل على إعادة إنعاش الاقتصاد المحلي ولا سيّما مناطق النزاع.

ثالثاً ـ الهدف[1]:

1 ـ تشخيص الظروف الخاصة التي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية وتحديدها.

2 ـ يتطلب من الدولة أن تقوم بدورٍ أساسٍ في خلق البيئة المناسبة لإنجاح المشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى خلق فرص العمل.

3 ـ تحديد قدرة المجتمع على التكيُّف مع التغير الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي ومواكبة سرعة هذا التغيّر.

4 ـ خلق أسواق متنافسةٍ فيما بينها، وبنحوٍ يؤدي إلى تنشيط خصوصيات المجتمع على مستوى المحافظات (أو الأقاليم) كي تكون مصدر دعمٍ لقدرات المجتمع على التفاعل مع التنوع في حاجات المجتمع.

5 ـ بناء المؤسسات الدائمة لعملية التنمية الاقتصادية وتحديدها لتكون عوناً هاماً في بدء النهضة الاقتصادية.

6 ـ تحديد مصادر التمويل على المستويين المحلي والدولي وتهيئة العوامل والعناصر التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية العمل في الاقتصاد المحلي، مما يُحدث أثراً أكبر في التعجيل بعملية التنمية وبكفاءةٍ عالية لتندرج في إطار تلك العوامل: كتوفر السكن والخدمات الصحية والتعليم وتنمية المهارات وتوفير الأمن والاستقرار.

(1) أحمد باهض تقي، العراق ما بعد 15/12 رؤية استراتيجية، ملف خاص الاقتصاد العراقي، رؤية استراتيجية للتنمية، مجلة الفرات، العدد 3، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص6.

7 ـ بناء الهياكل القانونية والتنظيمية بما يعزز بناء مُناخٍ مناسب للاستثمار، وكذلك إزالة القيود التنظيمية للمعاملات التجارية، مما يحقق مرونةً في التعامل مع الاستثمارات وبما يجعل حركتها سريعةً وآثار عائداتها مجديةً للمستثمر والحكومة المحلية أو الإقليمية.

8 ـ تحديد المميزات الخاصة بالمجتمع ولا سيّما المحافظات والأقاليم، التي من شأنها أن تجذب الاستثمار وهذه المميزات تختلف من مجتمعٍ لآخر، مما يعني بأنها سوف تجعل من نسبة الاستثمار في موقع معين ذات جدوى بالمقارنة مع الاستثمار في موقع آخر.

9 ـ لا بد من أن تستهدف الخطط التنموية التخفيف من الفقر وإدخال الشرائح المحرومة في عملية التنمية بما يؤدي إلى تطوير قدراتِ هذه الشرائح.

رابعاً ـ البيئة الداخلية والخارجية:

- **نقاط القوة:**

1 ـ موقعٌ جغرافي يعطي مزايا عدة من أهمها الظروف المُناخية في العراق والتي تعتبر جيدة كونه يقع في منطقة معتدلة وفّرت له ميزة لا تتوفر في العديد من الدول الأخرى (خاصة مع اقترانها بالتربة الخصبة ووفرة المياه) وهي توفر الظروف المناخية الملائمة لزراعة أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية مما يحقق وفرةً في الإنتاج الزراعي لمواجهة حاجات السكان الغذائية، كما أنّ موقع العراق الجغرافي بوصفه حلقة وصل بين الشرق والغرب جعل منه طريقاً أو ممراً للقوافل التجارية والاتصال الثقافي بين المجتمعات.

2 ـ روحٌ وطنية لدى الشعب يمكن إيقاظها وتحويلها إلى طاقةٍ دافعة لأن ذلك يُعزّز باستقرارٍ سياسي طويل الأمد يحقق شرطاً مهماً للنمو الاقتصادي.

3 ـ ثروةٌ بشرية مميزة سواءً الكفاءات داخل العراق أم خارجه، وهؤلاء يشكلون قوة دفعٍ كبيرة للاقتصاد العراقي وللتنمية المستقبلية.

4 ـ العراق بلدٌ ذو مساحة شاسعة وبكثافة سكانية قليلة وبدخل قومي مرتفع.

5 ـ وجود برنامج للإصلاحات السياسية والاقتصادية ولا سيّما ما يعزز انضمام العراق لمراكز القرار الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين.

6 ـ احتياطيٌّ كبير من النفط والغاز والثروات الطبيعية غير المستغلة.

7 ـ وجود بنية تحتية جيدة في المدن للمشاريع الخدمية مع إمكانية التوسع فيها.

8 ـ انفتاح السوق المحلي للشركات العالمية والبضائع الأجنبية.

- **نقاط الضعف**

1 ـ تدني مستوى الأمن والاستقرار وارتفاع المخاطر الجيوسياسية التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي.

2 ـ زخم العمليات العسكرية لتحرير المناطق وإرهاق الاقتصاد بسبب الضغط المالي لملف النازحين.

3 ـ وجود ضَعْفٍ في الإنفاق على البحث والتطوير.

4 ـ إيرادات المالية العامة والإيرادات من الصادرات تأتي من مصادر محدودة بمعنى الاقتصاد الريعي المعتمد على العائدات البترولية.

5 ـ تشريعاتٌ لا تستجيب لاحتياجات الاقتصاد العراقي ولا سيّما الأنظمة والإجراءات وتعقيدها وبيروقراطيتها وارتفاع تكاليفها وبُعدِها عن أنماط الإدارة الحديثة.

6 ـ ضعفُ تأهيل الكادر الإداري وتدني كفاءته، بسبب تدني مستوى الجامعات والمعاهد وضعف التدريب وغياب مراكزه وتؤدي مستويات الرواتب والأجور المنخفضة دوراً سلبياً حاسماً بالإضافة إلى انتشار الممارسات الفاسدة، إلى حدّ أن أصبحت هذه الممارسات السيئة غير مُدانة.

7 ـ تعدد المراكز التي تتدخل في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات بل تتدخل في أدق تفاصيل التنفيذ، مثل الأحزاب.

8 ـ «شخصنة» مؤسسات الدولة وطبعِها بطابع من يتولى إدارتها ولكن على نحوٍ سلبي وليس إيجابي.

9 ـ انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار ومعدلات النمو إلى ما دون معدلات تزايد السكان مما يعني نمواً سلبياً.

10 ـ تحقيق الشركات الخاصة والأفراد أرباحاً كبرى في الاستيراد مقارنة بالتصنيع والإنتاج المحلي.

خامساً: خطوات الإدارة الاستراتيجية للاقتصاد[1]:

1 ـ عمل المسوحات الجيولوجية والخرائط الكنتورية والطبوغرافية والصور وغيرها وذلك لأرجاء الدولة كافة.

2 ـ تحليل الوضع الراهن للأوضاع الاقتصادية: ويشمل ذلك بياناتٍ عن البنية التحتية كالطرق والسدود وسكك الحديد والمطارات والموانئ والكهرباء وأوضاع الري وحصاد المياه ويشمل أيضاً الخدمات الأساس مثل: (ماء الشرب للمواطنين، وبيانات عن الموارد البشرية، واستخدامات الموارد الطبيعية).

3 ـ تحليل الأوضاع من منظور جيوستراتيجي.

4 ـ الموارد البشرية من حيث العدد والتأهيل والتوزيع الجغرافي.

5 ـ تحليل أوضاع الصناعة، الزراعة، الخدمات، التعدين.

6 ـ تحليل أوضاع القوة الاجتماعية والتنمية الأخلاقية والسلوك الثقافي المتعلق بالاقتصاد كاحترام قيمة العمل وثقافة إتقان العمل والانضباط الإداري وغير ذلك.

7 ـ حساب القوة الاقتصادية للدولة.

سادساً ـ الفرص:

1 ـ حاجة العالم المستمرة للنفط وزيادة الطلب عليه وتوسّع الأسواق لتتخطى سوق الدول التقليدية.

2 ـ تزايد اهتمام المجتمع الدولي في القضاء على التنظيمات الإرهابية وهذا بدوره سيساعد على تنشيط مستوى العلاقات الخارجية ورفد العراق بمساعداتٍ اقتصادية لمناطق النزاع.

3 ـ إعادة إنعاش بعض القوانين ولا سيّما الضرائب والتعرفة الجمركية التي تساعد في تنشيط المنتج الوطني.

4 ـ تزايد فرص تنمية قطاع التعليم الصحي والصناعات الهندسية والأشغال المعدنية.

5 ـ انضمام الأهوار إلى لائحة التراث العالمي مما يعني زيادة فرص تنويع الاقتصاد.

6 ـ دور الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يُعزّز من تحقيق الأمن الوطني العراقي.

---

(1) د. محمد حسين أبو صالح، مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد، متاح على الرابط الآتي:

http://www.strategy.sd/strecon.html، (تاريخ الوصول 2016/10/13).

سابعاً ـ التحديات (التهديدات):

1 ـ توسع انهيار أسعار النفط وتفاقم تأثيره على المؤسسات في العراق مما يؤدي إلى تعطيل تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

2 ـ اللامبالاة في تحقق المعرفة والابتكار.

3 ـ اعتماد التكتيك النهجي للتنمية المؤقتة على حساب التنمية المستدامة على الصعيد البشري والمكاني.

4 ـ انعدام نشاط السياسات الصناعية وعدم رفدها بتشريعاتٍ لحمايتها في الأسواق المحلية.

5 ـ انعدام التعشيق بين القطاع العام والخاص، وتعارض المصالح بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

ثامناً ـ المعطيات:

1 ـ إعادة تأهيل البنى التحتية (طرق وجسور ومنافذ حدودية وموانئ).

2 ـ التوسع في التركيز على رأس المال البشري في بناء قوىً عاملة ماهرة.

3 ـ التوسع والتنوع في القطاعات الإنتاجية ولا سيّما في استخدام (النفط والغاز) بصناعات جديدة تدخل ضمن (البتروكيميائيات، السماد وغيرها).

4 ـ في ظل نظام العولمة الذي أصبح أساس الأوضاع الراهنة، فقد أصبح امتلاك القدرات التنافسية العالمية هو المفتاح الوحيد للتعامل مع الاقتصاد العالمي ومن دون ذلك لا يمكن الحديث عن مصالح اقتصادية استراتيجية ولا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن القومي للدول، لذلك هنالك ضرورةٌ للاعتماد على استراتيجية الميّزة النسبية للمُنتَج العراقي في مختلف قطاعات الاقتصاد.

5 ـ تشجيع الاستثمارات الوافدة في وضع تشريعات مغرية وتوفير متطلبات سهلة لا عصيةً وبيروقراطية، وتأمين المناطق التي يتواجد فيها المستثمر تجنباً للمخاطر التي تطرد المستثمرين.

6 ـ التركيز على الميّزة النسبية للمنتَج العراقي لتأهيله للمنافسة الداخلية والخارجية.

7 ـ تجميع المؤسسات الأمنية وتنسيقها في غرفة عملياتٍ واحدة تجنباً للخروقات والمخالفات العسكرية.

8 ـ تطوير الخدمات الحكومية بتوفير فرص عملٍ اجتماعية وعدم الاعتماد على الأجور غير المقترنة بالأعمال.

9 ـ إيجاد فرص جديدة للعمل والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة.

10 ـ تخفيض تكاليف الحكومة دون الحدّ منها.

تاسعاً ـ الخيارات الاستراتيجية:

لا بد من تحديد برامج رئيسة تكون جزء لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وهناك خيارات عديدة لكن هناك خيارات استراتيجية تعمل على تعبئة نقاط القوة لتتمكن من اغتنام وتنفيذ الفرص، فضلاً عن معالجة نقاط الضعف التي تعوق في زيادة نقاط القوة للعمل الايجابي، وتجنب اجتماع التهديدات مع نقاط الضعف في آن واحد؛ ويمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:[1]

1 ـ **تشجيع نمو نشاطات الأعمال المحلية:** تقديم مشورة ودعم مواردها لتمكين نشاطات الأعمال المحلية لتنمو بهدف المحافظة، نشاطات الأعمال القائمة حالياً وتقويتها، ضمان بيئة تحتية مواتية لنشاطات الأعمال في إطار السلطة المحلية.

2 ـ **التطوير للتكتلات والقطاعات:** هذا الخيار يركز على تسهيل الترابط ما بين الشركات (بما في ذلك الموردين والمشترين)، والخدمات الداعمة (مؤسسات التدريب والبنوك) في شبكة لإنتاج وبيع المنتجات وتقديم الخدمات.

3 ـ **استهداف مجالات:** إن معالجة مشاكل محددة في مجالات معينة، مثل إعادة تأهيل مركز متدهور في المدينة أو منطقة تجارية أو أحد أحياء المدينة، وكذلك رعاية الفرص الواعدة المتنامية، حيثما ثبت أن هناك احتمالات واعدة في السوق وذلك من خلال الاستثمارات الخاصة البارزة (على سبيل المثال: بحسب المجالات).

4 ـ **برامج تخفيف الفقر:** متمثلة في برامج لإدخال السكان الفقراء والمحرومين في الاقتصاد. وكذلك ضمان أن الصناعات المتجهة نحو النمو تقوم بتوفير فرص عمل لعمال من ذوي الدخل المتدني وأن هؤلاء العمال لديهم القدرة للوصول إلى والاستفادة من التقدم والترقية.

(1) نقلًا عن شنوف عبد الحليم، الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 5، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 86.

5 ـ **تحسين مناخ الاستثمار لنشاطات الأعمال المحلية:** اتخاذ إجراءات لتحسين المناخ المحلي لنشاطات الأعمال، شاملة بما في ذلك تحسين المعاملات والاجراءات لتسجيل نشاطات الأعمال والمعاملات الضريبية في إطار الحكومة المحلية.

الخاتمة

إن طبيعة الصراع والاشتباك بين الدول أدّت إلى تعقيدات الاقتصاد العالمي وفقاً لحاجة الدول لمزايا وقدرات بعضها البعض، وهذا بدوره أسهم في بلورة فلسفةٍ تقوم على أهمية الشراكات الدولية وربط المصالح دولياً، ويُعدُّ هذا من أهم الوسائل لتحقيق الجوانب الأمنية للدول وتأمينها أمنياً على أرض الواقع وتحقيق الأمن الاقتصادي.

إن العراق يعاني من اعتمادٍ على السياسات الآنية التي لا يمكن الاعتماد في المدى البعيد عليها، الأمر الذي أدّى بدوره إلى إضعاف الثقة بصلابة القرارات الاقتصادية، وابتعادها عن المباشرة بأي أعمال تنمويةٍ ذات طابعٍ طويل الأجل ويرجع ذلك إلى افتقار العراق لوجود توليفة اقتصادية سياسية متكاملة تعزّز وتدعم تطبيق الخطط الاستراتيجية، ولا سيّما الاقتصادية منها وهذا يؤدي إلى سير الاقتصاد العراقي نحو خطوات مجهولةٍ ويؤدي بطبيعة الحال إلى ابتعاد المستثمرين عن أيّة مشروعاتٍ مستقبلية.

أما ما يخص طبيعة التعامل مع المواطنين فمن الضروري جعل المواطن عنصراً منتجاً بدلاً من أن يكون عنصراً مستهلكاً، لأن هذا سيؤدي إلى اتساع الفجوة الاقتصادية والتي ستنعكس سلبياً على استقرار الأوضاع السياسية، إذ أن السياسة وُجدت لتحمي اقتصاد الدولة وتعزّز متانته وإنّ الحل الأمثل للحدّ من التأزيم السياسي هو دعم الاقتصاد الوطني والتعشيق مع القطاع الخاص الذي من شأنه أن ينهض بتقدم البلاد داخلياً وخارجياً.

قائمة المصادر

المصادر في اللغة العربية

- أحمد باهض تقي، العراق ما بعـد 15/12 رؤية إستراتيجية، ملف خاص الاقتصاد العراقي، رؤية استراتيجية للتنمية، مجلة الفرات، العدد 3، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص6.
- احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنية في العراق، العارف للمطبوعات، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ط3، 2010، ص116.
- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد السابع عشر، العدد 64، 2011، ص218.
- ادوارد س.كاسيدي ـ بيتر ز.غروسمان، مدخل الى الطاقة (المصادر والتكنولوجيا والمجتمع)، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، المنظمة العربية للترجمة والنشر، ترجمة صباح صديق الدملوجي، بيروت، ط1، 2011، ص46.
- أديب قاسم شندي ـ بتول حسن ردرد الزبيدي، تقييم اداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2012 ـ 2003)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة واسط، العدد15، 2014، ص ص 5 ـ 6.
- انعام مزيد، اصلاح الموازنة العامة العراقية طريقنا المستقبلي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة واسط، العدد 9، 2013، ص27.
- حسام علي داود ـ خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ط1، 2013، ص81.

- حسن لطيف كاظم واخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي (رؤية مستقبلية)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2007، ص ص 60 ـ 61.
- حسين علي بخيت ـ سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بلا طبعة، 2002، ص 145.
- حيدر العبادي، الية اعداد واقرار الموازنة العامة في العراق، ورقة مقدمة الى ورشة عمل اعداد واقرار الموازنة لعام 2008 في العراق، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، لبنان، 2008، ص ص15 ـ 16.
- حيدر كاظم مهدي، الاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية، المجلد الخامس، العدد1، 2015، ص 112.
- خديجة جمعة، الفساد واثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد 73، 2008، ص ص 13 ـ 14.
- د. يحي غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة العراق، ط1، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق 1978، ص111.
- ربيع خلف صالح ـ ايهاب عباس محمد، القطاع النفطي في العراق (الواقع والافاق) دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، المجلد التاسع عشر، العدد74، ص240.
- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2013 ـ 2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجل الثامن عشر، العدد 68، ص305.
- صادق علي حسن، المواءمة بين سوق العمل والتعليم، سلسلة مقالات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2016، متاح على الرابط الآتي: http://www.bayancenter.org/2016/09/2406/ (تأريخ الوصول 2016/10/10).
- صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول للفترة 1921 ـ 1980.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الدائرة الاقتصادية والفنية، الامارات العربية، 2013، ص263.
- طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ جامعة بغداد، بلا طبعة، 1991، ص83.
- ظاهر طاهر حسن، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي وكشكلة البطالة وحلها، مجلة، العدد 52، ص18.
- عاطف لافي مرزوك، واقع الفساد في القطاع النفطي محاذير تنموية وممكنات الاصلاح، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة ـ رئاسة الجامعة، العدد 14، 2007، ص21.
- عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط ـ الاختلال الهيكلي ـ البطالة)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط3، 2015، ص ص21-22.
- عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي (فوضى تنمية.. خيارات الانطلاق)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2013، ص45.
- عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى التنمية وخيارات الانطلاق، ط 1، مركز العراق للدراسات، 2013، ص 35.
- عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، العدد 85، 2010، ص ص300 ـ 301.
- عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مصدر سابق، ص 304.
- عبد علي كاظم المعموري، خضير عباس النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي، العدد 4، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل،2014، ص 38.
- د.عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، متاح على الرابط الآتي: http://

D8%AA%D8%AE%D8%B%/02/qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016
82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%7%D9
8A.pdf%8%AF%D9

- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، ط1، 2015، ص ص40 ـ 41.
- فلاح حسن ثويني، الادارة الاقتصادية للايرادات النفطية في العراق بعد عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، المجلد الاول، العدد93، 2012، ص347.
- قانون رقم 54 (سياسة تحرير التجارة العراقية) لعام 2004 .
- كامل كاظم بشير الكناني، منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي، شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» ينظر في الرابط التالي: http://www.hamoudi.htm#_ftnref1.05/org/dialogue-of-intellenct/13
- لاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005 ـ 2006، الامم المتحدة، نيويورك 2006 ،ص112.
- للمزيد ينظر: نص القرار رقم 1483 في نيسان 2003 .
- لؤي طه ملا حويش ـ علي كريم العمار، الخروقات في الموازنة والتخصيصات الدستورية (بحث تحليلي في الموازنة الاتحادية في العراق)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد29، 2012، ص12.
- د. محمد حسين أبوصالح، مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد، متاح على الرابط الآتي: http://www.strategy.sd/strecon.html ،(تأريخ الوصول 2016/10/13).
- محمد سلمان كريم العزاوي ـ عبد الصاحب نجم عبد الجبوري، تقويم اسس اعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام 2008، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، المجلد الخامس عشر، العدد53، 2009، ص ص285 ـ 286.
- محمد طاقة ـ هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ط1، 2007، ص203.

- محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، بغداد، ط1، 2009، ص 364.
- محمد فاضل نعمة الياسري ـ عبد الرضا حسن سعود، الفساد الاداري والمالي وانعكاساته على الموازنة العامة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، رئاسة جامعة كربلاء، المجلد السابع، العدد2، 2009، ص ص126-127.
- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 ـ 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد13، 2009، ص6.
- هدى هادي العزاوي، سرمد عباس النجار، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، 2007، ص: 91.
- هناء علي حسين القريشي، دراسة تحليلية لاسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد 93، 2012، ص402.
- هناء علي حسين القريشي، مصدر سابق، ص ص305 ـ 306.
- هيثم كريم صيوان البدري، ازمة الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال الامريكي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 15، 2009، ص23-29.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ـ هيئة التخطيط الاقتصادي ـ خطة بحوث الوزارة 2006 نقلاً عن د.محمد عبد صالح ، مصدر سابق ، ص10
- وفاء المهداوي، أنعام مزيد، إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 181.
- ياسر محمد حسن، الملكية الفكرية واقتصاد المعلومات والمعرفة، جامعة المنصورة، مصر، 2009، متاح على الرابط الآتي، https://goo.gl/QAvWc1 (تأريخ الوصول 2016/10/10).
- يحيى حمد حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق (دروس الماضي وآفاق المستقبل)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2015، ص91.

المصادر في اللغة الإنجليزية

- Anon Eurozone sees revival in growth. BBC,2007, Tuesday, February.
- Buiter, Willem, Quantitative easing and qualitative easing: a terminological and taxonomic proposal. Financial Times, (2008). Available on the following link http://blogs.ft.com/maverecon/2008/12/quantitative - easing - and - qualitative - easing - a - terminological - and - taxonomic - proposal/#axzz4Mwbr4dQi , Date of access)13.10.2016(
- Carles Boix, SPAIN: DEVELOPMENT, DEMOCRACY AND EQUITY , The University of Chicago, (December 27, 2004),P11 - 13.
- Johnson, Chalmers, MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925 - 1975, Stanford University Press,1982. http://www.sup.org/books/title/?id=2791 (11.10.2016 Date of access).
- Krugman, Paul, Japan's Trap. Japan Page, Princeton University, 1998.
- Lucien Ellington, «Learning from the Japanese Economy,» http://www.indiana.ed/~japan/digest15.html, Tsuru, Shigeto Japan's Capitalism: Creative Defeat and Beyond. Cambridge University Press (1996).
- Masake, Hisane. A farewell to zero. Asia Time; 2006, Available on the following link to http://www.atimes.com/atimes/Japan/HC02Dh01.html , access the date (13/10/2016).
- Perry, Matthew Calbraith. Narrative of the expedition of an American Squadron to the China Seas and Japan, 1856. New York: D.1856, Appleton and Company. https://archive.org/details/narrativeofexped0156perr (11.10.2016 Date of access).
- Taylor, Bayard. A visit to India, China, and Japan in the year 1853. New York: G.P. Putnam's Sons (1855), Available on the following link to http://ebook.lib.hku.hk/CTWE/B29624824/ access the date (13/10/2016).
- Van Wolferen, Karel. The Enigma of Japanese Power: People and Politics in a Stateless Nation, New York Vintage,1990, P74.
- Vestal, James, Planning for Change: Industrial Policy and Japanese Economic Development, 1945 - 1990. Oxford: Clarendon Press (1993).

الفهرس



www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان